

ملخص محاضرات الإقتصاد الكلي 1

Macroeconomics 1



لطلبة السنة 2

إقتصاد- تجارة- تسيير- مالية

الفصل الأول

النظرية الاقتصادية الكلية

مقدمة

بعد فهم علم الاقتصاد، يأتي الدور على فهم أحد قسميه-و هو موضوع هذه المادة - الاقتصاد الكلي، لذلك سوف نتعرف على مفهومه و تطوره في المبحث الأول من هذا الفصل، و في المبحث الثاني سنتناول أهميته و موضوعه، و في المبحث الثالث سنكتشف أنواع التحليل الاقتصادي ذي البعد الكلي، أما في المبحث الرابع، فسنتطرق إلى النماذج الاقتصادية الكلية و كيفية بنائها.

المبحث الأول: تعريف وتطور النظرية الاقتصادية الكلية

تمهيد

كاد الاقتصاديون أن يتفقوا حول تعريف الاقتصاد الكلي أو النظرية الاقتصادية الكلية، وإن وقع الخلاف إلا أن الاتفاق كان أكثر منه، خصوصاً أن الاقتصاد الكلي يعبر عن سياسات و نماذج أكثر من تعبيره عن أفكار و معتقدات. و منه سنتعرف أخي الطالب عزيزي القارئ على تعاريف الاقتصاد الكلي و من ثم سنفهم كيف تطور و اكتمل عبر الزمن، و هذا من خلال المبحث الأول هذا.

أولاً: تعريف النظرية الاقتصادية الكلية

كما رأينا، أن علم الاقتصاد **Economics** هو "العلم الاجتماعي الذي يهتم بكيفية استخدام المجتمع لموارده المحدودة لإشباع حاجاته غير المحدودة"، و أنه ينقسم إلى فرعين هما الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي، و من ثم فالتحليل الاقتصادي تفرع إلى فرعين رئيسيين هما : التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي. فالتحليل الجزئي هو دراسة الاقتصاد على مستوى وحدة اتخاذ القرار، أي دراسة سلوك الفرد المستهلك و سلوك المؤسسة المنتجة و سلوك أسواق السلع و الخدمات و أسواق عناصر الإنتاج. أما التحليل الكلي فهو دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي، والناج أو العرض الكلي، والمستوى العام للأسعار والتضخم، ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي.

MACRO VS. MICRO	
MICROECONOMIC QUESTIONS	MACROECONOMIC QUESTIONS
What determines the cost to a university or college of offering a new course?	What determines the overall level of prices in the economy as a whole?
What is the selling price of a Dell computer in the market?	What government policies should be adopted to promote full employment and growth in the economy as a whole?
What determines whether Citibank opens a new office in Shanghai?	What determines the overall trade in goods, services and financial assets between the United States and the rest of the world?

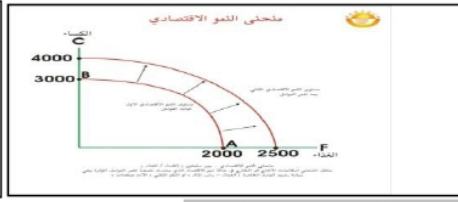
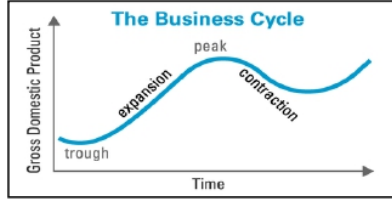
كما يعرف بأنه فرع من فروع الاقتصاد يدرس العوامل التي تؤثر على الاقتصاد الوطني ككل، فهو يدرس العوامل المؤثرة على المستهلكين والعمال والمؤسسات على مستوى الاقتصاد ككل.

ومنه فإن: "الاقتصاد الكلي يهدف إلى دراسة الكميات الكلية أو المجاميع المقدرة على المستوى الوطني مثل: الاستهلاك، الإدخار، الاستثمار، المخزون، المبادلات الخارجية و الإنتاج".

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الكلي يتناول أساساً دراسة موضوعين إقتصاديين كبيرين هما:

1- التقلبات قصيرة الأجل في الإنتاج، العمالة ومتغيرات القطاع المالي ومستوى الأسعار، وهذا الفرع يسمى بدورة الأعمال **business cycle**.

2- الاتجاهات طويلة الأجل في الإنتاج ومستويات المعيشة، وهذا الجزء من الاقتصاد الكلي يسمى النمو الاقتصادي **Economic Growth**.



ثانياً: النظرية و السياسة الإقتصادية الكليتان

يجب التفريق منهجياً على مستوى الدراسة و عملياً على مستوى التطبيق بين النظرية الإقتصادية الكلية و السياسة الإقتصادية الكلية، فالنظرية الإقتصادية الكلية **Macroeconomics Theory** هي مجموعة النظريات الخاصة بشرح سلوك الظواهر الإقتصادية الكلية المختلفة، و "هي التي تضع القواعد و المبادئ الإقتصادية و التي تكون بمثابة مرشد في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف".

أما السياسة الإقتصادية **Economic Policy** فهي "اتخاذ قرارات معينة في ظل ظروف معينة"، و الأصل أن تتبع السياسة الإقتصادية النظرية الإقتصادية، لكن كثيراً ما تعدل السياسة الإقتصادية بواسطة السياسات الاجتماعية أو الحزبية أو الظروف و الأحداث السياسية، فقد ترى مثلاً النظرية الإقتصادية وجوب الأخذ بمبدأ الحرية التجارية و إلغاء القيود على المبادلات الدولية، و لكن نظراً لضغوط سياسية معينة تتبع الحكومة سياسة إقتصادية من شأنها زيادة القيود المفروضة على التجارة الخارجية.



و تهدف السياسة الإقتصادية إلى تحقيق كل من العمالة الكاملة، واستقرار الأسعار، والنمو الإقتصادي، و التوازن الخارجي، و منه توجب إختيار السياسة الإقتصادية المناسبة لكل بلد و زمن و ظرف وفقاً لنظرية إقتصادية معينة أو نموذج إقتصادي خاص.

ثالثاً: تطور النظرية الإقتصادية الكلية

تشير جل المراجع الإقتصادية إلى أنه لم يحتل التحليل الإقتصادي الكلي مكانته الحالية في النظرية الإقتصادية إلا منذ زمن قريب وفي منتصف القرن 20 بفضل الإقتصادي البريطاني **J.M.Keynes**.

فلقد تطور الإقتصاد الكلي في القرن 20 بعد أزمة الكساد العالمي الكبير 1929-1933 وكان الهدف منه هو كيف نقاوم الأزمات الدورية وكيف نحفز النمو طويل الأجل، وكانت نظرية **Keynes** هي نظرية ثورية وقت ظهورها وساعدت على تفسير العوامل التي تسبب التقلبات الإقتصادية وتقرح كيف تتدخل الحكومات للتحكم والسيطرة على الأزمات الخطيرة وتقدم آليات للنمو الإقتصادي طويل الأجل.

و مع ذلك، تسجل تلك المراجع أنه لا يعني ذلك عدم وجود التفكير الإقتصادي الكلي في المشكلات الإقتصادية قبل ذلك، فـ: "الإقتصاد الكلي ليس بالعلم الحديث، ففي سنة 1615 وضع **Antoine de Montchrestien** اللبنة الأولى لإقتصاد الدولة، و ذلك في كتابه "مقالات في الإقتصاد السياسي" (Pupion et poulalion, 1980, p9)، كما أن التجاربيين إهتموا في القرن 17 بتحقيق مصلحة الدولة وليس مصلحة الفرد أو الطبقات كل على حدة في داخل الدولة، كما نادوا بالتدخل الإقتصادي للدولة وعدم ثقهم في قدرة النشاط الإقتصادي الفردي على تحقيق مصلحة الدولة بمفرده، وفي عام 1758م جاء "فرانسوا كيناي" مؤسس مدرسة الطبيعيين - كما رأينا ذلك - وصاحب أول مؤلف إقتصادي يتناول دراسة الظواهر الإقتصادية الكلية في المجتمع، و المعروف بالجدول الإقتصادي **Economic Table** مؤكداً للعلاقات التبادلية بين القطاعات كوحدة مترابطة الأجزاء، وقدم بعد ذلك الإقتصادي الفرنسي "جان باتيست ساي" أفكاراً متعلقة بالتحليل الكلي، والتي عرفت بقانون ساي **Say's Law**.

جان باتيست ساي أحد
مفكري المدرسة الكلاسيكية



و مما سبق تستخلص المراجع الإقتصادية أن نقطة الأساس والتحول نحو التحليل الإقتصادي الكلي المعروف لدينا في الوقت الحاضر كانت عند نشر "كينز" لمؤلفه (النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود).

المبحث الثاني: أهمية وموضوع النظرية الاقتصادية الكلية

تمهيد

تكمن الأهمية القصوى للاقتصاد الكلي، عزيزي الطالب أخي القارئ، في كونه الحل للمشكلات الاقتصادية الكلية المستعصية، والناجمة عن الأزمات الاقتصادية، وذلك مثل البطالة و التضخم واللاتوازن في ميزانية الحكومة و اللاتوازن في ميزان المدفوعات.

و منه جاء موضوعه و المتمثل في الظواهر الاقتصادية ذات البعد الكلي و التي يدرسها و يشخصها ويضع الحلول لها، و كل ذلك هو موضوع المبحث الثاني هذا.

أولاً: أهمية و أهداف النظرية الاقتصادية الكلية

سوف تكتشف أخي القارئ أن دراسة الاقتصاد الكلي مهمة وممتعة في ذات الوقت، فلا غرابة في أن كل وسائل الإعلام المرئية و المسموعة و المقروءة تخصص يومياً حيزاً كبيراً من الوقت لطرح ومناقشة موضوعات الاقتصاد الكلي كتلك المتعلقة بالرفاهية الاقتصادية ومستوى الدخل والتوظيف والبطالة و التضخم و التوازن في ميزانية الحكومة و التوازن في الميزان التجاري و ميزان رؤوس الأموال و النمو و التنمية و التوزيع العادل للثروة، وغيرها، والسبب في ذلك أهمية موضوع الاقتصاد الكلي الذي يتناول مسائل تهتم جميع أفراد المجتمع، وعلى ضوء الدراسات الاقتصادية تتحدد قدرة الأفراد على الاستهلاك و مدى استطاعتهم على تحسين أوضاعهم المعيشية، كما يتعرفون على تأثير ارتفاع مستوى الناتج الوطني وعلى الوضع الاقتصادي والأسعار والأجور، ومواضيع اقتصادية كلية أخرى كثيرة.



و للاقتصاد الكلي ثلاثة أهداف تعتبر مقياساً للنجاح على المستوى الاقتصادي ، وتلك الأهداف هي: تحقيق مستوى مرتفع وسريع للنمو في الإنتاج، و مستوى منخفض للبطالة، و استقرار مستوى الأسعار.

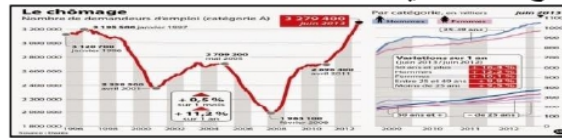
1-هدف زيادة الإنتاج

حيث أن الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو إنتاج وتقديم السلع والخدمات التي يرغبها السكان، وليس هناك أهم من أن ينتج الاقتصاد القدر اللازم من المسكن المناسب والطعام الكافي والتعليم الكفاء والصحة الجيدة وأدوات الترفية لسكانه.

2-هدف رفع العمالة وتخفيض البطالة

وتعتبر العمالة والبطالة أكثر المؤشرات الاقتصادية التي يشعر بها الأفراد، لأن الأفراد يرغبون أولاً في أن يعملوا وأن يعملوا بمرتبات مرتفعة بدون أن يستمروا في البحث عن عمل لفترة طويلة كما يرغبون في التمتع بالأمان الوظيفي ومنافع وظيفية عالية.

ويقابل العمالة المرتفعة البطالة المنخفضة، والفرد العاطل هو الفرد الذي لا يجد العمل رغم رغبته في العمل بالأجر السائد، ومعدل البطالة يعبر عن النسبة من قوة العمل التي لا تعمل أي هي النسبة من قوة العمل العاطلة. وتشتمل قوة العمل على كل من الأفراد العاملين و الأفراد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن وظائف و يستبعدون من قوة العمل الأفراد بدون عمل والذين لا يبحثون عن وظائف. ويرتفع مستوى العمالة أثناء التوسع الاقتصادي وتقل البطالة، وتنخفض العمالة أثناء الركود وترتفع البطالة.



3- هدف استقرار الأسعار

ويعرف استقرار الأسعار بأنه معدل التضخم المنخفض والمستقر والذي يعرف بأنه هو النسبة المئوية للتغير في المستوى الكلي الشامل للأسعار من سنة إلى أخرى، ويقاس معدل التضخم بنفس طريقة قياس معدل النمو. وعكس التضخم **inflation** الانكماش في الأسعار **deflation**، والانكماش هو هبوط عام في أسعار جميع السلع والخدمات.

والتضخم ضار لأنه يسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، ومن ثم يحاول الأفراد التخلص من النقود التي في أيديهم ، بشراء الأراضي أو الذهب أو الإقبال على حيازة العملات الأجنبية على حساب العملة المحلية، ويعاني أصحاب الدخل الثابتة مثل المعاشات من تآكل القوة الشرائية لدخلهم مع التضخم، كما أن التضخم يضعف قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية.



ثانياً: موضوع النظرية الاقتصادية الكلية

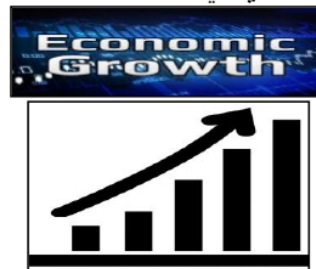
يمكننا تلخيص الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي في :

- 1- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي، الدخل الوطني والعمالة، المستوى العام للأسعار وللأجور.
- 2- يتناول كلا من الطلب الكلي أي الإنفاق الكلي، والعرض الكلي أي الناتج الكلي من السلع والخدمات، وكيفية تحديد الدخل التوازني.
- 3- تحليل ودراسة التضخم والبطالة وتقديم الحلول لها، وكذا المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.
- 4- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعليه فإن : " النظرية الاقتصادية الكلية هدفها تحليل مجموع الإقتصاد أي كل الأسواق".

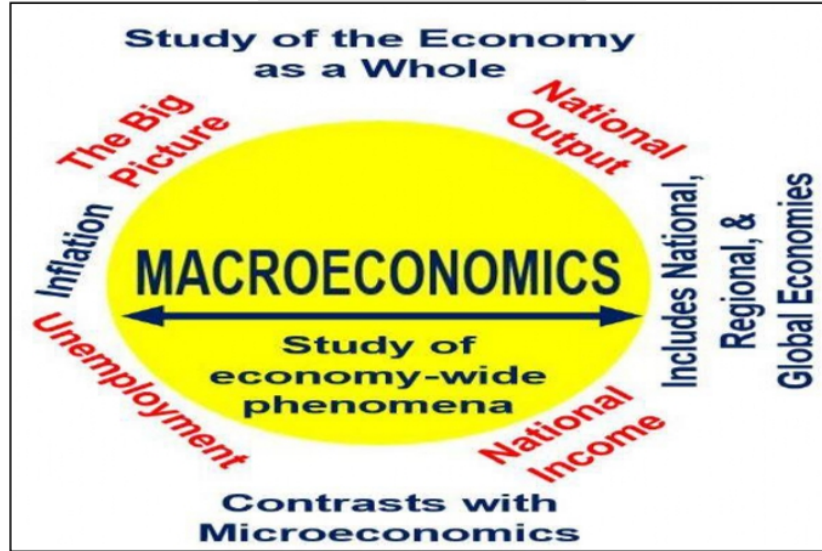
Macroeconomic Variables & Objectives	
Variable	Macroeconomic Objective
Economic Growth	A steady rate of increase of national output
Employment	A low level of unemployment
Price Stability	A low and stable rate of inflation
External Stability	A favourable balance of payments position
Income Distribution	An equitable distribution of income

إن الإقتصاد الكلي يجيب عن الأسئلة التالية:

التساؤل	الإجابة
لماذا ينخفض الإنتاج الكلي والعمالة أحيانا وكيف يمكن تخفيض البطالة ؟	كل اقتصاد يمر بمراحل من توسع الإنتاج والعمالة ويرتفع مستوى الأسعار ثم تليها مراحل ينخفض فيها الإنتاج وتنخفض العمالة وهذا ما يعرف بالدورة التجارية، وقد تستمر البطالة مرتفعة لفترة طويلة، وقد يكون معدل التضخم مرتقعا، والاقتصاد الكلي يساعد في فهم أسباب ارتفاع البطالة، وأسباب ارتفاع الأسعار ومعدل التضخم، ويدرس السياسات الاقتصادية اللازمة للحد من البطالة والتضخم، وهي إما سياسة نقدية متمثلة في تغيير سعر الفائدة أو شروط الائتمان أو سياسة مالية متمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب.
ما هي مصادر تضخم الأسعار وكيف يمكن التحكم والسيطرة على الأسعار ؟	كل الاقتصاديات في العالم تعاني من مشكلة ميل الأسعار جميعا إلى الارتفاع والاقتصاد الكلي يدرس أسباب ارتفاع الأسعار وكيف يمكن الحد من ارتفاع الأسعار بالسيطرة والتحكم إما في جانب الطلب أو التحكم في جانب العرض .
كيف يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ؟	كل الدول تهتم بنمو الناتج المحلي بمعدل يفوق معدل نمو السكان حتى يمكن رفع مستوى المعيشة، ومعدل النمو الاقتصادي يتأثر بعوامل يدرسها الاقتصاد الكلي مثل سياسات اقتصادية مستقرة، ومعدل مرتفع للادخار والاستثمار، حتى يرتفع مستوى رصيد رأس المال ومستوى مرتفع لرأس المال البشري المتمثل في الاستثمار في التعليم والصحة ودفع معدل نمو الصادرات.

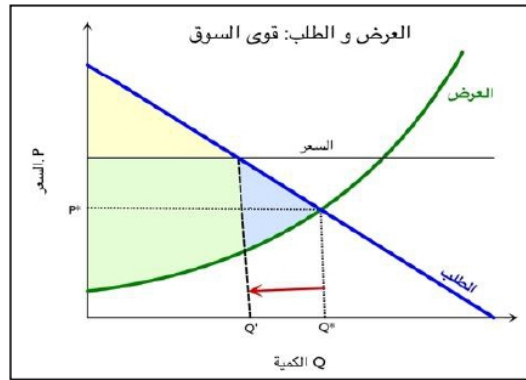


موضوع النظرية الاقتصادية الكلية



ثالثاً: علاقات الترابط بين مختلف الأسواق في الاقتصاد الكلي

نظرياً، يعرف السوق في الاقتصاد بأنه عبارة عن مجموعة من المشترين والبائعين، يمثل المشترين جانب الطلب ويمثل البائعون جانب العرض حيث لكل سوق جانبان هما جانب الطلب وجانب العرض يتفاعلان فيما بينهما ليقرر السعر والكمية المباعة لكل سلعة أو خدمة.



وعملياً، نجد أن الاقتصاد الكلي يعتمد على مجموعة من الأسواق الرئيسية المترابطة في ما بينها والتي منها ما يلي:

الأسواق	مكوناتها
سوق السلع والخدمات	مختلف السلع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة
الأسواق المالية	سوق رأس المال (أسهم وسندات) وسوق الصرف الأجنبي (مختلف العملات) والسوق النقدي (سعر الفائدة).
سوق العمل	الموارد البشرية من عمال وفلاحين وإداريين.
سوق العقارات	الأراضي والمباني والمنشآت.
سوق المعلومات	المقروءة والمسموعة والمرئية والافتراضية.

وتتداخل هذه الأسواق من خلال آليات الطلب الكلي AD والعرض الكلي AS والإنفاق الكلي AE ، ويظهر تداخل هذه الأسواق في:

1- ترابط سوق السلع والخدمات بالأسواق المالية

ويتم ذلك الترابط من خلال كل من سوق رأس المال و السوق النقدي و سوق الصرف.

1-1- ترابط سوق السلع والخدمات بسوق رأس المال

عملياً نجد هذا الترابط في حالة تخصيص جزء من الأرباح لاقتناء أسهم وسندات الشركات المختلفة، سواء كانت في الأسواق الأولية حيث تعرض الأدوات الاستثمارية لأول مرة وأغراض التمويل أو في الأسواق الثانوية لأغراض المضاربة أو لاستثمارات بعيدة المدى.

إن ترابط أسواق السلع والخدمات بأسواق رأس المال يؤدي إلى انعكاس تقلبات إحداها على الأخرى، فإذا ما انعكست زيادة أرباح المؤسسات على أسواق أدواتها المالية فإن ارتفاع أسعار هذه الأدوات-المضاربة- ينعكس إيجاباً على مكتسبات المؤسسات المعنية.

1-2- ترابط سوق السلع و الخدمات بالسوق النقدي

إن تقلبات الأسعار في أسواق السلع والخدمات تنعكس على أسعار الفائدة الحقيقية في أسواق رأس المال، حيث تنخفض هذه الأسعار مثلاً بمقدار معدل التضخم السائد، وهنا لتلافي دور هذا التضخم في سوق السلع والخدمات يعوض الدائن عادة عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للمبلغ الأصلي وفائدته، وبالعكس ذلك يقل عرض الأموال القابلة للإقراض.

ومن ناحية أخرى فإن تقلبات أسعار الفائدة الحقيقية تنعكس على الطلب الإجمالي في سوق السلع والخدمات وذلك عندما تؤثر هذه التقلبات في كيفية تخصيص الأسر لدخولها بين الاستهلاك والادخار حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة سيحبط الإنفاق الاستهلاكي لأن الادخار سيكون جذاباً أكثر بينما يكون الاقتراض مكلفاً أكثر.

1-3- ترابط سوق السلع و الخدمات بسوق الصرف

ترتبطان عند عرض العملة المحلية لتغطية قيمة المنتجات المستوردة بالعملات الأجنبية أو عند تحويل قيمة الصادرات بالعملات الأجنبية إلى المحلية، وعليه كلما ازداد انفتاح أسواق السلع والخدمات على الاقتصاد العالمي وتعاضمت قيم الواردات والصادرات فإن تداخل هذه الأسواق مع أسواق الصرف الأجنبي يتعاظم أكثر.

2- ترابط سوق السلع والخدمات بسوق العمل

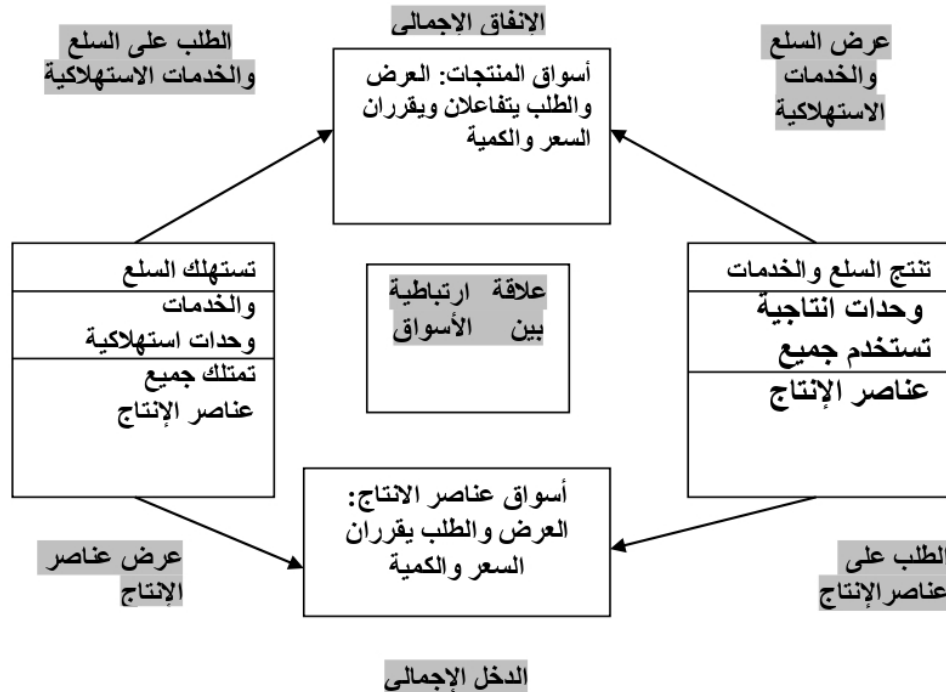
يظهر التداخل بينهما عندما يشكل الطلب على العمل في الأسواق الأولى جزءاً هاماً من الطلب الإجمالي على العمل في الاقتصاد الوطني، وهنا كلما ازداد استيعاب القوى العاملة وتلقى العاملون قيم الأجور والحوافز ازداد الطلب على المنتجات المعروضة في أسواق السلع والخدمات، وهذا ما يحفز الإنفاق الاستثماري من خلال دفع الكفاءة الحدية لرأس المال ودور المضاعف في خلق تأثيرات تراكمية، تمتد إلى المؤسسات بالتشغيل أو التعتل.

3- ترابط سوق السلع والخدمات بسوق العقارات

ترتبطان من خلال توفير الأجهزة والمواد والخدمات الأساسية لإستثمار العقارات، وبالمقابل فإن مؤثرات الطلب والعرض في أسواق العقارات تؤثر على اتجاهات تخصيص للموارد الطبيعية وهذا ما ينعكس على أسواق السلع والخدمات المتولدة عنها (الموارد).

4- ترابط سوق السلع والخدمات بسوق الصرف

ترتبط أسواق الصرف الأجنبي مع أسواق العمل عن طريق التحويلات الصافية لدخول العاملين (المواطنين في الخارج والأجانب في الداخل).



ملاحظة ميدانية

بما أن القطاع الحكومي يمثل في الاقتصاد الكلي حاليا دورا هاما ومتزايدا، فلا بد أن نشير إلى بعض ارتباطاته بالأسواق المذكورة، ومن هذه الارتباطات:

1- يفرض القطاع الحكومي الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النشاطات الجارية في كافة الأسواق، كما ويدفع هذا القطاع السلطات المختصة إلى إصدار التشريعات وإنشاء المؤسسات الضرورية للرقابة على الأسواق المعنية، وكل ذلك بما يحد من ظواهر التهرب الضريبي والتلوث البيئي ويحمي المستهلكين والمنتجين والممولين والمستثمرين من حالات الغش والاحتكار والتواطؤ.

2- يقدم القطاع الحكومي خدمات البنية التحتية المادية والبنية الفوقية البشرية، عن طريق بناء مشروعات الطرق والجسور والسدود وإنشاء المؤسسات الصحية والتعليمية والثقافية والتدريبية، وتوفير العقارات الضرورية دون مقابل أو بتكاليف منخفضة نسبيا.

3- يقدم القطاع الحكومي الكثير من التسهيلات الائتمانية والمصرفية، وذلك من خلال أدوات السياستين المالية والنقدية، كما يعمل في بعض الأحيان على التعهد أمام الجهات الأجنبية لصالح المؤسسات الوطنية الخاصة.

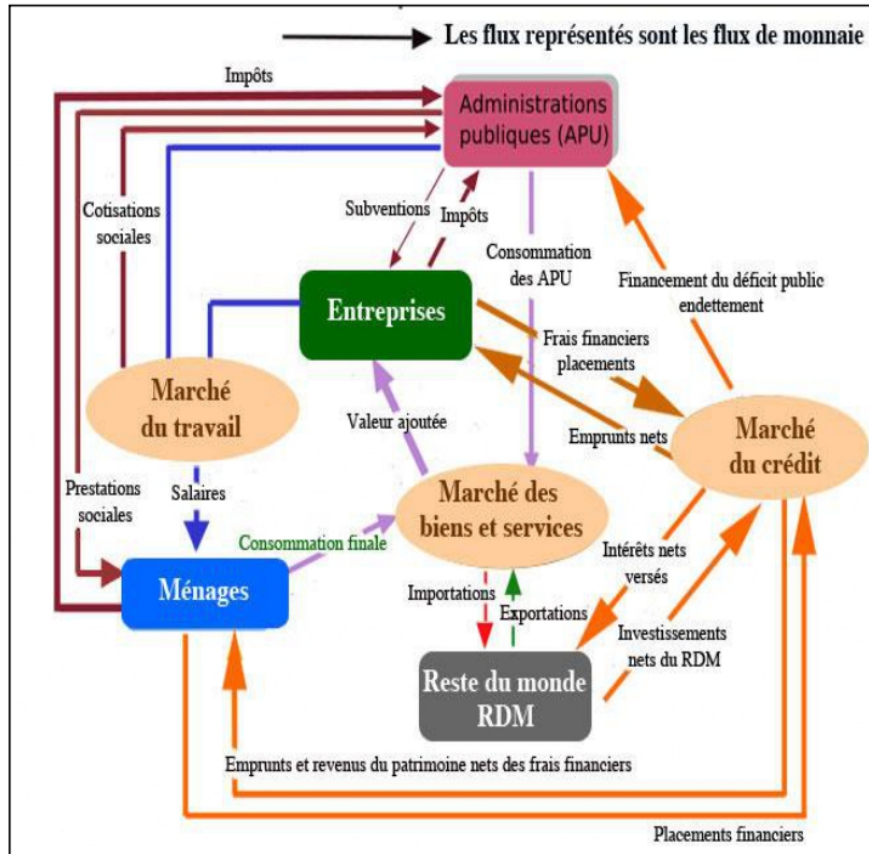
4- يدخل القطاع الحكومي في أسواق رأس المال بعرض سندات القروض وفي الأسواق النقدية بعرض أدوات الخزينة.

5- يتعامل القطاع الحكومي في أسواق الصرف الأجنبي عند إجراء تعاملاته الدولية في أسواق السلع والخدمات والموارد، ويكون هذا التعامل بصورة مباشرة عندما يجري التدخل في تقلبات أسعار الصرف، في حالة ثبات سعر صرف العملة الوطنية وارتباط هذا السعر بعملة إحدى الدول، أو في حالة تقلب سعر صرف عملة معومة وانعكاس هذا التقلب بخسائر اقتصادية على البلد.

كما يتدخل القطاع الحكومي في أسواق الصرف الأجنبي وذلك بالاعتماد على ما يمتلكه من أرصدة الاستقرار فيقوم ببيع أو شراء العملة الوطنية (أو العملات الأجنبية) حسب حالة التقلب وانعكاساته.

6- يعتمد القطاع الحكومي على أسواق العقارات بغرض توفير الأراضي والمباني، وفي المقابل يقدم هذا القطاع مختلف تسهيلات البنية التحتية وبما يسهم في تنشيط تجارة العقارات.

7- يتعامل القطاع الحكومي في أسواق السلع والخدمات، فيشتري منها حاجياته، ويقدم لها الخدمات الأساسية، وخاصة لتطوير تنظيماتها المؤسسية ودعم نشاطاتها المحلية والدولية وحمايتها من ظواهر الإغراق الأجنبي والغش الإنتاجي، هذا فضلا عن تكريس الشفافية وتوفير المعلومات.



المبحث الثالث: أنواع التحليل الإقتصادي الكلي

تمهيد

سوف نتناول عزيزي الطالب في المبحث الثالث هذا، أنواع التحليل الإقتصادي الكلي من أبعاد متعددة، و كل نوع له أهميته التي لا يمكن إغفالها، وبالتالي لا يمكن نظريا على مستوى الدراسة و ميدانيا على مستوى الممارسة الإستغناء عن أي نوع من أنواع التحليل الإقتصادي الكلي، وتغظيم الفائدة البحثية والمنفعة العملية هي إستعمال كل أنواع التحاليل بما يخدم الظاهرة المدروسة أو المشكلة المعالجة.

أولا: التحليل وفق المنطق الفكري

ويسمى كذلك بالتحليل النظري أو الأدبي، حيث تعتمد عملية تحليل وضعية الإقتصاد الكلي على إستعمال النظريات الإقتصادية المنبثقة عن الفكر الإقتصادي .

ثانيا: التحليل وفق المنطق الزمني و ينقسم إلى قسمين، هما:

1- التحليل الستاتيكي (السكوني)

حيث نقوم بعملية تحليل الوضعية الإقتصادية الكلية في سنة معينة بغض النظر عما سبقتها أو ما تلتها من السنوات .

2- التحليل الديناميكي (المتحرك)

وفيه نقوم بعملية تحليل الإقتصاد الكلي معتبرين أثر التغير في الزمن على المعطيات والبيانات وهذا من خلال إجراء عملية المقارنة بين السنوات.

ثالثا: التحليل وفق المنطق الوصفي Descriptive Analysis

يسعى هذا النوع من التحليل إلى وصف الظواهر الاقتصادية الكلية المختلفة ودراسة مختلف العوامل التي أدت إلى ظهورها حتى يكون بالإمكان تحديد أبعادها المختلفة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى وأثرها عليها، ومن ثم يمكن وضع مقترحات لحلها.

رابعا: التحليل وفق المنطق الكمي و ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

1- التحليل الرياضي Mathematical Analysis

يستخدم المنطق الرياضي في التحليل الاقتصادي ممثلا بالعلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية لتفادي احتمال الوقوع في خطأ منطقي إذا ما استخدم المنطق الوصفي لوحده في حالة تعدد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة. وكمثال على ذلك، فإن الصياغة الرياضية للتحليل الاقتصادي التي تمثل العلاقة بين الدخل والاستهلاك تأخذ الصورة

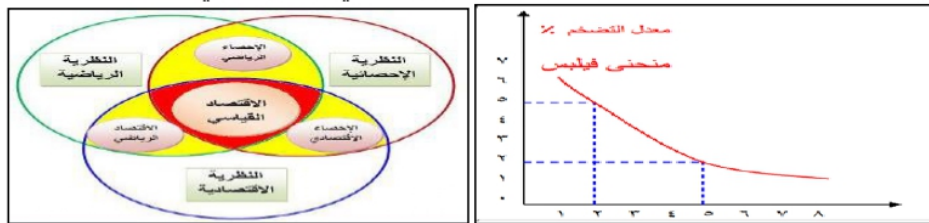
$$C = \alpha + bY$$

حيث C تمثل الاستهلاك، Y تمثل الدخل المتاح وأن α و b تمثلان الثوابت، حيث أن α تمثل الحد الثابت أو قيمة الاستهلاك المستقل عندما يكون الدخل صفرا، أما b فهي معامل الدخل أو (الميل الحدي للاستهلاك).

2- التحليل القياسي Econometric Analysis

تطبق في الاقتصاد القياسي الأساليب الرياضية والإحصائية لتحليل البيانات المنبثقة من النماذج الاقتصادية، حيث يهدف التحليل القياسي إلى أكثر من مجرد تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية، كما هو الحال في التحليل الرياضي، بل إلى معرفة العلاقة الكمية بين هذه المتغيرات.

ويمكن صياغة المعادلة القياسية التي تمثل العلاقة بين الاستهلاك والدخل بإدخال المتغير العشوائي إلى المعادلة الرياضية أعلاه كما يلي: $C_i = \alpha + bY_i + U_i$ ، حيث أن C تمثل الاستهلاك، Y مستوى الدخل، $(\alpha + b)$ ثابت وأن U يمثل المتغير العشوائي أو حد الإزعاج أو الخطأ، ويمثل قيمة العوامل الأخرى غير الداخلة في النموذج والتي تؤثر على الاستهلاك مثل ذوق المستهلك والعادات والتقاليد والدين والمستوى الثقافي والاجتماعي.



3- التحليل البياني Graphical Analysis

تكون للتحليل البياني قوة جذب خاصة في أنه يمثل عرضا تصويريا للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، حيث يجد الكثير استحسانا للعلاقة بين متغيرين عند عرضها في رسم بياني عنه في صورة معادلة جبرية، لكن العقبة الأساسية أمام التحليل البياني هو عدم قدرته على تصوير الحالات التي تزيد عدد المتغيرات فيها عن ثلاثة، فأحدهما تابع والآخر مستقل. فمثلا في منحنى فيليبس أنه هناك علاقة بين معدل ظاهرة التضخم ومعدل ظاهرة البطالة، فيوضح الشكل البياني التالي العلاقة بين معدل ظاهرة التضخم كمتغير تابع يقاس على المحور الرأسي ومعدل ظاهرة البطالة كمتغير مستقل يقاس على المحور الأفقي.

المبحث الرابع: بناء النماذج الاقتصادية الكلية

تمهيد

يعتمد عزيزي الطالب أخي القارئ الاقتصاد الكلي في تحليله ودراسته للظواهر الاقتصادية الكلية على بناء النماذج الاقتصادية الكلية، والتي تعرف بعملية النمذجة **La Modélisation**، فما هي النمذجة؟ ولماذا نستعملها؟ وما هي الغاية منها؟ وكيف نبني النماذج الاقتصادية الكلية؟

تستطيع الإجابة أخي الطالب عزيزي القارئ، بعد قراءتك و فهمك للمبحث الرابع و الأخير من الفصل الثاني هذا.

أولاً: تعريف النموذج الاقتصادي Economic Model

يعرف على أنه مجموعة الخصائص الرئيسية التي يتصف بها، وربما ينفرد بها الاقتصاد المعني وطريقة الإدارة السياسية للاقتصاد.

كما أنه "مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية (معادلة أو مجموعة من المعادلات) تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد أو قطاع معين".

إن النموذج الاقتصادي ما هو إلا صورة مبسطة توضح طبيعة النشاط الاقتصادي لوحدة معينة أو قطاع معين، أو دولة معينة خلال فترة زمنية معينة، على شكل رموز وقيم عددية.

ويعرف أيضا بأنه عبارة عن "تمثيل أو تصوير مبسط لنسق اقتصادي معين أو مشكلة اقتصادية معينة في قالب رياضي يشمل عددا من العلاقات الدالية التي تمثل أو تصور سلوك النسق أو طبيعة المشكلة والترابط بين أجزائها".

فالنموذج الاقتصادي يربط بين بعض الظواهر الاقتصادية على أساس علاقات سببية ويمكننا من تقدير أو تشخيص وضعية اقتصاد ما بناء على حالة أخرى وهو دائما يوضع لتبسيط الواقع، لذلك فالنموذج الذي يحتوي على عدد كبير من المتغيرات ليس حتما هو الأحسن لتفسير الظاهرة، فقد يكون أحيانا تفسير جيد للظاهرة باستعمال متغير واحد فقط.

ثانياً: تعريف النمذجة الاقتصادية

في علم الاقتصاد، تعرف النمذجة على أنها بناء على أساس النظرية الاقتصادية التي تمثل العمليات الاقتصادية من قبل مجموعة من المتغيرات ومجموعة من العلاقات المنطقية و / أو الكمية بينها.

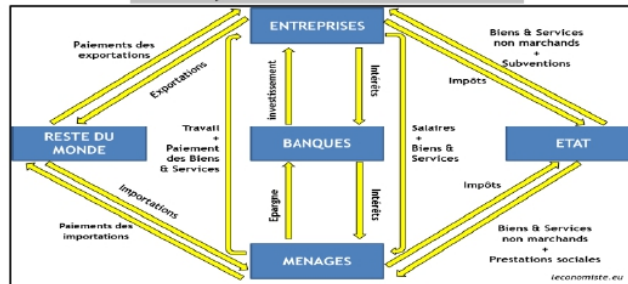
فالنموذج الاقتصادي هو إطار مبسط مصمم لتوضيح العمليات المعقدة، حيث وفي كثير من الأحيان -ولكن ليس دائما- نستخدم تقنيات رياضية، و يفترض في النماذج الاقتصادية وجود المؤشرات أو المعالم أو المعايير الهيكلية الكامنة، فمثلا في نموذج البطالة نجد مؤشر الأجور، مؤشر التضخم، مؤشر القدرة الشرائية، مؤشر الرفاهية...، مع الإشارة إلى أن تلك المؤشرات و المعالم و المعايير تختلف باختلاف النموذج، وتختلف الإستخدامات المنهجية للنماذج لتشمل التحقيق، التنظير ووضع الحلول و رسم السياسات.

ثالثاً: مراحل بناء النماذج الاقتصادية الكلية هناك ثلاث مراحل لبناء النماذج الاقتصادية الكلية، هي:

1- المرحلة الأولى

حيث يتم في هذه المرحلة اختيار الوحدات (الأعوان) الاقتصادية وكذلك المجمعات الاقتصادية. Les Agents Economiques et les Agrégats

مثال عن الأعوان و المجمعات الاقتصادية



2- المرحلة الثانية وهي مرحلة اختيار أسباب الظاهرة وتبسيط الواقع وهي مرحلة يمكن تقسيمها إلى خطوات منها:

2-1- خطوة تحديد المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة بصفة عامة

$$C=f(Y,P,\text{Saisons}, \dots)$$

$$Q=f(x_1,x_2,x_3, \dots, P, P_1,P_2\dots)$$

2-2- خطوة انتقاء البعض منها ما دامت لا تتعارض مع ما يراد البرهنة عليه وفي نفس الوقت الاستغناء عن البعض الآخر التي قوته التأثيرية ضعيفة (قوة التأثير تقاس بمعامل الارتباط) مثلاً:

$$C=f(Y) \quad Q=f(P)$$

$$C=f(Y,P) \quad Q=F(P,Y)$$

3- المرحلة الثالثة مرحلة تحديد المتغيرات الوسيطة و تحديد العلاقات بينها حيث ترتبط هذه المتغيرات مع بعضها البعض وفق 3 أنواع من العلاقات وهي ما تسمى بالعلاقات الاقتصادية الكلية .

رابعاً: أنواع العلاقات الاقتصادية الكلية

في الاقتصاد الكلي و في إطار بناء النماذج الاقتصادية الكلية نجد الأنواع التالية من العلاقات الاقتصادية الكلية:

1- علاقات التعريف Relation de définition ou d'identité

وهي علاقة لا تستلزم سببا أو شرطا ومنه علاقة التعريف ليست معادلة وإنما متطابقة $\equiv$ كأن نقول: $5+5=10$

أو الدخل = الاستهلاك + الادخار والتي يعبر عنها رياضياً بـ: $Y=C+S$

أما المعادلة فلن تتحقق إلا تحت شروط معينة مثل: $Y=0.5X+100$

فحتى يكون $Y=150$ يجب على $X=100$

الاستخدامات	الموارد
$100 = C$ الاستهلاك $+ S + 50$ الادخار	$Y=150$ الدخل
$150 = Y$ الدخل	$150 = Y$ الدخل

2- علاقات السلوك Relations de comportement

أو ما يعرف بالعلاقة الدالية أو التابعة حيث بالطرف الأيسر نجد المتغيرات التابعة وهي المتغيرة أو الظاهرة التي يجب تفسيرها أما المتغيرات الموجودة في الطرف الآخر فهي المتغيرات المستقلة أو المتغيرة والتي بتغيرها يتغير التابع، و مثالها:

• $C=a+by$ دالة الاستهلاك عند كينز في المدى القصير

• $S=-a+(1-b)y$ دالة الادخار عند كينز في المدى القصير

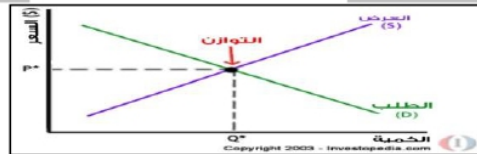
3- علاقات تعبر عن شروط التوازن Conditions d'équilibre

إن المعادلة التي تعبر عن شرط التوازن ما هي إلا محصلة تقابل

ما بين علاقتين سببيتين (دالتين) وهذا حتى يتحقق شرط التوازن والذي يشكل الفرضية الأساسية التي تعتمد عليها النظرية الاقتصادية مثلاً: PIB يتحول إلى دخل وسينفق على استعمالاته النهائية $Y=D=C+I$

$$Y = C + S \text{ استخدامات الدخل}$$

$$Y = Y \Rightarrow I = S \text{ تعبر عن شرط توازن حيث}$$



ملاحظة عملية

قد يتبين بعد مدة بأن النموذج قد فقد قوته التفسيرية فيجب في هذه الحالة تغيير النموذج، فمثلاً: هل دائما العلاقة $Q=f(K,L)$ صحيحة؟ (كمية الإنتاج K رأس المال L العمل) التي يمكن تصنيفها ضمن التكنولوجيا وبالتالي يصبح الجواب لا، لأنه يمكن استبدال اليد العاملة بالمكننة Robotisation التي يمكن تصنيفها ضمن التكنولوجيا وبالتالي يصبح لدينا

$$Q=f(K,L, \dots, T)$$

خامساً: أنواع المتغيرات الاقتصادية هناك الأنواع التالية من المتغيرات الاقتصادية:

1- المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية Endogène & Exogène

تسمى كذلك لأنها تعبر عن متغيرات العلاقة السببية وتحدد قيمتها داخل النموذج بينما المتغيرات الثانية فتحدد خارج العلاقة السببية لأنها تتحكم فيها عوامل ليس لها علاقة بالنموذج (أو تفرض كذلك)، فوقت بناء النموذج فإن الاختيار بين المتغيرات الداخلية والخارجية يتعلق أساساً بما يريد النموذج إظهاره وعليه قد نجد متغيرة واحدة قد اعتبرت داخلية في نموذج بينما اعتبرت خارجية في نموذج آخر.

2- المتغيرات الوسيطة (الثابت) Paramètre

بالإضافة إلى المتغيرات المؤثرة هناك ما يعرف بالمتغيرات الوسيطة وهي ثوابت تميز العلاقات السببية، و مثالها:

$$C = cY + C_0 \quad Y = aX + b$$

3- متغيرات المخزون Stocks ومتغيرات التدفق Flux

متغيرات المخزون ترتبط بلحظة زمنية وهي ثابتة مثل رأس المال، أما متغيرات التدفق لا يمكن قياسها في اللحظة بل يجب توفير عامل الوقت، فهي تعبر عن كميات محددة خلال فترة من الزمن كالإنتاج، الدخل، الاستثمار.

الفصل الثاني

المجاميع الإقتصادية الكلية

مقدمة

إن النشاط الإقتصادي المتمثل في كل من الإنتاج و التبادل و التوزيع و الإستهلاك، والممارس من طرف الأعوان الإقتصاديين الخمس، و هم الأسر التي وظيفتها الأساسية الإستهلاك، و المؤسسة و وظيفتها الأولى الإنتاج لمختلف السلع و الخدمات، و المؤسسات المالية التي وظيفتها التمويل، و الحكومة التي وظيفتها التنظيم والتعديل، و باقي العالم ووظيفته التجارة الخارجية أي التصدير و الإستيراد، ذلك النشاط يمكن قياسه سنويا و حسابه دوريا بالقيمة النقدية و الحقيقية و بالمبالغ الصحيحة و بالنسب المئوية، و هذا بإستعمال عدة مجاميع إقتصادية كلية دخل في ما يسمى بالمحاسبة الوطنية، حيث تمثل هذه المجاميع موضوع الفصل الثالث هذا.

المبحث الأول: الناتج الوطني PN والدخل الوطني RN

تمهيد

يأتي كل من الناتج الوطني PN و الدخل الوطني RN على رأس قائمة المجاميع الإقتصادية الكلية، لما لهما من أهمية خاصة، حيث يتفرع عنهما العديد من المجاميع الإقتصادية الكلية الأخرى، وبهما يقاس النشاط الإقتصادي وعلى أساسهما يحكم على أو يحكم للسياسة الإقتصادية المتبعة من طرف هذه الحكومة أو تلك. لذلك عزيزي الطالب سوف نرى معظم المجاميع الإقتصادية الكلية، وستتعرف على مكونات كل واحد منها، وسنكتشف معادلتها الرياضية وسنفهم دلالتها الإقتصادية، وهذا من خلال هذا المبحث.

أولا: الناتج الوطني الإجمالي PNB

و يسمى بالفرنسية **Produit National Brut** واختصاره **PNB**، أما بالإنجليزية فيسمى **Gross National Product** واختصاره **GNP**، و يعرف الناتج الوطني الإجمالي "على أنه قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها سواء كانت استهلاكية، التي تستخدم لغرض الاستهلاك أو سلعا استثمارية، تستخدم لأغراض الإنتاج التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب".

ويقصد بالمجتمع هنا جميع الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية البلد سواء كانوا مقيمين داخل البلد أو خارجه خلال فترة التقدير.

و تجدر الإشارة هنا إلى إشكالية الجمع عند حساب الـ **PNB** بين إنتاج الحليب باللتر و إنتاج الحديد بالكيلوغرام و إنتاج الحرير بالمتري؟ و التي حلت عبر إستخدام النقود كوحدة قياس مشتركة على أساس الأسعار السائدة في السوق في فترة التقدير كمعبر عن ذلك، وأن تجعل أسعار السلع والخدمات كمقياس للقيمة، أي بمعنى مقدار النقود لإنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد ككل خلال فترة زمنية معينة، وبذلك نحصل على قيمة الناتج الوطني الإجمالي خلالها.

ومنه فلو افترضنا أن مجتمع ما يقوم بإنتاج نوعين من السلع ولتكن X و Y وكانت كميات الإنتاج هي Q_x و Q_y وأن أسعارها على التوالي P_x و P_y فإن الناتج الوطني الإجمالي هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات في الأسعار، أي أن:

$$\text{الناتج الوطني الإجمالي} = \text{سعر السلعة (X) في كمية السلعة (X)} + \text{سعر السلعة (Y) في كمية السلعة (Y)} \\ \text{PNB} = P_x Q_x + P_y Q_y$$

وهكذا يمكن تطبيق هذه القاعدة على جميع السلع المنتجة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب.

ملاحظة منهجية

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي تصادفنا عند حساب الناتج الوطني، ففي الوهلة الأولى ومن خلال حساب الناتج الوطني يبدو من السهولة بمكان قياسه وذلك بجمع القيم النقدية للتدفق من السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة، لكن الحقيقة العملية ليست كذلك على الإطلاق، فهناك صعوبات ومشاكل يجب تجنبها عند تقدير الناتج الوطني الإجمالي، مثل الازدواجية في الحساب، والمنتجات غير المسوقة، وخدمات الأشخاص لأنفسهم، والسلع المستعملة.

ثانيا: الدخل الوطني الإجمالي RNB

وفي ما يتعلق بالدخل الوطني لاقتصاد ما فإنه يعرف على أنه " مجموع الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع مقابل مساهمتهم في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب، أو بعبارة أخرى، أنه يمثل مجموع دخول الأفراد أو عوائد أصحاب عناصر الإنتاج في الربح والأجور والفوائد والأرباح".

ويقصد بالأفراد جميع الأفراد الطبيعيين كالشركات أو الهيئات الحكومية نتيجة إسهامهم في الأنشطة الإنتاجية داخل البلد وخارجه، و تأسيسا على هذا فإن دخول الأفراد أو المواطنين المقيمين خارج البلد لا بد أن تدخل في تقدير حساب الدخل الوطني خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب، كدخول الجزائريين في الخارج، أما دخول الأفراد الأجانب المقيمين داخل البلد لا تدخل في تقدير حساب الدخل الوطني، كالعوائد التي تحصل عليها الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر لا تدخل في تقدير الدخل الوطني الجزائري.

ومن الواضح أن الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع، تمثل في نفس الوقت تكاليف تتحملها المؤسسات لإنتاج السلع والخدمات، وبما أن RNB يتضمن جميع الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج، لذلك فإن قياس أو تقدير RNB يستمد قيمته من الناتج الوطني، وينفق ثانيا على RNB، وهكذا يجب أن تتحقق عريزي الطالب من أن الدخل الوطني يمثل مجموع الأجور والمرتبات والعمولات والمكافآت التي يحصل عليها العمال (قبل خصم الضريبة أو اشتراكات التأمين الاجتماعية) ثم صافي الدخل من الإيجارات، وصافي الفائدة، وصافي أرباح الشركات قبل خصم الضريبة على الدخل.

ملاحظة عملية

مما سبق تبين لنا أن الناتج الوطني يعبر عن حجم الإنتاج من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، أما الدخل الوطني فيعبر عن القيم النقدية للإنتاج من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. وفي النهاية لابد أن يكون الدخل الوطني يساوي الناتج الوطني.

و للتدليل على ذلك نفترض أن إقتصاد ما يتكون من قطاع واحد هو القطاع الصناعي وبالذات شعبة النجارة، حيث يتضح من الجدول أدناه كيف أن الدخل الوطني يساوي الناتج الوطني، فالدخل الوطني 47600 يساوي الناتج الوطني 47600.

الدخل الوطني والناتج الوطني

(5×4) VP	(5) PU	(4) Q	(3) Pr	(2) FP	(1) PFP
12000	6	2000	كراسي	الأرض	20000
15000	10	1500	طاوولات	العمل	7000
15000	15	1000	أبواب	رأسمال	15600
5600	7	800	مقاعد	التنظيم	5000
47600					47600

ثالثا: الناتج و الدخل الوطنيان النقدي و الحقيقي

يجب التفريق عند حساب كل من الناتج الوطني و الدخل الوطني بين الناتج الوطني النقدي و الناتج الوطني الحقيقي، من جهة، و بين الدخل الوطني النقدي و الدخل الوطني الحقيقي من جهة أخرى.

1- الناتج الوطني النقدي PNm والناتج الوطني الحقيقي PNr

إن التغير في PN هو محصلة لنوعين من التغير إما التغير في P، أو التغير في Q المنتجة من السلع والخدمات أو التغيرين معا، وتعتبر الأرقام القياسية هي الأداة الإحصائية التي تستخدم بهدف استبعاد أثر التغير في P من التغير في PN، وتأسيسا على ذلك فإن الأهمية الاقتصادية للتمييز بين PNm (بالأسعار الجارية) وبين PNr (بالأسعار الثابتة) الذي يمكن التوصل إليه بعد استبعاد أثر التغير في P.

1-1 الناتج الوطني النقدي: PNm

يعرف PNm على أنه الناتج مقوما بأسعار السنة التي تم فيها ذلك الناتج، وغالبا ما يعبر عن هذا الناتج بالناتج النقدي (أو الدخل النقدي) تمييزا له عن الناتج الحقيقي (الدخل الحقيقي) ولذلك فإنه ليست العبرة في حجم الناتج الوطني النقدي كمقياس للتطور الاقتصادي، وإنما العبرة في حجم الناتج الوطني الحقيقي.

1-2- الناتج الوطني الحقيقي PNr

يعرف PNr "بأنه الناتج المستند في تقويمه إلى وحدة نقدية ذات قوة شرائية ثابتة مما يستبعد أثر تغير الأسعار"، فالوصول إلى قياس PNr يكون من خلال قياس التغيرات في قيمة الوحدة النقدية التي يقاس بها الناتج الوطني النقدي أساساً، وأن استبعاد هذه التغيرات يكون باستخدام وحدة نقدية ثابتة يقاس بها الناتج الوطني لجميع السنوات التي يراد مقارنتها مع بعضها والتي تسمى بالأسعار الثابتة.

وللتوصل إلى ذلك يستعان بالأرقام القياسية للأسعار والرقم القياسي هو نسبة مئوية تحسب لقياس التغير الذي طرأ على سعر السلعة أو الخدمة في فترة زمنية معينة تدعى فترة المقارنة بالنسبة لفترة أخرى تدعى فترة الأساس. وللوصول إلى PNr يمكن تقسيم الناتج الوطني النقدي على الأرقام القياسية المناسبة لأسعار مجموعات السلع والخدمات التي يتضمنها هذا الناتج، وباستخدام سنة 2017 كسنة أساس مثلاً، يمكن إعادة صياغة مكونات PNr لسنة 2018 وذلك على النحو التالي:

الناتج الوطني الحقيقي لسنة 2018 = مجموع (أسعار سنة 2017 في كميات سنة 2018)، أي أن:

$$PNr_{2018} = \sum (P_{2017} * Q_{2018})$$

ويمكن التوصل إلى الرقم القياسي العام لأسعار سنة 2018، باستخدام أسعار سنة 2017 كسنة أساس، و استخدام كميات سنة المقارنة 2018 كأوزان من خلال المعادلة التالية:

$$IP_{2018} = \frac{\sum (P_{2018} * Q_{2018})}{\sum (P_{2017} * Q_{2018})} . 100$$

هذا يعني أن الرقم القياسي للأسعار هو عبارة عن الناتج الوطني النقدي مقسوماً على الناتج الوطني الحقيقي، وضرب حاصل القسمة في 100، أي أن:

$$\text{الرقم القياسي للأسعار} = \frac{\text{الناتج الوطني النقدي}}{\text{الناتج الوطني الحقيقي}} \times 100$$

$$IP = \frac{PNm}{PNr} . 100$$

2- الدخل الوطني النقدي RNm والدخل الوطني الحقيقي RNr

يمكن التمييز هنا بين الدخل الوطني النقدي والدخل الوطني الحقيقي، حيث تظهر هذه المشكلة نتيجة تغير مستويات الأسعار بين سنة وأخرى، **فالدخل النقدي** هو مقدار ما يكسبه الفرد من دخل مقاساً بوحدة نقدية، أما **الدخل الحقيقي** هو مقدار ما يستطيع أن يحصل عليه من وحدات السلع والخدمات بدخله النقدي، لأن الأفراد يستلمون دخولهم في صورة وحدات نقدية ومن ثم يتصرفون بها للحصول على احتياجاتهم من السلع والخدمات.

ومن الضروري هنا التوضيح أن أهمية ما يكسبه الفرد من دخل لا تكون في عدد الوحدات النقدية بل في كمية السلع والخدمات التي يمكن أن يحصل عليها من إنفاق دخله النقدي، وبالتالي نستنتج أن الدخل الحقيقي للفرد يتحدد بمقدار دخله النقدي وأسعار السلع والخدمات التي يحصل عليها بدخله النقدي.

ومنه فإن الدخل الحقيقي لشخص ما ينخفض رغم ارتفاع دخله النقدي إذا كانت نسبة الزيادة في الأسعار أكبر من نسبة الزيادة في الدخل النقدي والعكس صحيح وب نفس الأسلوب يمكن أن نميز بين الدخل الوطني النقدي والدخل الوطني الحقيقي، **فالدخل الوطني النقدي RNm** يقصد به مجموع الدخول النقدية التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج، أما **الدخل الوطني الحقيقي RNr** فهو يمثل مقدار السلع والخدمات النهائية المنتجة التي يستطيع أصحاب عناصر الإنتاج الحصول عليها بدخولهم النقدية.

ومنه نلاحظ أن الدخل الوطني النقدي قد يتغير بنسبة معينة بينما يتغير الدخل الوطني الحقيقي بنسبة أقل أو قد يبقى ثابتاً، وذلك تبعاً لظروف تغير المستوى العام للأسعار، وبالتالي يمكننا الوصول إلى الدخل الوطني الحقيقي باستخدام الصيغة التالية:

$$100 \times \frac{\text{الدخل الوطني النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} = \text{الدخل الوطني الحقيقي}$$

$$RNr = \frac{RNm}{IP} . 100$$

المبحث الثاني: مفاهيم الناتج الوطني والدخل الوطني

تمهيد

سنتناول في المبحث الثاني كلا من الناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي والفرق بينهما، كما سنرى الناتج المحلي بسعر السوق و الناتج المحلي بسعر التكلفة، كما سنتعلم كيفية حساب الناتج الوطني الصافي والناتج المحلي الصافي و الدخل الوطني و الدخل المحلي و الدخل الشخصي و الدخل المتاح.

و لا تنسى عزيزي الطالب ، أن كل تلك المجاميع الأصلية منها و الفرعية ما هي إلا أدوات قياس النشاط الإقتصادي ومؤشرات عن نموه أو تدهوره.

أولاً: الناتج الوطني الإجمالي **Produit National Brut**

كما رأينا سلفاً، يعرف الناتج الوطني الإجمالي **PNB** على أنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة (السلع والخدمات النهائية) في السوق (القيمة السوقية) خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، وبعبارة أخرى يمكن أن يعرف الناتج الوطني الإجمالي على أنه عبارة عن مجموع المدفوعات النقدية المكتسبة من قبل مالكي عوامل الإنتاج والتي تمثل الأجور للعمال والربح للأرض والفائدة لرأس المال والربح للمنظم.

وتجدر الإشارة إلى أن **PNB** يأخذ في الحسبان النشاط الإقتصادي للمواطنين فقط سواء أكانوا مقيمين في بلدانهم الأصلية أو مقيمين في الخارج، فالـ **PNB** لدولة الجزائر مثلاً لسنة 2018 يدخل فيه فقط حسابات نشاط الجزائريين سواء أكانوا مقيمين في الجزائر أو خارجها، أي نستبعد في الحساب نشاط الأجانب المقيمين في الجزائر.

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي **Produit Intérieur Brut**

يعرف الناتج المحلي الإجمالي **PIB** بأنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل حدود الدولة سواء من طرف مواطني الدولة نفسها أو من طرف المقيمين فيها، وبعبارة أخرى يمثل الناتج المحلي الإجمالي ما ينتجه المجتمع أو الاقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للدولة ولا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج، وعليه فإن الفرق بين **PNB** و **PIB** يتمثل في تحويلات المواطنين العاملين في الخارج وتحويلات الأجانب المقيمين والعاملين في الداخل.

و من الجدير بالذكر هنا أن جميع حكومات العالم تعمل جاهدة على زيادة معدل نمو **PIB** من سنة إلى أخرى، لأنه يمثل في الوقت ذاته معدل النمو الإقتصادي، كما أنه من الأهمية الإشارة هنا إلى أن **PIB** يمكن حسابه بسعر السوق ويمكن حسابه بسعر التكلفة كذلك.

1- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق **PIBm**

يتم تقدير **PIBm** هنا على أساس الأسعار السائدة (الجارية) أي على أساس أسعار السوق الجارية للسلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير، ولكن من الملاحظ أن السعر الجاري (سعر السوق) للعديد من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما يشتمل على الضرائب غير المباشرة **TXi** مثل ضريبة **TVA** (الضريبة على القيمة المضافة)، و بالتالي فإن فرض هذه الضريبة على سلعة أو خدمة معينة يجعل سعر السوق (السعر الذي يدفعه المستهلك) أكبر من السعر الذي يحصل عليه المنتج النهائي لتلك السلعة أو الخدمة بمقدار تلك الضريبة.

ويحدث عكس ذلك في حالة دفع دعم أو إعانات **Sb** لمنتجات بعض السلع والخدمات حيث نجد أن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق سوف تكون أقل مما تحصل عليه عناصر الإنتاج في المجتمع مقابل المساهمة بخدماتها الإنتاجية في تحقيق الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة.

ومن ثم فإن الإيرادات التي تحصل عليها الوحدات الإنتاجية، وبالتالي عوائد خدمات عناصر الإنتاج المشغلة في العمليات الإنتاجية سوف تختلف عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق وهذا ما يسوقنا إلى الحديث عن الناتج الإجمالي بسعر التكلفة.

2- الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة (تكلفة عناصر الإنتاج) **PIBf**

وهو عبارة عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق مطروحاً منه قيمة الضرائب غير المباشرة، ومضافاً إليه قيم الدعم وإعانات الإنتاج.

ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات التالية:

الناتج المحلي بسعر التكلفة = الناتج المحلي بسعر السوق - الضرائب غير

المباشرة + إعانات الإنتاج

$$PIBf = PIBm - Txi + Sb$$

وإذا استبعدنا (خصمنا) الاهتلاك الرأسمالي خلال فترة زمنية محددة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة خلال تلك الفترة فسوف نحصل على الناتج المحلي الصافي **PIN** أي أن :

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة - الاهتلاك الرأسمالي

$$PIN = PIBf - Amk$$

ويعتبر تقدير الـ **PIBm** هو الأكثر إتفاقا وشيوعا بين الاقتصاديين وفي النظم الاقتصادية المعاصرة التي تطبق نظام الضرائب غير المباشرة ونظام الإعانات، ولكن هناك بعض الدول التي تقوم بتقدير ناتجها بسعر تكلفة عوامل الإنتاج وذلك من أجل تحديد ضغط الأعباء العامة على الدخل الوطني حيث أن كثيرا من الدول تنسب الأعباء العامة فيها إلى الدخل الوطني بثمن تكلفة عوامل الإنتاج.

ملاحظة حسابية

بعدما تعرفنا على كل من الـ **PNB** والـ **PIB** يجدر بنا تسجيل المعادلات التالية، حيث إذا قلنا الـ **PIB** فإننا نعني به الـ **PIBm**

الناتج الوطني الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + إنتاج المؤسسات الوطنية العاملة بالخارج - إنتاج المؤسسات الأجنبية العاملة بالداخل

الناتج الوطني الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + عوائد عوامل الإنتاج الوطنية الموظفة بالخارج - عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية الموظفة بالداخل
PNB = PIB + RR - RV

صافي دخل الملكية = إنتاج المؤسسات الوطنية العاملة بالخارج - إنتاج المؤسسات الأجنبية العاملة بالداخل

صافي دخل الملكية = عوائد عوامل الإنتاج الوطنية الموظفة بالخارج - عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية الموظفة بالداخل

الناتج الوطني الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل الملكية

ثالثا: الناتج الوطني الصافي PNN

وهو عبارة عن صافي قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة (السلع والخدمات النهائية) في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة (عادة تكون سنة) وذلك بعد استبعاد قيمة إهلاك رأس المال أي أن الناتج الوطني الصافي **PNN** يمثل الإنتاج الفعلي الصافي للاقتصاد الوطني وهو يساوي الناتج الوطني الإجمالي **PNB** مطروحا منه الجزء المستهلك من رأس المال والأصول الإنتاجية الأخرى والتي تستهلك خلال العملية الإنتاجية، أي أن :

الناتج الوطني الصافي = الناتج الوطني الإجمالي - إهلاك رأس المال
PNN = PNB - Amk

الناتج الوطني الصافي بسعر السوق = الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة - الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج
PNNm = PNNf - Txi + Sb

الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة = الناتج الوطني الصافي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج
PNNf = PNNm - Txi + Sb

و إذا قمنا بحساب صافي الضرائب غير المباشرة و الذي يساوي الضرائب غير المباشرة مطروحا منها إعانات الإنتاج ، أي أن :

صافي الضرائب غير المباشرة = الضرائب غير المباشرة - إعانات الإنتاج

و منه تصبح المعادلتان السابقتان كالتالي:

الناتج الوطني الصافي بسعر السوق = الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة - صافي الضرائب غير المباشرة

الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة = الناتج الوطني الصافي بسعر السوق - صافي الضرائب غير المباشرة

ونؤكد هنا أن قيمة الناتج الوطني الصافي **PNN** تعتبر أكثر دقة وموضوعية في قياس مستوى أداء وإنجاز الاقتصاد الوطني من الناتج الوطني الإجمالي **PNB**.

رابعاً: الدخل الوطني RN

يعرف العالم الإقتصادي الشهير مارشال **marshal** الدخل الوطني بأنه عبارة عن كمية الإنتاج السنوي من السلع المادية وغير المادية، بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس المال في تفاعله مع الثروة الطبيعية. ويعرف الدخل الوطني أيضاً من زاوية أخرى بأنه يمثل مجموع الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عوامل الإنتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها، وبعبارة أخرى فإن:

$$\text{الدخل الوطني} = \text{أجور العمال} + \text{ريع الأرض} + \text{فائدة رأس المال} + \text{ربح المنظم}$$
$$RN = W + R + i + P$$

و بما أن:

$$\text{الدخل الوطني} = \text{الناتج الوطني الصافي} - \text{الضرائب غير المباشرة}$$

و أن:

$$\text{الناتج الوطني الصافي} = \text{الناتج الوطني الإجمالي} - \text{إهلاك رأسمال}$$

فإن:

$$\text{الدخل الوطني} = \text{الناتج الوطني الإجمالي} - \text{إهلاك رأسمال} - \text{الضرائب غير المباشرة}$$

خامساً: الدخل المحلي RI

إن الدخل الوطني RN يحدد صافي عوائد عناصر الإنتاج حيث يلعب دوراً هاماً بارتباطه بالتدفقات النقدية التي تتم عبر الحدود بين الدول.

أما بالنسبة لمفهوم الدخل المحلي RI فهو عبارة عن مجموع الدخول المكتسبة محلياً، أي التي يكتسبها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية المحلية سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب، أو بعبارة أخرى عبارة عن دخل ناشئ في بقعة محددة معينة من الحدود السياسية للدولة.

$$\text{الدخل الوطني الإجمالي} = \text{الدخل المحلي الإجمالي} + \text{صافي عوائد الملكية (عناصر الإنتاج) من العالم الخارجي}$$

$$\text{وصافي عوائد الملكية من الخارج} = \text{عوائد الملكية المستحقة لعناصر الإنتاج المحلية من الخارج} - \text{عوائد الملكية المستحقة لعناصر الإنتاج الأجنبية من داخل الاقتصاد الوطني}$$

سادساً: الدخل الشخصي RP

يعرف RP بأنه ذلك الجزء من الدخول المكتسبة التي تعود لمالكي عوامل الإنتاج والتي يستلمونها فعلاً. ويمثل RP مجموع ما يستلمه الأفراد من دخول مكتسبة، وهذا المجموع يختلف عن RN في عدة نواحي، ويكون RP أقل من RN لأنه يتم التوصل إلى الدخل الشخصي عن طريق استبعاد شركات التأمين أو الضمان الاجتماعي والضرائب على أرباح الشركات المساهمة وكذلك الأرباح غير الموزعة التي يحتفظ بجزء منها للتمويل الذاتي لمشاريع مستقبلية أو تدفع كضرائب مع الأرباح.

وفي المقابل نجد أن بعض الدخل المستلم من قبل الأفراد لا يعتبر من قبيل المساهمة في العملية الإنتاجية مثل الإعانات، أي بمعنى للحصول على الدخل الشخصي يجب استبعاد العناصر التي لم يحصل عليها الأفراد فعلاً من دخولهم المكتسبة مقابل المساهمة في العملية الإنتاجية كما يجب إضافة العناصر التي استلمت دون أن يقابلها مساهمة في الإنتاج. أي أن:

$$\text{الدخل الشخصي} = \text{الدخل الوطني} + \text{العناصر المستلمة (الإعانات المدفوعة التمويلية) - العناصر التي لم تستلم (مساهمة الضمان الاجتماعي، الضرائب على الأرباح، الأرباح الموزعة)}$$

سابعاً: الدخل المتاح (التصرفي) RD

بعدما تعرفنا على الدخل الشخصي المكتسب نتيجة المشاركة في العملية الإنتاجية، يجب الآن التمييز بينه وبين الدخل المتاح أي الممكن التصرف فيه.

فالدخل الشخصي يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يبقى بين الأفراد بعد خصم جميع الاستقطاعات الإلزامية والضرائب الشخصية (مثل ضريبة الدخل، ضريبة العقار، رسوم السيارة وما أشبه ذلك)، ومنه يمكن التوصل إلى الدخل الممكن التصرف فيه أي الدخل المتاح بعد استقطاع الضرائب على الدخول الشخصية. أي أن:

$$\text{الدخل المتاح} = \text{الدخل الشخصي} - \text{ضرائب الدخل الشخصية}$$

المبحث الثالث: طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي PIB

تمهيد

يمثل الناتج المحلي الإجمالي أهم مجموع إقتصادي كلي يشغل بال الماكرو-إقتصاديين، و هذا لما يمثله من مؤشر أكثر دقة وأرفع صحة للحكم على الأداء الإقتصادي للحكومة، ومنه فإن الناتج المحلي الإجمالي له ثلاث طرق أو مقاربات يحسب بها، و كل طريقة لها مكوناتها و عناصرها و معادلتها الرياضية و دلالتها الإقتصادية و منهجها الحسابي، مع التنبيه أن كل الطرق تؤدي إلى نتيجة واحدة.

أولاً: طريقة القيمة المضافة

من أجل تفادي مشكلة الإزدواج الحسابي أي احتساب كل من السلع النهائية والوسيلة معا عند تقدير الناتج المحلي نستعمل ما يسمى بطريقة القيمة المضافة، التي تستخدم في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة، حيث تعرف القيمة المضافة على أنها: "الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة محددة من الزمن وغالبا سنة"، و منه فإن القيمة المضافة تتمثل في: "مقدار ما تضيفه كل وحدة إنتاجية على حدة إلى الناتج المحلي بعد استبعاد قيمة ما حصلت عليه واستخدمته من مستلزمات إنتاج من قيمة إنتاجها الكلي خلال فترة تقدير الناتج الكلي للمجتمع".

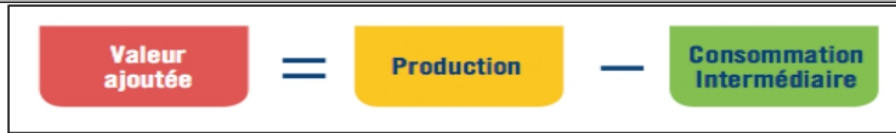
مثال تطبيقي

القطاعات	الإستخدامات الوسيطة	الإنتاج النهائي لكل قطاع	القيمة المضافة
قطاع المزارع (السلعة A)	10	110	100
قطاع المطاحن (السلعة B)	110	200	90
قطاع المخازن (السلعة C)	200	300	100
الإجمالي	320	610	290

ويمكن الحصول على القيمة المضافة لكل وحدة إنتاجية أو لكل مرحلة إنتاجية من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$\text{القيمة المضافة للوحدة الإنتاجية} = \text{القيمة الإجمالية للإنتاج} - \text{قيمة مستلزمات الإنتاج}$$

$$VA = VPT - VCI$$



علما بأن

$$\text{القيمة الإجمالية للإنتاج} = \text{عدد الوحدات المنتجة} \times \text{سعر الوحدة}$$

$$VPT = Q \times P$$

وبالتالي يمكن الحصول على PIB بطريقة القيمة المضافة بجمع القيم المضافة لكل وحدة إنتاجية أو قطاع اقتصادي و ذلك من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{مجموع القيم المضافة}$$

$$PIB = \sum VA$$

وعلى أساس أن الناتج المحلي الإجمالي PIB يجب أن يقيم بسعر السوق، فلا بد إذن من زيادة الضرائب غير المباشرة وخصم إعانات الإنتاج.

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{مجموع القيم المضافة} + \text{الضرائب غير المباشرة} - \text{إعانات الإنتاج}$$

ثانياً: طريقة عوائد عوامل الإنتاج (الدخل المكتسبة)

رأينا سابقا عند التعرض لمفاهيم الناتج الوطني والدخل الوطني وكيفية التفرقة بينهما، أن إنتاج أي سلعة أو خدمة ما لا بد من استخدام عناصر أساسية لتحقيقها، وهذه العناصر هي (العمل، الأرض، الرأس المال، المنظم) ومن خلال مزجها بنسب معينة نحصل على الناتج المطلوب على شكل سلع وخدمات وهذا يمثل الناتج الوطني للمجتمع، وبالمقابل فإن تلك العناصر التي ساهمت في هذه العملية الإنتاجية لها أصحاب أي مالكو هذه العناصر، فلا بد إذن أن يحصل كل عنصر من هذه العناصر أي كل مالك من هؤلاء الملاك على عائد أو ثمن مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية وعلى أشكال مختلفة على النحو التالي، حيث جمعها يعطينا الناتج المحلي الإجمالي PIB.

عنصر العمل	العائد الذي يتحصل عليه
العمل	أجور
الأرض	ربوع
الرأس المال	فوائد
المنظم	أرباح
الناتج المحلي الإجمالي بطريقة عوائد عناصر الإنتاج = أجور + ربوع + فوائد + أرباح PIB = W + R + i + P	

وتشكل هذه الصورة الدخل الوطني من زاوية توزيعية.

ثالثا : طريقة الإنفاق

تعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع، وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل الوطني من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن غالبا سنة.

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن (عام).

ويعبر أو يقيس الإنفاق المحلي والذي يعكس الوجه الآخر للناتج المحلي الإجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي والذي يسمح لنا بتقدير قيمة السلع والخدمات النهائية بدون خصم الاهتلاك الرأسمالي وفقا للاستخدام النهائي لتلك السلع والخدمات في المجتمع.

وتسمى هذه الطريقة أيضا بطريقة الاستخدام أو الإنفاق أي إنفاق الدخل المكتسبة التي يحصل عليها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج على السلع والخدمات المختلفة، ووفقا لهذه الطريقة يتم حساب النفقات على أساس مستخدميها النهائيين، حيث ينقسم الإنفاق المحلي في المجتمع إلى أربعة عناصر أساسية وهي:

1- الإنفاق الاستهلاكي الخاص من قبل القطاع المنزلي على السلع والخدمات الاستهلاكية ويشار إليه بالإنفاق الاستهلاكي **C**.

2- الإنفاق الاستثماري الخاص حيث يمثل إنفاق القطاع الإنتاجي أي قطاع الأعمال على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية، ويتكون من الاستثمار الثابت الإجمالي أي التكوين الرأسمالي ومن التغير في المخزون، ويرمز له بالحرف **I**.

3- الإنفاق الحكومي والذي يرمز له بالحرف **G**، وهو نوعان الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابلته سلعا أو خدمات، والذي يمثل نشاطا إنتاجيا، والإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة في مقابلته أي سلعة أو خدمة ولا يمثل نشاطا إنتاجيا، مع العلم أن الذي يدخل في حساب الإنفاق الحكومي هو النوع الأول.

4- صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات (En) ويمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الحكومة مع العالم من حيث الصادرات **E** والتي تمثل إنفاق الأجانب على الصادرات الوطنية، والواردات **M** والتي تعبر عن الإنفاق المحلي على الواردات المنتجة في الخارج، ومنه فإن صافي الصادرات عبارة عن صادرات السلع والخدمات مطروحا منها واردات السلع والخدمات، وهو:

إما موجب أي فائض أي الصادرات > الواردات، أو سالب أي عجز أي الواردات > الصادرات.

صافي الصادرات = الصادرات - الواردات

$$En = E - M$$

وعليه نجد أن الإنفاق المحلي الإجمالي يمثل المجموع الكلي للقطاعات الأربع، كما في الصيغة التالية:

$$PIB = C + I + G + E - M$$

La formule

Dépenses des ménages

+ Investissement des entreprises

+ Dépenses publiques

+ Exportations nettes

PIB

WWW.AGORAFINANCIAL.COM

ملاحظة منهجية

من الممكن أن يحسب الدخل الوطني لبلد ما خلال فترة زمنية معينة من ثلاثة مصادر تقابل ثلاث مراحل هي: مرحلة إنتاجه ثم مرحلة اكتسابه ثم مرحلة إنفاقه وبالتالي تحصل من القيم المحسوبة من المصادر الثلاث على كل من الناتج الوطني و الدخل الوطني و الإنفاق الوطني على التوالي، مع التأكيد على أن قيم كل من الناتج الوطني و الدخل الوطني و الإنفاق الوطني لابد أن تتعادل تماما إذا كانت البيانات التي تحسب بها دقيقة جدا.

الناتج الوطني = الدخل الوطني = الإنفاق الوطني

$$PN = RN = DN$$

Approche production		Approche demande		Approche revenu	
Produit intérieur brut (PIB)	Somme des valeurs ajoutées	Produit intérieur brut (PIB)	Emplois finals de biens et services	Produit intérieur brut (PIB)	Rémunération des salariés
Subventions sur les produits	Impôts sur les produits	Importations	Exportations	Subventions	Impôt sur la production et les import.
					Excédent brut d'exploitation et rev. mixte

الناتج الوطني الإجمالي PNB

(-) صافي عوائد عناصر الإنتاج (RR-RV)

= الناتج المحلي الإجمالي PIB

(-) إهلاك رأس المال Amk

= الناتج المحلي الصافي PIN

(-) ضرائب غير مباشرة Tx

(+) إعانات إنتاجية Sb

= الدخل المحلي الصافي RIN (= أجور ومرتبات + أرباح وفوائد +

إيجارات وريع + دخول أخرى)

(-) أقساط معاشات التقاعد

(-) ضرائب أرباح الشركات

(-) أرباح محتجزة

(+) مدفوعات الضمان الاجتماعي

(+) إعانات فردية

= الدخل الشخصي RP

(-) ضرائب دخل

= الدخل الشخصي المتاح RD

(-) الاستهلاك C

= الادخار S

المبحث الرابع: العوامل المحددة لمستوى الدخل الوطني

تمهيد

يختلف مستوى الدخل الوطني من دولة إلى أخرى و من فترة زمنية إلى أخرى، و هذا نظرا لإختلاف العديد من العوامل المحددة لمستواه الأعلى أو الأدنى أو الوسط. كما أن هذه العوامل تختلف هي الأخرى من إقتصاد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى و من ظرف إقتصادي إلى آخر.

هذه العوامل المحددة لمستوى الدخل الوطني، ستكتشفها عزيزي الطالب بعد قراءتك للمبحث الرابع و الأخير من الفصل الثاني .

أولا: كمية ونوعية الموارد الاقتصادية

تعتبر كمية ونوعية الموارد الاقتصادية المادية منها والبشرية من أهم العوامل المحددة لمستوى الدخل الوطني وإمكانية نموه.

ثانيا: المعرفة التكنولوجية

لقد أصبحت المعرفة الفنية ودرجة الاستفادة من التقدم التكنولوجي من ابرز العوامل المحددة للدخل الوطني وسرعة نموه.

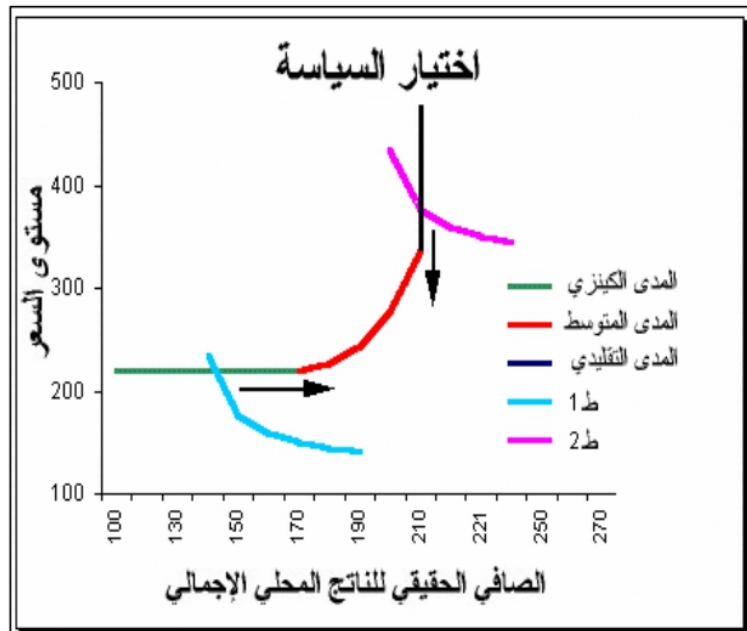
ثالثا: الاستقرار السياسي

لقد أثبتت التجارب في عديد من الأقطار النامية بأن عدم الاستقرار السياسي كان أحد الأسباب المهمة في إعاقة نموها الاقتصادي، حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى اضطراب الفعاليات الاقتصادية وضعف الحافز على الاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي، وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاج. لذلك يعتبر الاستقرار السياسي من المستلزمات الرئيسية لتوفير الأجواء الملائمة للاستثمار والقضاء على ظاهرة تردد القطاع الخاص للقيام بالاستثمار خاصة في الصناعة.

رابعا: السياسة الاقتصادية

يعتبر دور الحكومة على جانب كبير من الأهمية في زيادة الدخل الوطني عن طريق السياسات الاقتصادية، المالية، النقدية، و التجارية منها، والتي من شأنها تشجيع وتوجيه الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية بما ينسجم وتحقيق أهداف المجتمع ورفاهيته.

و في هذا الصدد نجد كلا من Abram Bergson(1938) و Paul Anthony Samuelson(1947) أكدا على أن دور الحكومة في إطار سياستها الإقتصادية هو البحث و إيجاد أقصى رفاهية جماعية ممكنة لأفراد المجتمع.



خلاصة

إن عملية قياس النشاط الإقتصادي الكلي أصبحت من السهولة بما كان، خاصة بعد تطور أدوات القياس و الحساب الإلكتروني، و منه سهلت عمليتي تقييم و تصحيح السياسات الإقتصادية الحكومية المتبعة في هذا البلد أو ذاك، و الرامية إلى تحقيق النمو الإقتصادي وزيادة معدلاته عبر الزمن، أي زيادة قيمة الـ PIB الحقيقي.

الفصل الثالث

توازن الإقتصاد الكلي الكلاسيكي

مقدمة

إن الكلاسيك كانت لديهم أفكار ومعتقدات بنوا على أساسها نظرياتهم في الإقتصاد الكلي، و التي كانت مستوحاة واقع الإقتصاد في ذلك الوقت.

ومنه سنرى في المبحث الأول عزيزي الطالب أخي القارئ، المدرسة الكلاسيكية وبناءها النظري، و في المبحث الثاني سنتعرض إلى التوازن الإقتصادي الكلي عند الكلاسيك و نعني به توازن سوق العمل و سوق السلع و الخدمات و سوق رأسمال و كذا سوق النقود، و أخيرا نستنتج التوازن الإقتصادي الكلي وفق المدرسة الكلاسيكية.

المبحث الأول: المدرسة الكلاسيكية و بناؤها النظري

تمهيد

قبل التعرف على شروط التوازن الإقتصادي الكلي عند الكلاسيك، لابد من المرور أولا على معرفة من هم الكلاسيك؟ و ما هي معتقداتهم وأفكارهم؟ وكيف كانت نظرتهم للإقتصاد و النشاط الإقتصادي خصوصا؟ وكيف كانوا يتصورون حالة الإقتصاد المثالية ذات التوظيف الكامل.

كل ذلك و غير الكثير، ستطلع عليه أخي القارئ عزيزي الطالب من خلال قراءتك للمبحث الأول هذا.

أولا: نشأة و تطور المدرسة الكلاسيكية

بالرجوع إلى المصادر التاريخية نجد أن المدرسة الكلاسيكية سادت خلال الفترة من منتصف القرن 18 وحتى ثلاثينات القرن 20، أي بدءا مع ظهور كتاب آدم سميث في سنة 1776 والمعنون بـ "البحث عن أسباب زيادة ثروة الأمم" وما تبعه من كتابات الاقتصاديين الكلاسيك الآخرين أمثال ريكاردو مالش، وغيرهم، وحتى ظهور كتاب كينز سنة 1936. ويجب ملاحظة أن التركيز في دراسة الإقتصاد وفي التحليل الاقتصادي في إطار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية كان على الوحدات الاقتصادية، أي على الفرد كمستهلك وعلى الفرد كمنتج، وما يتصل بذلك من تحديد للطلب وللعرض، والأسعار التي تتحدد للسلع والخدمات من خلال تفاعل العرض والطلب في الأسواق المختلفة، والكيفية التي تتحدد بها أثمان عناصر الإنتاج عن طريق عرضها والطلب عليها في هذه الأسواق، وهو الأمر الذي يتضمنه الإقتصاد الجزئي، ولذلك لم يكن في حينه اهتمام كاف بالإقتصاد الكلي.

لكن لا يعني ذلك أن النظرية الكلاسيكية لم تتضمن بعض الجوانب الفكرية والنظرية ذات الصلة بالإقتصاد الكلي، أي بعمل الإقتصاد ككل، ومكوناته الإجمالية، بل أن هناك العديد من الأفكار المتفرقة التي تتعلق بتوازن الناتج الوطني، وبالتشغيل، كما أن هذه الأفكار لم يتم فيها تحديد ومناقشة العوامل الأساسية التي تحدد المتغيرات الكلية وبالتالي فإنها لم تظهر كنظرية متكاملة، في الإقتصاد الكلي بالمعنى الدقيق للنظرية.

ثانيا: البناء النظري للمدرسة الكلاسيكية

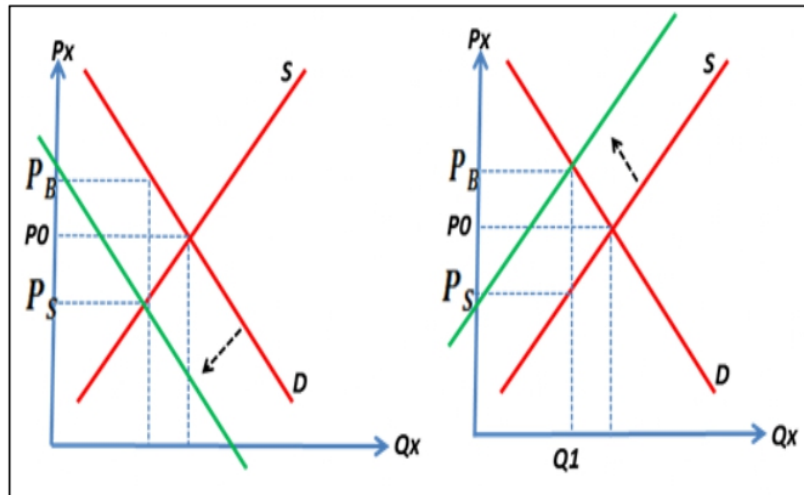
بنى الكلاسيك أفكارهم ومعتقداتهم الاقتصادية على جملة من الفرضيات والشروط الأساسية و المرتبطة بالإقتصاد الكلي، و التي إستندت عليها، إذ وجدت و سادت في الفترة التي رافقت قيام الثورة الصناعية وبالذات في إنجلترا حيث رافقها ظهور النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، ومن أهمها :

1- وجود المنافسة التامة في السوق. 2- الملكية الخاصة للنشاطات الاقتصادية. 3- حرية ممارسة التجارة الخارجية 4- الربح هو الهدف الأساسي للقيام بالنشاطات الاقتصادية. 5- تحقق التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

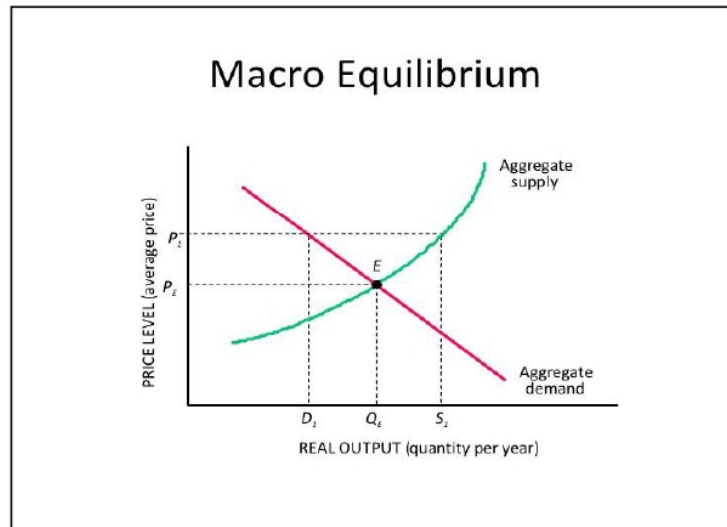
ومن هنا يظهر أن النظرية الكلاسيكية تتركز على عدة افتراضات منها توافر شروط المنافسة الكاملة في أسواق السلع والخدمات ومرونة الأسعار والأجور و عدم بل استحالة حدوث عجز في الطلب.

وهذا الاعتقاد من قبل الكلاسيك مبني على إيمانهم بقانون ساي Say's Low (الاقتصادي "جان باتست ساي") ومضمونه أن عملية إنتاج السلع إنما تولد قدرا من الدخل يعادل تماما قيمة السلع المنتجة، بمعنى أن إنتاج أي قدر من الناتج إنما يولد تلقائيا المال الكافي لسحب هذا الناتج، وينص القانون على أن "كل عرض يخلق الطلب الخاص به" "Every Supply Creates Its Demand".

وفي ظل هذه الافتراضات تتمثل القوة الدافعة للنظام في تحقيق المصلحة الذاتية للمنتجين والمستهلكين على حد سواء كما وتستمد النظرية الكلاسيكية للإقتصاد من أسلوب التوازن الجزئي.



ويعتقد الكلاسيك أن القطاع العائلي سوف يعرض الموارد في السوق وذلك فقط إذا كانت لديهم الرغبة في استهلاك بعض السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد الوطني، ولو فرضنا أن مكونات الناتج إنما هي متفقه مع رغبات وتفضيلات المستهلكين فلا بد من سحب ذلك الناتج من الأسواق بواسطة طلب المستهلكين، أي إذا رغب رجال الأعمال في بيع إنتاج التوظيف الكامل فما عليهم إلا أن يقوموا بعرض هذا الناتج، وقانون ساي يضمن لهم توافر القوة الشرائية الكافية لامتناس هذا الناتج، إلا أنه يتضح أن التفسير السابق يغفل أمراً هاماً حيث أنه بالرغم من حقيقة كون أي مستوى من الناتج إنما يولد دخلاً مساوياً له، لكن ليس هناك ما يضمن أن الحاصلين على الدخل سوف ينفقونه بالكامل على شراء الناتج، فمن المحتمل أن يتسرب جزء من الدخل في صورة مدخرات، حيث يعد الادخار تسرباً من تيار الدخل/ الإنفاق، الأمر الذي يبطل إنطباق قانون ساي، فوجود الادخار يترتب عليه حدوث قصور في الطلب الكلي، أي أن العرض لن يخلق الطلب المكافئ له.



ملاحظة منهجية

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن التحليل الاقتصادي نشأ في UK وUSA منذ ظهور العالم الاقتصادي ديفيد ريكاردو (1772-1823م) وحتى عقد الثلاثينات من القرن 20 لكن الكلاسيك لم يشيروا إلى نظرية متكاملة بالمعنى الدقيق، لأنه رغم وجود الكثير من الأفكار في كتاباتهم والتي تتعلق بالناتج والتوازن والعمالة، إلا أنها كتابات لا تحتوي على توضيح كامل للعوامل الأساسية المحددة لتلك المتغيرات، كما أنه لا توجد نظريات كاملة في التحليل الاقتصادي الكلي. إن النظرية الكلاسيكية بتحقيق الشروط والافتراضات الأساسية السابقة، وفي ظل افتراض التصرف الرشيد والعقلاني للفرد كمستهلك بحيث يحقق أقصى منفعة أو إشباع ممكن من استخدام دخله في الاستهلاك، وكذلك التصرف الرشيد والعقلاني للفرد كمنتج يحقق أقصى ربح أو عائداً ممكناً بأقل كلفة ممكنة، ترى عدم تحقق عجز في الطلب وبطالة في الموارد أو فائض فيه، أي أنها ترى واستناداً إلى ما سبق أن حالات الاختلال أي عدم التوازن بين العرض والطلب في السوق المنافسة التامة هي حالات وقتية تزول من خلال آلية السوق، أي من خلال التفاعل بين العرض والطلب، وفي ظل المرونة التامة للأسعار بما فيها الأجور وسعر الفائدة، وباعتبار أن العرض يخلق الطلب عليه، أي أن زيادة العرض تخفض السعر والذي يؤدي إلى زيادة الطلب، أي رجوع التوازن من جديد.

المبادئ الكلاسيكية	مدلولها الإقتصادي
1- قانون Say	العرض يخلق الطلب المساوي له، العرض هو أساس تحديد سعر السلعة والطلب تابع له، لن يحدث فائض في الإنتاج، هناك توازن دقيق بين العرض والطلب.
2- التوازن الكلي والجزئي	عدم وجود اختلال في التوازن الكلي عكس الجزئي، ولكنه سرعان ما يعالج بفعل الأسعار.
3- التوظيف الكامل	كل عناصر الإنتاج مستخدمة إستخداما كاملا و لا توجد بطالة إجبارية وإلا فهي بطالة جزئية أو أنها إختيارية أو موسمية أو إحتكاكية.
4- مفهوم الأجور	أنها إحدى تكاليف الإنتاج و تختلف أهميتها لإختلاف النشاط، وتخفيضها هو تخفيض تكاليف الإنتاج أي تخفيض الأسعار أي زيادة الطلب ومنه زيادة الإنتاج أي زيادة توظيف العمالة.
5- نظرية الربح	هو الأجر الذي يدفع لمالك الأرض مقابل إستغلالها في الزراعة أو في غيرها و يختلف بإختلاف درجة خصوبة الأرض .
6- نظرية سعر الفائدة وتبادل الإدخار والاستثمار	i هو مقابل الحرمان من C الحالي للتمتع بالنقود في المستقبل بعد زيادتها بمقدار i ومصدر النقود المعروضة هو S ، وزيادة الطلب على i يؤدي إلى إرتفاع سعر i وزيادة عرض S يؤدي إلى إنخفاض سعر i و يتحقق التوازن عند سعر i الذي يتبادل عنده العرض S والطلب I
7- إدارة النشاط الإقتصادي عن طريق جهاز السعر أو قوى السوق أي العرض والطلب	هناك يد خفية تحقق التوازن في السوق و هي جهاز السعر أو قوى السوق من خلال توضيح رغبات المستهلك والمنتج ويكون التوازن أليا نتيجة عدم تدخل الدولة والفرد عندما يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية فهو يحقق مصلحة المجتمع أيضا.
8- نظرية السكان لمalthus	نظرية تشاؤمية تنص على أن عدد السكان يتزايد وفقا لمتواليه هندسية بينما يتزايد الإنتاج وفقا لمتواليه عددية و النتيجة محدودية الإنتاج والموارد بالنسبة للسكان وبالتالي موت وفناء جزء من السكان مفيد لإعادة التوازن من جديد
9- نظرية التجارة الدولية	حرية التجارة وعدم فرض رسوم جمركية و غير جمركية على الصادرات والواردات.
10- نظرية التخصيص وتقسيم العمل	التخصص وتقسيم العمل يرفع مهارة أداء العمل ويؤدي إلى زيادة الإنتاج.

وعليه اعتقد الكلاسيك أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، وأنه إذا ما حدث أي انحراف عن مستوى التوظيف الكامل كما في حالات الحروب أو الكوارث أو الإضرابات السياسية، فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الاقتصاد الوطني إلى حالته الطبيعية وهي حالة التوظيف الكامل.

المبحث الثاني: التوازن الإقتصادي الكلي عند الكلاسيك

تمهيد

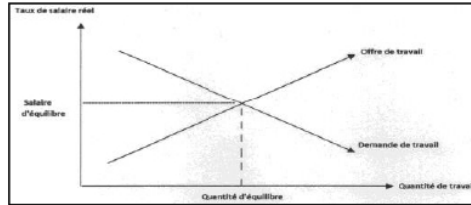
في المبحث الثاني هذا من الفصل الرابع من الكتاب، سنتعرض إلى تطبيقات الأفكار الكلاسيكية على التوازن الإقتصادي الكلي من خلال دراسة توازن سوق العمل و توازن سوق السلع و الخدمات و توازن سوق رأسمال و أخيرا توازن سوق النقود، و ستلاحظ عزيزي الطالب أخي القارئ، الخصوصية الكلاسيكية في النظرة إلى المتغيرات الإقتصادية و علاقاتها في ما بينها، و التي تميز بها الكلاسيك عن غيرهم و هي مبنية على فكرة القانون الطبيعي.

أولا: توازن سوق العمل

إعتبرت النظرية الكلاسيكية أن الإنتاج في الاقتصاد هو دالة للاستخدام، أي أن الإنتاج يعتمد على الاستخدام، ومن ثم فإن زيادة إنتاج السلع والخدمات أي الناتج الوطني (العرض الكلي) يرتبط في الأجل القصير بالزيادة في استخدام عنصر العمل لعدد أكبر من العاملين أو ساعات عمل أكبر.

ومنه، فإن التوازن في سوق العمل يتحقق عند المساواة بين عرض العمل LS والطلب على العمل LD ، حيث الغاية من تحقيق التوازن في سوق العمل هو تحديد كل من الأجر الحقيقي التوازني $\left(\frac{W}{P}\right)$ ومستوى العمل التوازني L^* وحجم الإنتاج الموافق لحجم العمل التوازني y لأن الكلاسيك يعتقدون أن الإنتاج في المدى القصير يعتمد فقط على عنصر العمل $y = f(L)$ أي ثبات عوامل الإنتاج الأخرى.

$$Q = y = f(N, K, \dots, T)$$

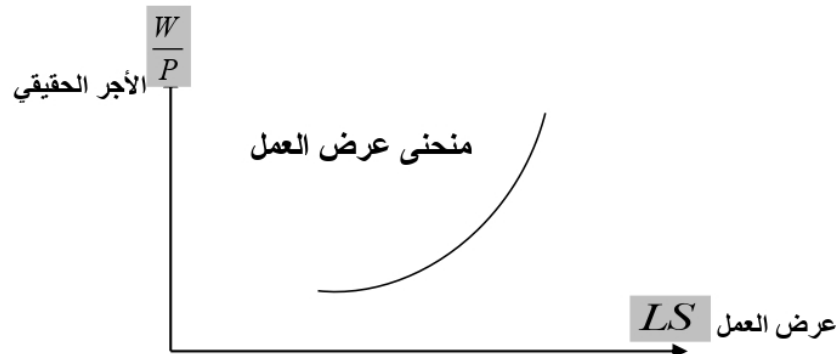


1- عرض العمل LS

يتمثل عرض العمل في العمال الذين يقومون بعرض قوة أو كمية عملهم على المؤسسات نظير حصولهم على أجر حقيقي مقبول عندهم، حيث كلما ارتفع كلما زاد عرضهم للعمل والعكس صحيح، وبالتالي عرض العمل هو دالة طردية بالنسبة للأجر الحقيقي أي:

$$LS = f\left(\frac{w}{p}\right) / \frac{S_{LS}}{S_{\frac{w}{p}}} > 0$$

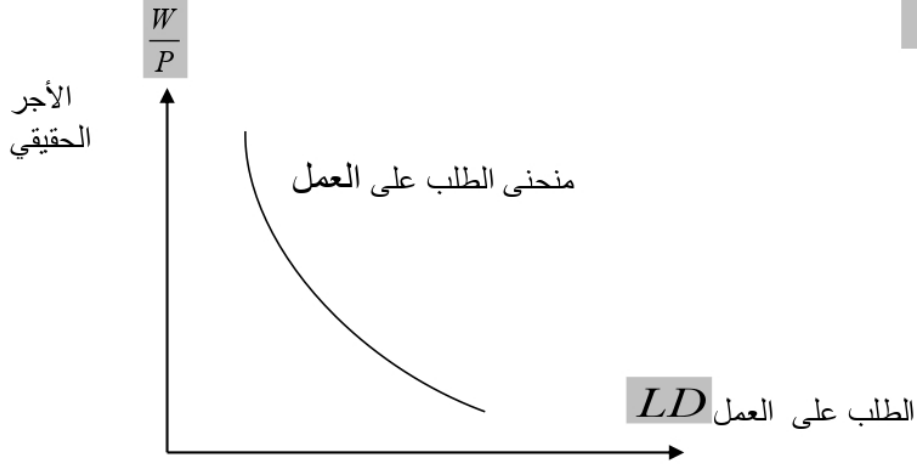
حيث: LS = عرض العمل، w = الأجر النقدي، p = المستوى العام للأسعار، $\frac{w}{p}$ = الأجر الحقيقي، $LS = f\left(\frac{w}{p}\right)$ ، ومنه يفترض الكلاسيك أن العمال يميزون بين w و $\frac{w}{p}$ ، حيث يتمثل w في مجموع النقود التي يحصلون عليها مقابل قيامهم بعملهم، أما $\frac{w}{p}$ فيتمثل في القدرة الشرائية للـ w أي مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بـ $\frac{w}{p}$ ، وباعتبار أن عرض العمل يعتمد على معدل w ولا يعتمد على معدل w ، فإن العمال لا يتأثرون عادة بالوهم النقدي أو الخداع النقدي.



2- الطلب على العمل LD

إن الطلب على العمل في سوق المنافسة التامة يعتمد على الإنتاجية الحدية لعنصر العمل
 أن الإنتاج الحدي لعنصر العمل هو الذي يحدد الطلب على العمل، الذي تمثله المؤسسات التي تطلب قوة العمل كمدخلة من
 مدخلات العملية الانتاجية مقابل أن تدفع لهم أجرا حقيقيا ، حيث $Y'_n = \Delta Y / \Delta N$ أو $Y'_n =$ الطلب على العمل
 والعكس صحيح، أي أن الطلب على العمل هو دالة عكسية للأجر الحقيقي أي :

$$LD = f\left(\frac{w}{p}\right) / \frac{sls}{s \frac{w}{p}} < 0$$



ملاحظة عملية

يمكن استنتاج معادلة الطلب على العمل بطريقتين، الأولى هي إستمرار المؤسسة في طلب العمل إلى أن تصبح
 الانتاجية الحدية للعامل الإضافي المطلوب مساوية للأجر الحقيقي المدفوع.

أي أن : الأجر الحقيقي = الانتاجية الحدية

$$PmL = \frac{w}{p} \Rightarrow L_D = f\left(\frac{w}{p}\right) \quad \frac{Sy}{SL} = \frac{w}{p}$$

أما الثانية هي توقف المؤسسة عن طلب العمل عندما تعظم ربحها.

حيث: الربح = التكاليف - الإيرادات $\pi = Py - wL$

حيث: π = الربح، y = الإنتاج، p = الأسعار، w = الأجر النقدي

$$L = \text{العمل،} \quad \frac{S\pi}{SL} = 0 \Leftrightarrow \text{أعظم ربح}$$

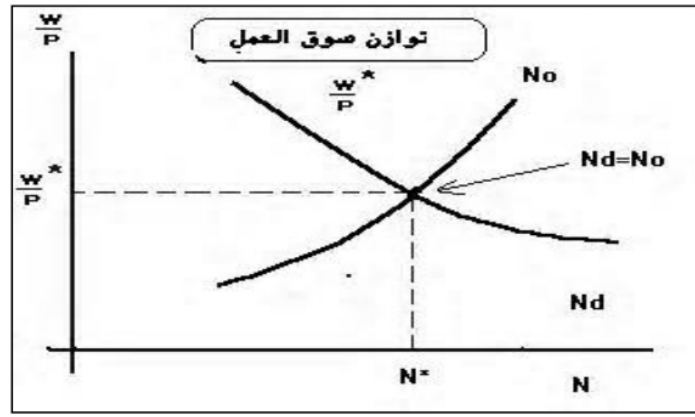
$$\Rightarrow L_D = f\left(\frac{w}{p}\right) \quad \text{ومن هنا نستنتج معادلة الطلب على العمل.}$$

وبذلك فإن الشركات تعمل على الاستمرار في تشغيل واستخدام العاملين إلى المستوى من الاستخدام الذي يحقق
 التساوي بين الناتج الحدي للعمل و الأجر الحقيقي، وبحيث لا يكون هناك حافز للشركات لزيادة طلبها على العمل، وعليه
 فإن الأمر الهام الذي يحدد حجم الإنتاج والاستخدام هي العلاقة بين الأجور والأسعار باعتبار أن الأجور تمثل الكلفة
 الحدية لعنصر العمل، والأسعار تحدد قيمة الإنتاج الحدي لعنصر العمل، في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة في المدى
 القصير كما اعتقد الكلاسيك.

3- تحقيق توازن سوق العمل

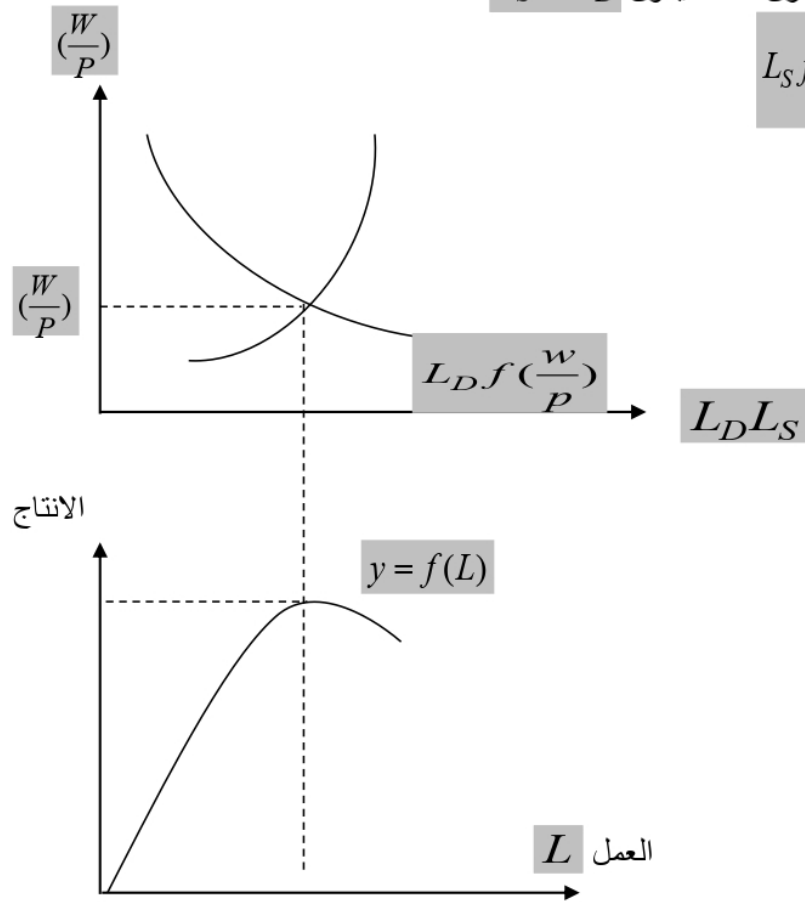
من خلال التحليل السابق يتبين لنا أن الكلاسيك يعتقدون أن الإنتاج دالة في العمل، وأن العمل دالة في الأجر الحقيقي،
 وأن الأجر الحقيقي دالة في الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

وبما أن الطلب على العمل دالة في الإنتاجية الحدية لعنصر العمل وأن عرض العمل دالة الأجر الحقيقي، وبذلك فإن
 تساوي الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية لعنصر العمل يعني تساوي الطلب على العمل مع عرض العمل ويتحقق كذلك
 التساوي بين الأجر النقدي وقيمة الناتج الحدي لعنصر العمل، أي أن الإيراد الحدي (قيمة الناتج الحدي) لعنصر
 العمل = التكلفة الحدية لعنصر العمل، أي الأجر النقدي.

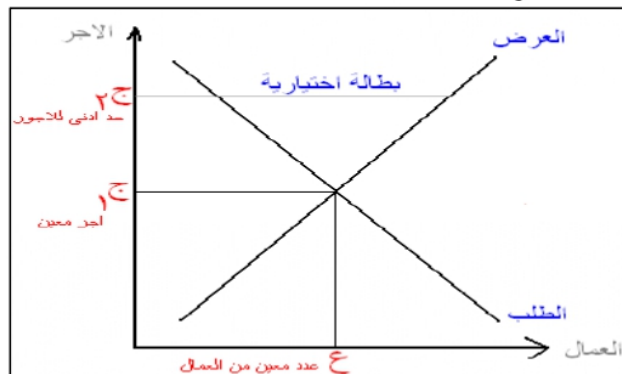


ورياضيا يتحقق التوازن عندما يكون $L_S = L_D$

$$L_S f\left(\frac{w}{p}\right) = L_D f\left(\frac{w}{p}\right)$$



نستنتج أن توازن سوق العمل يحدد الأجر الحقيقي التوازني، الذي يحدد حجم العمل التوازني، الذي يحدد حجم الانتاج الممثل لحالة التشغيل العام التي تنعدم فيها بطالة إجبارية وإذا وجدت فهي بطالة إرادية، لأن العامل لم يقبل بالأجر التوازني الحقيقي كما اعتقدت المدرسة الكلاسيكية.



ملاحظة تاريخية

إن نظام العمل في أوروبا عامة و في بريطانيا خاصة إبان سيادة النظرية الكلاسيكية لم يكن بالشكل الحالي المتعارف عليه اليوم: "فالعمال – رجالا ونساء و أطفالا كانوا مكسدين في المصانع وبمجرد وجودهم فيها، بل بمجرد وجودهم في المدينة الصناعية، يصبحون خاضعين لسلطة الرأسمالي، ويصبحون تحت تصرفه، ولم يكن مخول لهم الاعتراض على الأجور أو على ساعات العمل، أو على الضجيج والرائحة النتنة في المصانع والمساكن، والحياة القصيرة و الكئيبة"، هكذا بنت الرأسمالية الحديثة تقدمها الاقتصادي و تطورها التكنولوجي.!

ثانيا: توازن سوق السلع و الخدمات

بحكم أن التحليل الكلاسيكي ينطلق من سوق العمل الذي يحدد كلا من معدل الأجر الحقيقي (W/P) وحجم العمالة المستخدمة (N^*) التي ترضى بهذا الأجر الحقيقي كما رأينا سابقا، فسيصبح حجم الإنتاج الحقيقي يتحدد بناء على حجم عنصر العمل، حيث هذا الإنتاج الحقيقي ما هو إلا حجم ما ينتج من خدمات أو سلع سواء كانت استهلاكية أو رأسمالية (الاستثمار).

وبحكم كذلك أن الإنتاج سيولد دخلا مساويا والذي خلال الفترة الكافية سيتحول إلى طلب بنفس القدر على إجمالي ما أنتج من سلع استثمارية و سلع استهلاكية، فسيصبح الطلب على السلع والخدمات النهائية وفق المنظور الكلاسيكي يتجه دائما إلى مقابلة العرض، حيث يقول **J.B.SAY** أن "المنتجات تبادل بالمنتجات وما النقد إلا وسيط"، وبناء على منطق الكلاسيك لا يمكن أن يوجد عجز في الطلب الكلي على المستوى الكلي ومنه لا توجد أزمة في الإنتاج على المستوى الكلي وإن وجدت فهي في سوق سلعة ما ولفترة قصيرة لأن مرونة كل من الأسعار والأجور (اليد الخفية-قوى السوق) كفيلة بإرجاع الأمور إلى وضعها الطبيعي (محمد عبد المؤمن، 2007، ص45).

و منه يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي. حيث يتكون العرض الكلي من سلع وخدمات استهلاكية وأخرى إنتاجية، وقيمة هذا الناتج من هذه السلع المختلفة تتمثل في الدخل الوطني وهذا الأخير يقسم إلى استهلاك وإدخار، بينما يتكون الطلب الكلي من الطلب على الاستهلاك إضافة إلى الطلب على الاستثمار فيكون لدينا ما يلي: الاستثمار + الاستهلاك = الإدخار

$$(I) = (C) + (S) \quad \text{أي} \quad S = I$$

و منه فلكي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات يجب أن تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار أي يجب أن يتحول الادخار إلى استثمار انطلاقا من قانون المنافذ لساى، و الذي يضمن تحويل الإدخار إلى استثمار حسب الكلاسيك هو سعر الفائدة الحقيقي.

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم

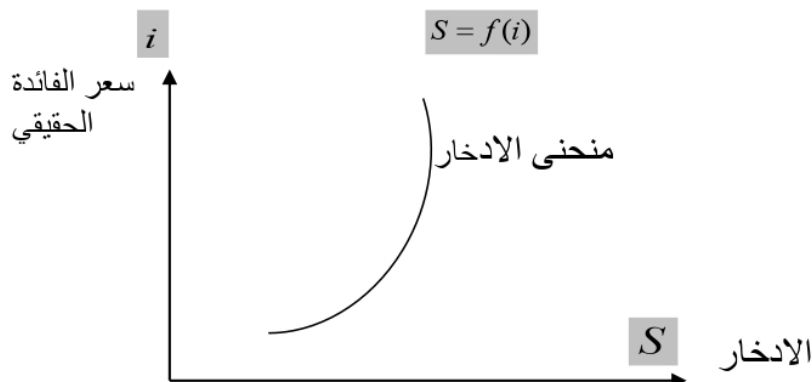
ملاحظة عقائدية

إن سعر الفائدة الذي تكلم عنه الكلاسيك و كل المدارس الإقتصادية الأخرى والذي ندرسه، هو عين الربا المحرم شرعا، بإجماع جميع الفقهاء المسلمين و علماء الإقتصاد الإسلامي قديما و حديثا.

1- دالة الادخار

يرتبط الادخار بعلاقة طردية مع سعر الفائدة الحقيقي حيث كلما ارتفع هذا الأخير كلما زادت رغبة الأفراد في الادخار

والعكس صحيح أي: $S = f(i) = \frac{S_s}{S_i} > 0$ حيث: S = الإدخار، i = سعر الفائدة الحقيقي

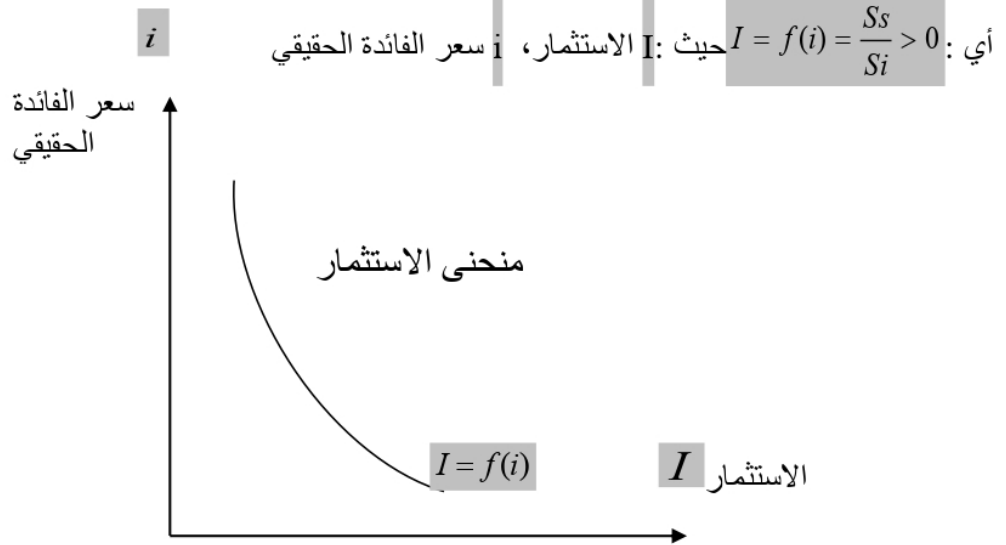


سوف يؤدي إلى حدوث قصور في الإنفاق وبالتالي حدوث بطالة، فهم ينظرون S لم يوافق الكلاسيك على أن على أنه صورة أخرى من صور الإنفاق على شراء سلع الاستثمار، حيث أن كل دولار يدخر بواسطة القطاع S إلى العائلي سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال.

والذي i ولكن لو كان ما يعرضه رجال الأعمال من استثمارات لا يساوي ما يدخره الأفراد؟، يقال هنا أن الحكم لـ ، وعليه فإنهم لن S على C ، فالأفراد عادة يفضلون S يمثل في نظر الكلاسيك المكافأة التي يحصل عليها الأفراد مقابل كفيل باعادة التوازن I يقوموا بزيادة مدخراتهم إلا إذا دفعت لهم مكافأة أكبر، وبناء على ذلك فإن الكلاسيك يؤمنون بأن من خلال تأثيره الطردي على الأول والعكسي على الثاني. I و S بين

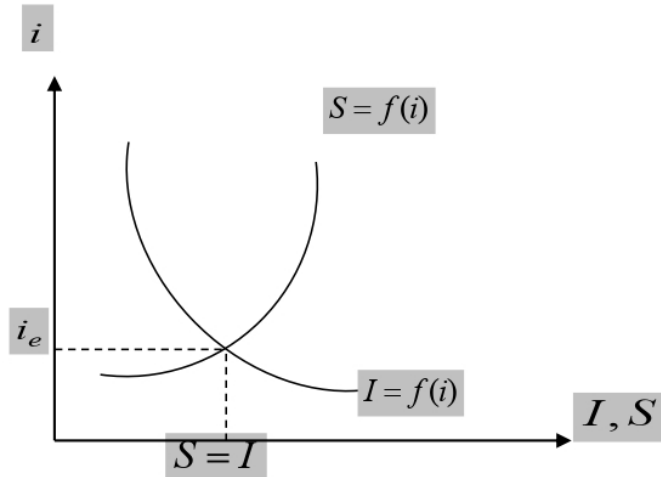
2- دالة الاستثمار

يرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقي حيث كلما انخفض كلما زاد إقبال رجال الأعمال على الاقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية والعكس صحيح.

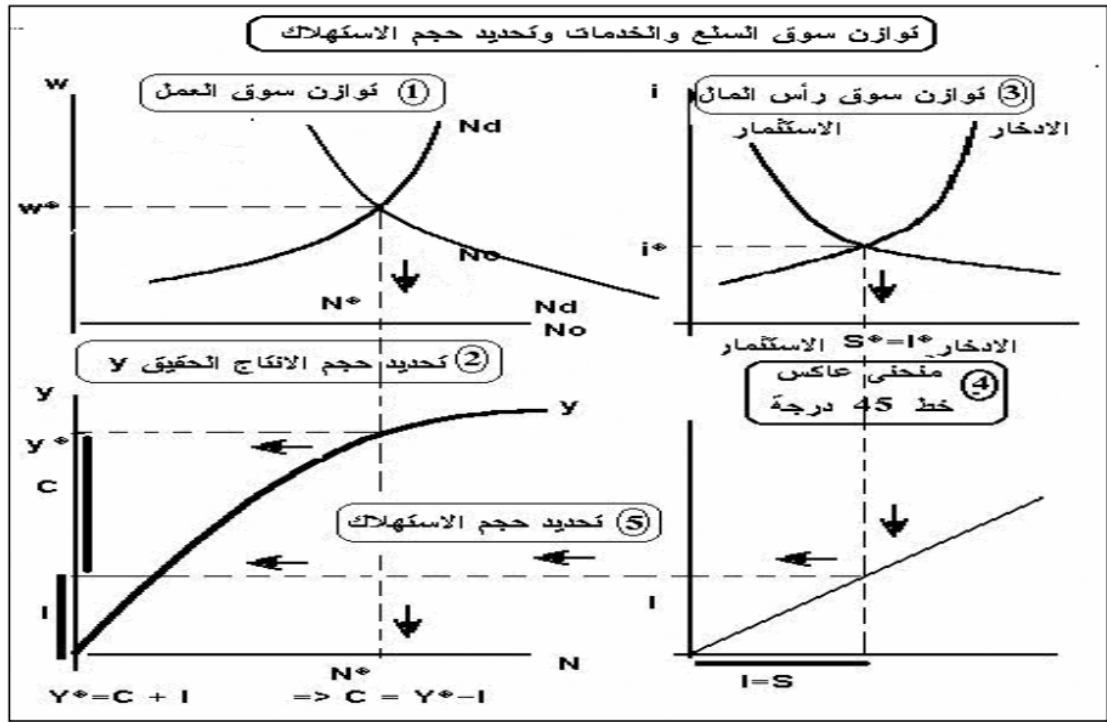


3- تحقيق توازن سوق السلع والخدمات

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار أي: $S = I$



إن الذي يضمن المساواة بين S و I هو i الحقيقي، حيث يرى الكلاسيك أن مرونة i تؤدي إلى توازن S مع I ، وتعمل على المحافظة على التدفق الدوري للدخل، إن العلاقة بين S و i هي علاقة طردية أي زيادة i تؤدي إلى زيادة S وبالعكس لأن i تمثل عائدا بالنسبة للادخار، في حين أن العلاقة بين I و i هي علاقة عكسية، أي زيادة i تؤدي إلى انخفاض I وبالعكس لأن i تمثل تكلفة بالنسبة للاستثمار، ومن ثم فإن هنالك سعرا موجبا للفائدة يتحدد بتعادل أي تساوي الادخار مع الاستثمار.



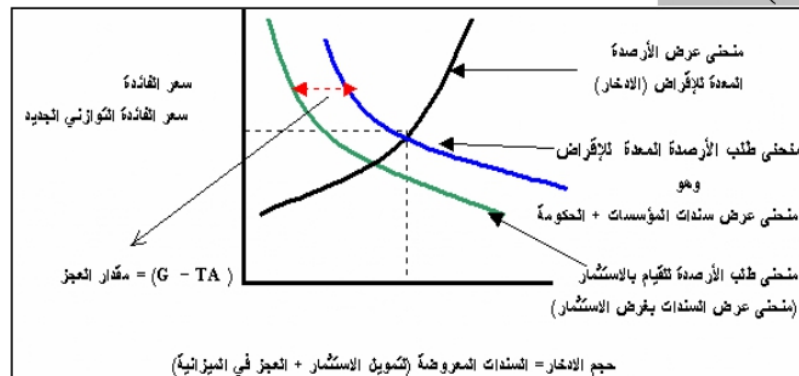
ثالثاً: توازن سوق رأسمال

ويتم ذلك من خلال الادخار والاستثمار وسعر الفائدة، حيث سعر الفائدة الذي يرتبط بالكيفية التي يتم بموجبها توزيع الناتج الوطني بين الاستهلاك والاستثمار، وفي ظل افتراض أساسي يتمثل في المرونة التامة لسعر الفائدة بحيث يتحقق من خلالها التوازن أي التساوي بين الادخار والاستثمار، فإن التوازن في الاقتصاد يتحقق من خلال كل من التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، والتوازن بين الادخار والاستثمار. وهذا التوازن يتم عند المستوى الذي يتحقق عنده الاستخدام الكامل والكفاءة للموارد وبالشكل الذي ينجم عنه أقصى قدر ممكن من الناتج والدخل والاستخدام.

إن سعر الفائدة التوازني وفق النظرية الكلاسيكية يعبر عن سعر الفائدة الذي تكون عنده كمية الأرصدة التي يرغب الأفراد في إقراضها مساوية للكميات التي يرغب الآخرون في اقتراضها، حيث عملية الاقتراض ما هي إلا عملية بيع لسندات نمطية (نموذجية) مع العلم أن السند ما هو إلا وعد بتسديد مبلغ في المستقبل، بينما عملية الإقراض فتعبر عن عملية الشراء لهذه السندات.

كما أن سعر الفائدة (التوازني) في الفكر الكلاسيكي ينشأ من خلال تقاطع منحنى الاستثمار مع منحنى الادخار حيث منحنى الادخار ما هو إلا دالة مباشرة في سعر الفائدة مع العلم أن المدخرات ما هي إلا مصدر الطلب على السندات والذي يسميه الكلاسيك اسم عرض الأرصدة المعدة للإقراض.

إن وجود قطاع الحكومة مع توقع حدوث عجز في ميزانية الدولة الذي سيمول كله عن طريق إصدار سندات حكومية سيؤثر في حجم السندات المعروضة ومنه سيتأثر سعر الفائدة بهذا العرض الإضافي في السندات. وعليه، فالاستثمار (عرض سندات بغرض الاستثمار) إذا ما أضيفت إليه قيمة العجز في ميزانية الدولة (عرض سندات بقدر العجز في الميزانية حيث هذا العجز يعتبره الكلاسيك متغيراً خارجياً) فسيعطينا منحنى عرض السندات ومنه سيعتمد على المبالغ المدخرة من طرف الأفراد لتمويل في نفس الوقت كل من الاستثمار الذي تقوم به المؤسسات والعجز في ميزانية الدولة $S = I + (G - TA)$

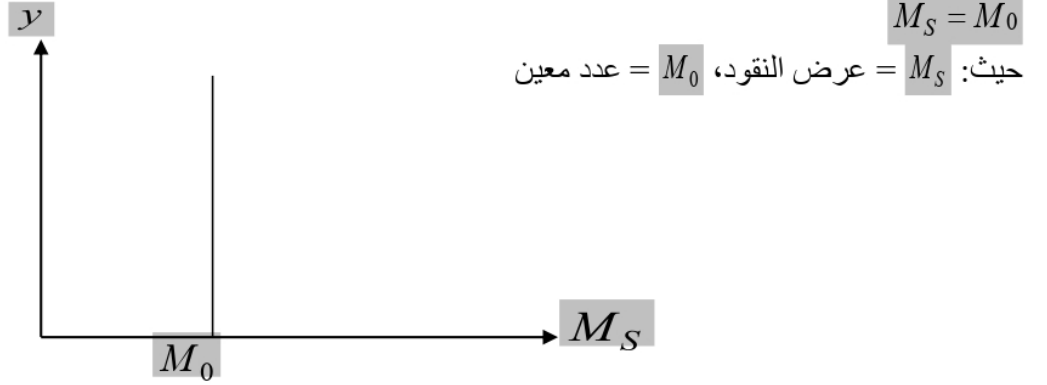


رابعاً: توازن سوق النقود

تتبنى المدرسة الكلاسيكية فكرة أن التوازن في سوق النقود يتحقق عندما تتحقق المساواة بين عرض النقود والطلب على النقود أي عندما تكون الكتلة النقدية المعروضة في الاقتصاد مساوية للكمية المطلوبة منها، والهدف الأساسي من دراسة هذا التوازن عند الكلاسيك هو تحديد المستوى العام للأسعار P الذي تباع به المنتجات في سوق السلع والخدمات.

1- عرض النقود

يعتبر عرض النقود عند المدرسة الكلاسيكية متغيراً مستقلاً تحدده السلطة النقدية أي البنك المركزي، أي :



من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن منحنى عرض النقود هو منحنى عمودي، و هي دلالة على أن عرض النقود متغير مستقل، فمهما تغير حجم الإنتاج لا يتغير هذا المنحنى.

2- الطلب على النقود

تعتقد النظرية النقدية عند الكلاسيك والتي تمثلها النظرية الكمية للنقود لصاحبها **Irving Fisher** بأن النقود تؤدي وظيفة وسيط في التبادل، أي أنها أداة لإجراء المبادلات ووسيط فيها، ومن ثم فإنها تستبعد الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل.

$$M.V = P.T$$

حجم المعاملات $\times$ المستوى العام للأسعار

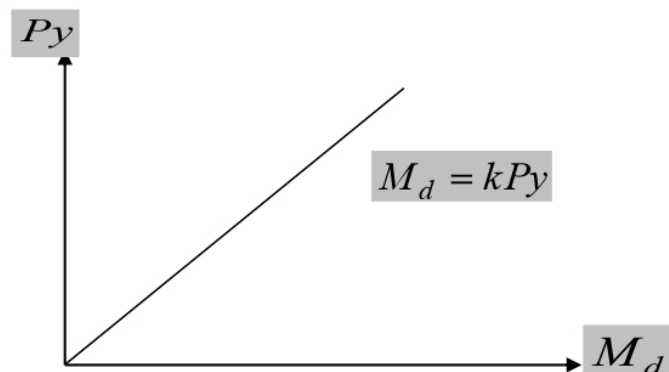
$$=$$

سرعة تداول النقد $\times$ حجم الرصيد النقدي

إن المعادلة $MV=PT$ تبين مدى الارتباط بين المستوى العام للأسعار P وكمية النقود M ، حيث $P=P(M)$ أي المستوى العام للأسعار هو دالة لكمية النقود المتزايدة في M ، بحيث $M = dp / dm > 0$ أي المشتقة موجبة و بالتالي العلاقة طردية بينهما.

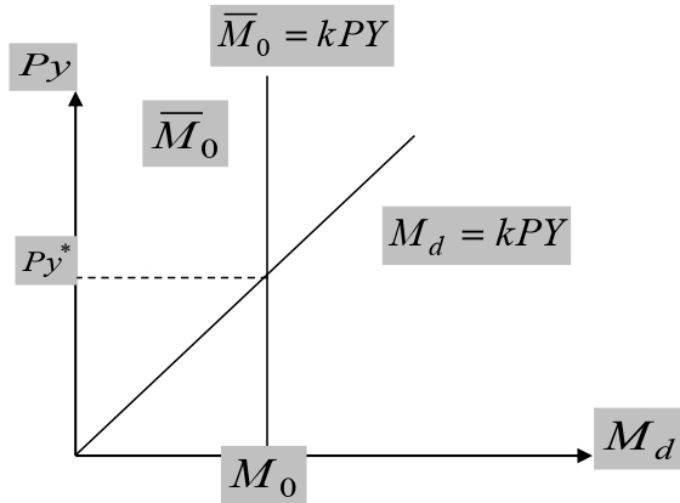
وبعد "فيشر" إنتقل التحليل الكلاسيكي من إعتماده على حجم المعاملات T إلى الدخل Y ، وذلك على يد كل من "مارشال و بيجو"، حيث يعتبر $PY=MV$ وفي نفس الوقت صيغت هذه المعادلة في شكل دالة للطلب على النقود $MD=KPY$ وتسمى بمعادلة "كمبردج" حيث $K=1/v$ الذي يعتبر ثابتاً في المدى القصير و يعبر عن النسبة المثالية من الدخل التي يرغب الفرد الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة، و إذ كان $MD=1/V(PY)$ يمثل الطلب على النقد فإن $Ms = 1/v$ (PY) يمثل عرض النقد عليه، فإن $MS= MD$ ، وعليه نقول بأن التوازن النقدي يتحقق عندما يتساوى عرض النقود MS وطلب النقود MD .

إن المعادلة $M_d = kPY$ تسمى معادلة الطلب على النقود حيث هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود M_d والدخل النقدي PY حيث كلما ارتفع هذا الأخير زاد الطلب على النقود والعكس صحيح كما يظهر في الرسم البياني التالي :



3-تحقيق توازن سوق النقود

و من خلال تحليل كل من طلب النقود و عرضها فإن تحقيق التوازن في سوق النقود يحدث عند تحقق المساواة بين الطلب على النقود M_d وعرض النقود M_s أي $M_s = M_d$



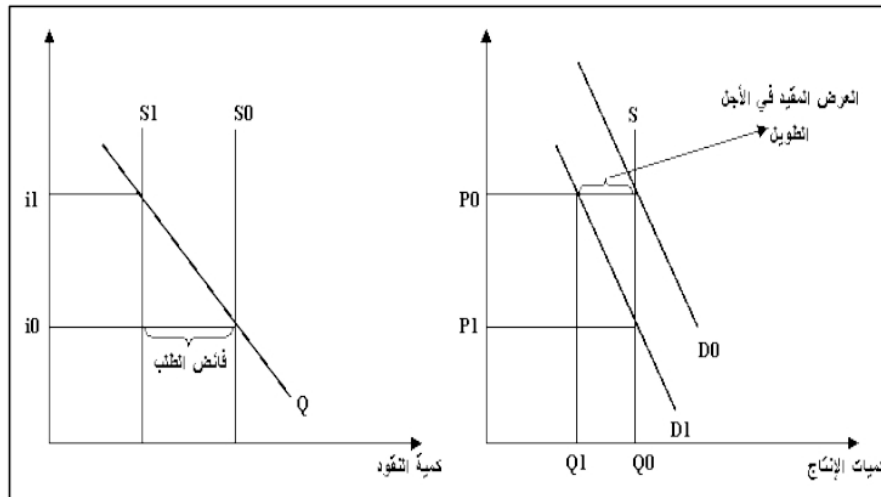
من خلال توازن سوق النقود يمكن تحديد المستوى العام للأسعار P لأن k ، Y ، M قيم معلومة ومن خلال تحديد المستوى العام للأسعار P يمكن تحديد قيمة الإنتاج أي الناتج الاسمي Y ، كما يمكن تحديد الأجر النقدي W في سوق العمل.

ملاحظة تحليلية

تعتبر معادلة **Fisher** أو معادلة التبادل من الأسس الهامة للتحليل النقدي الكلاسيكي، حيث تنص هذه المعادلة باختصار على أن كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة لا بد وأن تتساوى مع القيمة النقدية للسلع والخدمات المتداولة خلال تلك الفترة.

وتفترض المدرسة الكلاسيكية أن الطلب على النقود يتشكل بناء على أن النقود تستخدم كوسيط للتبادل فقط، ومن ثم تقي بدافع المبادلات، وعليه يتحدد الطلب على النقود وفقا لما تشتريه تلك النقود من السلع والخدمات، أي أنه طلب على النقود الحقيقية والتي تقاس بقسمة كمية النقود على مستوى الأسعار.

وقد افترض الكلاسيك كذلك ثبات كل من سرعة دوران النقود وحجم السلع المتبادلة في السوق نظرا لافتراض التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج.

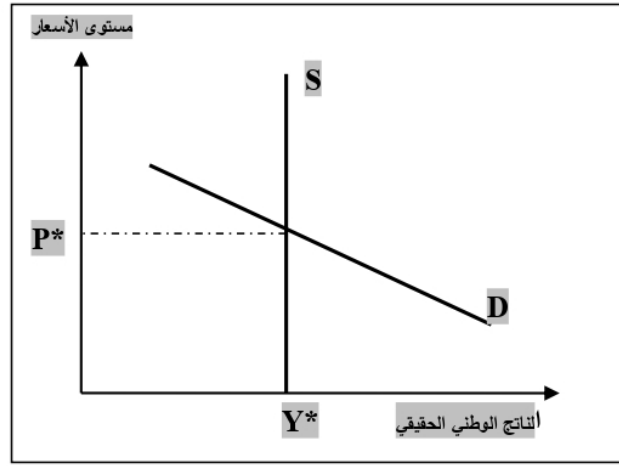


إن افتراض الكلاسيك ثبات سرعة تداول النقود V وثبات كمية المعاملات والمبادلات T أوصلهم إلى نتيجة أن التغير في كمية النقود M تؤدي إلى التأثير على المستوى العام للأسعار P بذات القدر وبذات الاتجاه، أي **المستوى العام للأسعار يتناسب طرديا مع كمية النقود المعروضة**، وبالتالي فإن مضاعفة كمية النقود المعروضة تترتب عليها مضاعفة المستوى العام للأسعار.

وبهذا فان النقود وفقا للنظرية الكلاسيكية لا تؤثر على النشاطات الاقتصادية توسيعا أو تقليصا، وإنما ينصب أثرها فقط على المستوى العام للأسعار، ولذلك فان دور النقود يكون حياذيا في أثره على النشاطات الاقتصادية، ومنه فان النقود يكون دورها محايدا، أي ينحصر في كونها أداة أو وسيلة، أي وسيط في المبادلات، وبالتالي استبعاد الاحتفاظ بها كأصل سائل، أي أنها لا تطلب كمخزن للقيمة أو من أجل تفضيل السيولة.

وبذلك فإن ما يحدد الإنتاج والدخل والاستخدام هي العوامل الحقيقية وليست العوامل النقدية، و عليه فإن تغير النقود يقود إلى تغيير المستوى العام للأسعار بذات القدر، وبذات الاتجاه، أي أن المستوى العام للأسعار يزداد بذات الزيادة التي تزداد بها كمية النقود، وبالعكس، وهو ما تتضمنه النظرية الكمية للنقود سواء بصيغة معادلة التبادل الأولية أو المعدلة أو بصيغة الأرصدة النقدية (صيغة كامبردج).

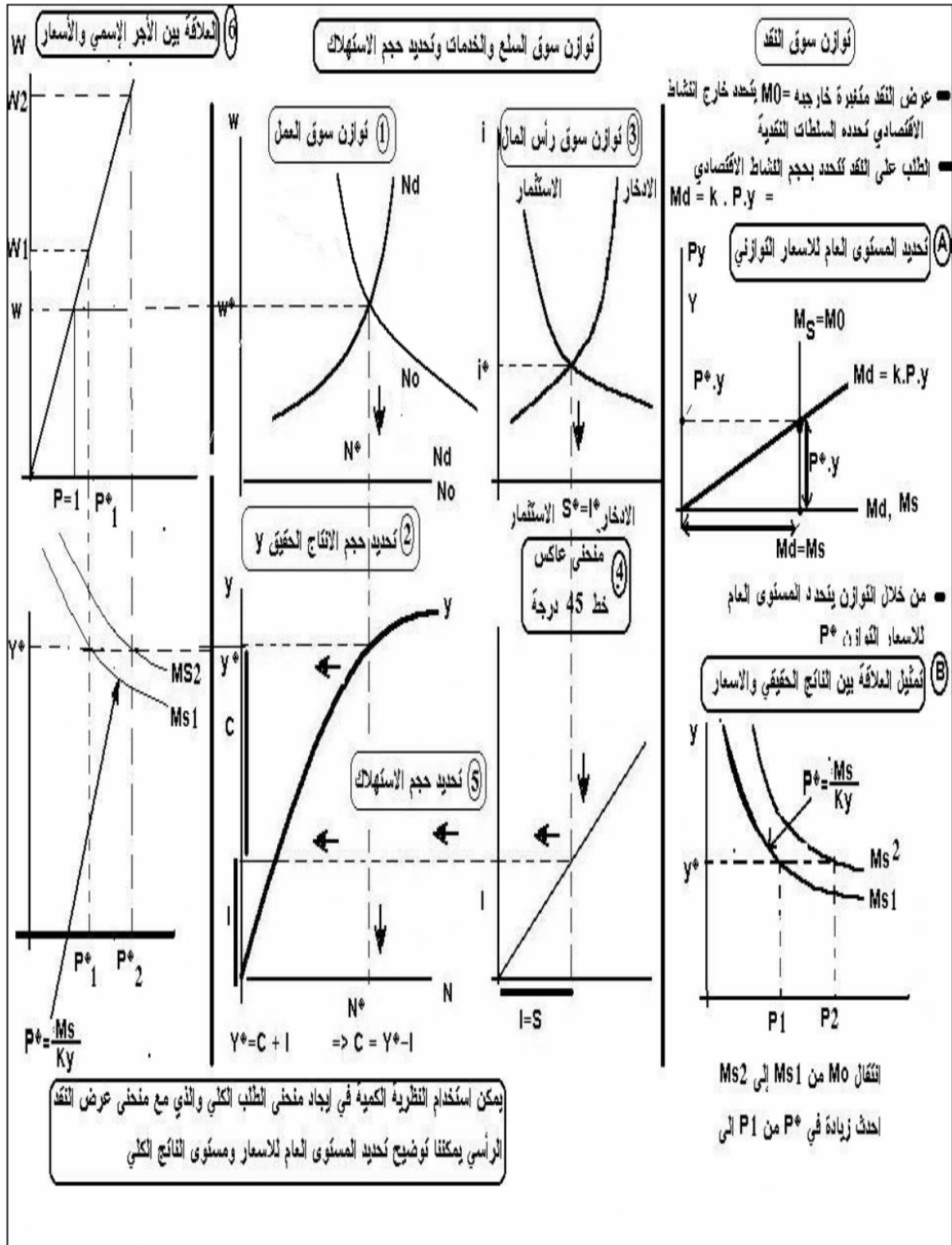
وعلى إعتبار أن الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي يمثل-وفقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية- العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر تحت افتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها، وباشتقاق دالة العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل ثم منحنى الطلب الكلي من نظرية كمية النقود، نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي كما في الشكل التالي:



خامسا: تحقيق توازن الإقتصاد الكلي الكلاسيكي

من خلال كل ما سبق أي من خلال توازنات الأسواق الأربعة سابقة الذكر (العمل-السلع والخدمات-رأسمال-النقود)، نستنتج أن المدرسة الكلاسيكية كانت تهتم أولا بتحديد حجم الناتج وحجم العمالة وسعرها الحقيقي (الأجر الحقيقي) وحجم الاستثمار والادخار وسعر الفائدة مقيما بالوحدات الحقيقية، ثم من بعد ذلك وكمرحلة ثانية دراسة ظاهرة النقد والأسعار وهذا من خلال دراسة توازن مختلف الأسواق سالفة الذكر وهي:

- 1- توازن سوق العمل بهدف تحديد كل من الأجر الحقيقي وحجم التشغيل الذي على أساسه يتحدد حجم الإنتاج.
 - 2- توازن سوق رأس المال والذي من خلاله يتحدد سعر الفائدة الحقيقي وحجم السلع الاستهلاكية والاستثمارية والإدخار والاستثمار.
 - 3- توازن سوق السلع والخدمات وقانون ساي J.B.SAY للأسواق.
 - 4- توازن سوق النقد وهو الذي تحدد فيه الأسعار النقدية (الاسمية).
- ومنه نلاحظ في مختلف التوازنات السابقة أن الأسواق الثلاثة الأولى تدخل في إطار مرحلة التحليل الحقيقي بينما دراسة السوق الرابعة تدخل في إطار التحليل النقدي، حيث يتحقق توازن الإقتصاد الكلي بتوازن الأسواق الأربعة كلها.



خلاصة

من خلال قراءتك للفصل الرابع هذا، يمكنك الاستنتاج عزيزي الطالب أخي القارئ، أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لم يتبلور عنه ما يمكن أن يعتبر نظرية اقتصادية متكاملة تبحث في مستوى النشاط الاقتصادي، بل إنه فكر يقوم على فكرة أن النظام الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتيا و تلقائيا بالشكل الذي يجعل من توازن التوظيف الكامل للموارد أمرا دائم التحقق، كما يمكنك الملاحظة أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي فكر يميل إلى التفاؤل وقد يرجع ذلك إلى الجو الاقتصادي العام الذي ساد في تلك الفترة الزمنية، حتى حدوث الكساد العظيم.

و أعلم عزيزي الطالب أخي القارئ، أن أزمة الكساد الأعظم سنة 1929، كانت الحدث الأبرز الذي جعل الستار يسدل على المدرسة الكلاسيكية و يرفع عن المدرسة الكينزية، و هو موضوع الفصل الموالي.

الفصل الرابع

التوازن الإقتصادي الكلي الكينزي

مقدمة

كانت أزمة الكساد الأعظم الحدث الأبرز الذي جعل النظرية الكينزية تظهر جليا في سماء الفكر الإقتصادي الرأسمالي، و الذي بفضل KEYNES نجى من الإضمحلال و الزوال، فالمدرسة الكينزية كانت بمثابة دماء جديدة سرت في عروق الفكر الإقتصادي الرأسمالي الذي أصابه مرض عضال-أزمة-1992-أوشك أن يفتك به. و بعد التعرف على أهم أفكار KEYNES الثورية التي خالف بها الفكر الكلاسيكي، وهذا في المبحث الأول، سنتعرف على النموذج الإقتصادي الكينزي البسيط للتوازن في إقتصاد ذي قطاعين في المبحث الثاني، و ذي القطاعات الثلاث في المبحث الثالث، و أخيرا المفتوح ذي الأربعة قطاعات في المبحث الرابع.

المبحث الأول: الخلفية الفكرية لـ KEYNES

تمهيد

لم يستطع الإقتصاديون تصور إستمرار النظام الرأسمالي لو لم يظهر KEYNES على ساحة الفكر الإقتصادي الغربي في بداية القرن الماضي، بأفكاره المنقذة لهذا النظام من جهة، و المنتقدة للأفكار الكلاسيكية التي أطنبت في التفاؤل و التي تجاوزتها الأحداث في أزمة الكساد العظيم سنة 1929 من جهة أخرى، و كم كان KEYNES محقا عندما قال: المشكلة العظمى ليست أن تقنع الجمهور بالأفكار الجديدة لكن أن تجعلهم ينسون القديمة". أفكار KEYNES و مبادئه و إنتقاداته للكلاسيك سوف تفهمها عزيزي الطالب أخي القارئ بعد قراءتك للمبحث الأول من هذا الفصل.

أولا: من هو KEYNES ؟

عالم اقتصادي إنجليزي (1883-1946) كان لأفكاره تأثير كبير على الاقتصاد المعاصر والنظريات السياسية وعلى السياسات النقدية للحكومات، صنفته مجلة تايم الأميركية واحدا من أهم 100 شخصية في القرن 20، دافع عن سياسات التدخل الحكومية في الاقتصاد، عن طريق إجراءات مالية ونقدية لتخفيف الآثار العكسية للركود الاقتصادي والكساد والوفرة الاقتصادية، وتعتبر أفكاره الأساس لمدرسة في الاقتصاد تعرف باسم الاقتصاد الكينزي، كما كانت المحرك للسياسات الاقتصادية لزعماء حكومات العالم لإنقاذ الاقتصاد من الركود، حتى قال الرئيس الأمريكي الأسبق R. NIXON: "الآن أنا كينزي"، (Samuelson 1982, P288).

ألف كتابه "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" عام 1936، حيث قبلها: "كانت تفسيرات الظواهر الإقتصادية الكلية موجودة ضمن ما يسمى بالإقتصاد الكلاسيكي" (صخري، 1994، ص39)، كما كان يعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت، وحول أنظار الاقتصاديين إلى علم الاقتصاد الكلي، حتى قال الإقتصادي M. FRIDMAN: "كلنا كينزيون".

ثانيا: أهم أفكار KEYNES

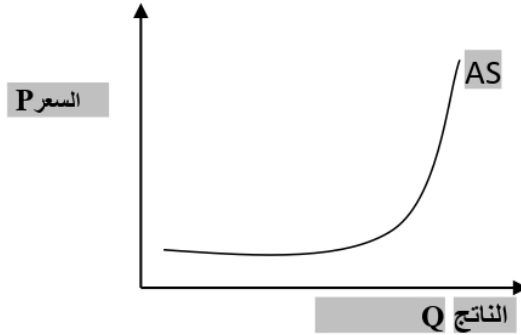
من أهم الأفكار "الثورية" التي جاء بها KEYNES نجد ما يلي:

1- فصل KEYNES بين خطط الادخار S بخطط الاستثمار I

فبينما كان الكلاسيك يعتقدون بأن زيادة الادخار يترتب عليها زيادة في الاستثمارات المقدمة من رجال الأعمال، فإن KEYNES يقول بأن ادخارا أكثر معناه استهلاك أقل وبالتالي طلب أقل، فكيف نتوقع أن يتوسع رجال الأعمال في استثماراتهم في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على المنتجات؟، حيث أكد KEYNES هذه الفكرة بقوله أن كلا من الادخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة، فدوافع الادخار (الإستهلاك المستقبلي، الاحتياط للطوارئ، حب المال، ..)، تختلف تماما عن دوافع الاستثمار (تحقيق الربح).

2-عارض KEYNES فكرة مرونة الأجور و الأسعار

لم يوافق KEYNES الكلاسيك في فكرة وجود مرونة في الأسعار و الأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظيف الكامل، وذلك على أثر حدوث انخفاض في الانفاق الكلي، بل هي جامدة في الأجل القصير و هذا يعني أن الاقتصاد ينتج بأقل من طاقته الكامنة و تشغيله الكامل، و عليه لا يمكن لمنحنى العرض أن يكون عموديا كما تصوره الكلاسيك و هو على النحو التالي:

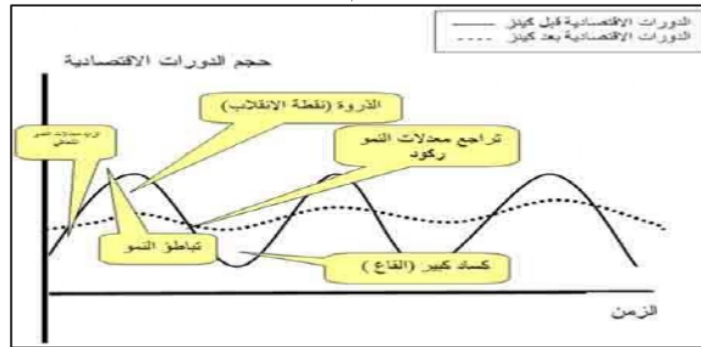


3-حجّم KEYNES سعر الفائدة

ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

4-دعى KEYNES للتدخل الحكومي في الإقتصاد

تعتبر هذه الدعوة من أهم ما تقوم عليه نظريته، حيث أن الدولة تستطيع عبر سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم بما تسمى الدورات الاقتصادية، كما يرى KEYNES في نظريته أن التشغيل قد يكون أقل في حالة توازن الاقتصاد وأنه يتعين على الحكومة تشجيع الإنفاق عبر تمويل العجز لضمان العمل للجميع، حيث يمكن للحكومة التدخل في تنشيط الطلب وفي الوقت ذاته السيطرة على المستوى العام للأسعار إلى نقطة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

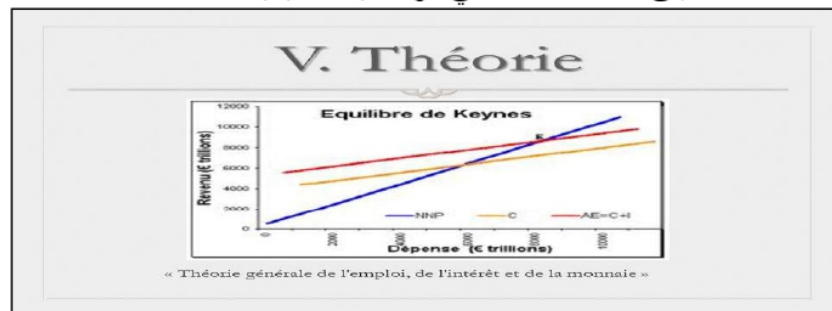


وبناء على ذلك تحمل النظرية الكينزية الحكومة مسؤولية التخلص من حالات الركود الإقتصادي وذلك عن طريق رفع G أو خفض T_x وإلا فإن الاقتصاد سيكون عاجزا عن تصحيح نفسه بنفسه وذلك خلافا للنظرية الكلاسيكية التي تقوم على مبدأ عدم التدخل ومفهوم اليد الخفية.

5-رفض KEYNES فكرة تناسب حالة التوازن مع التشغيل الكامل

بل ذهب إلى أن الاقتصاد قد يكون في حالة توازن ولكن وفق ثلاث إمكانيات هي:

5-1- التوازن الناقص: وهو التوازن الذي يتحقق عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل الكامل وأن هناك بطالة لجزء من عناصر الإنتاج وأن البطالة التي تصيب اليد العاملة هي بطالة إجبارية وليست بطالة اختيارية كما يعتقد الكلاسيك، وأن وضعية التوازن هذه تعد بالنسبة إلى KEYNES هي الوضعية الطبيعية للاقتصاد.



5-2- التوازن المثالي: وهو التوازن الذي يتحقق والاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل التام، وهذه الوضعية تعد بالنسبة إلى الكلاسيك الوضعية الطبيعية، أما بالنسبة إلى KEYNES فتعد حالة مؤقتة لا تلبث الأوضاع أن ترجع إلى حالتها الطبيعية وهي حالة التشغيل غير التام.

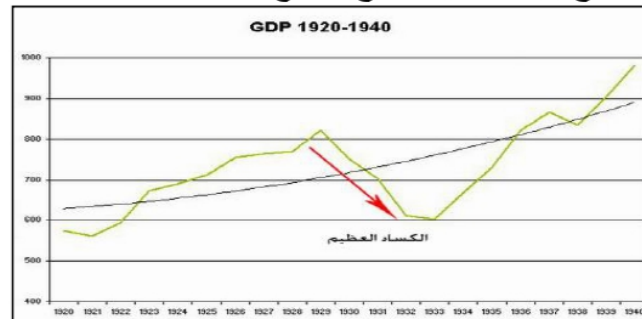
5-3- التوازن الزائد: وهو التوازن الذي يمكن أن يقع في مستويات تتعدى مستوى التشغيل الكامل حيث في هذه الحالة الإنتاج لا يكفي لسد الطلب الكلي لأن جهاز العرض قد وصل إلى طاقته القصوى، مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لامتصاص الطلب الزائد، حيث تعد هذه الحالة بالنسبة إلى KEYNES حالة مؤقتة.

6- انتقد KEYNES قانون SAY للأسواق

إن SAY من خلال وضعه لهذا القانون كان يرى بأن الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج من خلال قيامها بالعملية الإنتاجية سينفق كلها في شراء هذا الإنتاج.

إلا أن KEYNES رأى بأن ذلك أمرا غير منطقي، وإلا لما حدثت أزمة 1929 حيث الأزمة ما هي إلا اختلال في التوازن واستمرارها قد أظهر بأن هناك مشكل تصريف للمنتجات التي عجز "قانون SAY" عن إيجاد منفذ لها.

وبالتالي وقع تكس للسلع والذي معناه أن هناك جزءا من دخل الفترة لم ينفق خلال نفس الفترة، وعليه فيجب على المؤسسات (قطاع الإنتاج) التركيز على حجم ما سوف يطلب أو ما سوف يشتري والذي له علاقة بالدخل والإنفاق والقوة الشرائية (الطلب الفعال) وليس إلى ما ينتج فقط، لأن هناك عوامل نفسية وسيكولوجية تؤثر في الإنفاق تجاهلتها كليا المدرسة الكلاسيكية، فليس الصواب نبيع ما ننتج وإنما الصواب ننتج ما نبيع.



7- خالف KEYNES فكرة حيادية النقود

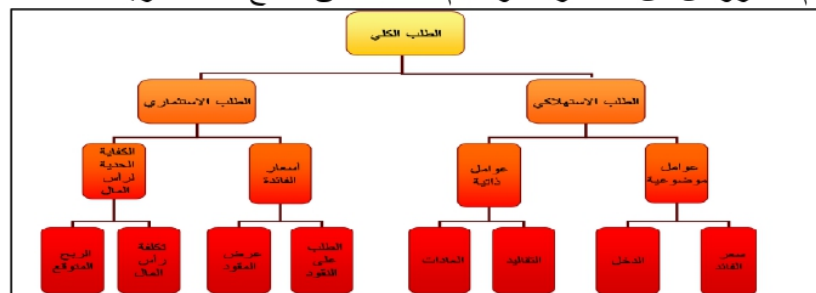
والتي كانت تعد منطلقا للتحليل الكلاسيكي فبالنسبة إليه النقد نشطا يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به، فالزيادة في الرصيد النقدي قد تؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار ولكن إذا كان هذا الاقتصاد يشتغل في مستوى دون الاستخدام التام لكل عناصر الإنتاج فيحفز هذا الارتفاع في الأسعار المنتجين إلى الرفع من طاقات الإنتاج وبالتالي سيتجه الاقتصاد نحو التشغيل الكامل. (عبد المؤمن، 2008، ص56، بتصرف)

8- ركز KEYNES على جانب الطلب الكلي

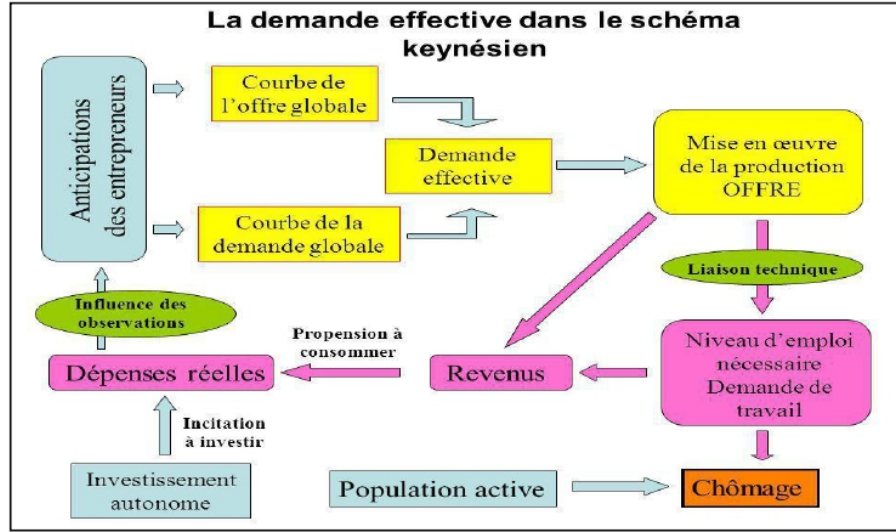
إن KEYNES من خلال انتقاداته لأسس وفرضيات التحليل الكلاسيكي، يكون قد توصل إلى أنه ومن أجل إحداث التوازن يجب التركيز على جانب الطلب الكلي وليس على جانب العرض الكلي فالعرض بالنسبة إليه يجب أن يكون خاضعا للطلب وليس العكس كما كانت تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية.

فعند محاولة معالجة أزمة 1929 وجد KEYNES بأن مسببات الأزمة تكمن في جانب الطلب (قصور الطلب) وليس في جانب العرض (الذي به فائض في الإنتاج) لذا كان اهتمامه منصبا على دراسة هذا الجانب فقط دون غيره (لم يتناول الإنتاج أو دالة الإنتاج) بل وتعداه إلى دراسة وتحليل مركبات هذا الطلب حيث الطلب عنده نوعان إما :
* طلب على السلع والخدمات النهائية وهو طلب قطاع الأفراد وطلب قطاع الحكومة وطلب قطاع الإنتاج وطلب قطاع العالم الخارجي

* طلب على النقد والذي حلله إلى مكوناته أو دوافعه فالنقد عنده يطلب إما بدافع المعاملات أو الاحتياط أو المضاربة الذي أعطى له KEYNES أهمية خاصة لأن له علاقة بسعر الفائدة بل ويحددها على عكس مدرسة الكلاسيك التي كانت ترى بأنها تتحد فقط بحجم المعروض من المدخرات وحجم الطلب على السلع الاستثمارية.

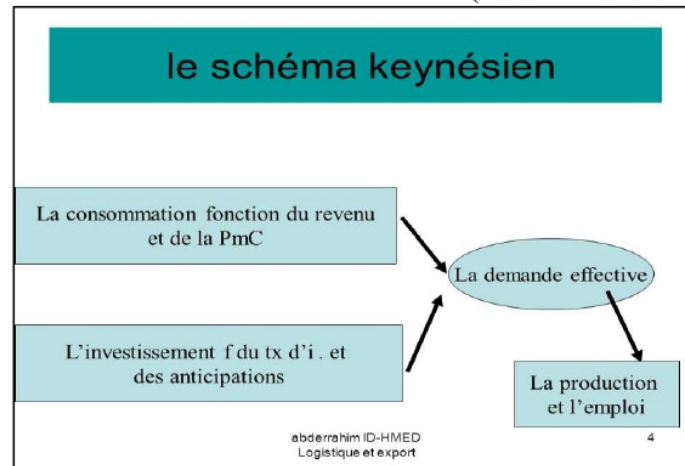


إن **KEYNES** لما تناول موضوع الطلب تناوله تحت تسمية **الطلب الفعال** عكس الكلاسيك الذين تناولوا جانب العرض دون سواء، حيث يعرف الطلب الفعال بأنه ليست الرغبة فقط في الحصول على السلع بل تلك الرغبة في الحصول على السلع ومصحوبة في نفس الوقت بالقوة الشرائية حيث مصدر هذه القوة الشرائية هو الدخل أي أن الطلب الفعال هو الطلب الذي سيتحول فعلا إلى إنفاق فعلي.



المبحث الثاني: التوازن الكلي بقطاعين عند KEYNES تمهيد

سوف تخرج عزيزي الطالب أخي القارئ، بعد قراءتك للمبحث الثاني هذا، بنتيجة مفادها أن: "إن تحديد الدخل الوطني في النظرية الكينزية في نموذجها البسيط بقطاعين، يتحقق من خلال توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي والذي يتحقق معه توازن الادخار والاستثمار، ومن خلال الطلب الكلي الذي يتضمن الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري. (الزعيبي، أبو الزيت، 2000، ص 98).



أولاً: الاستهلاك عند KEYNES

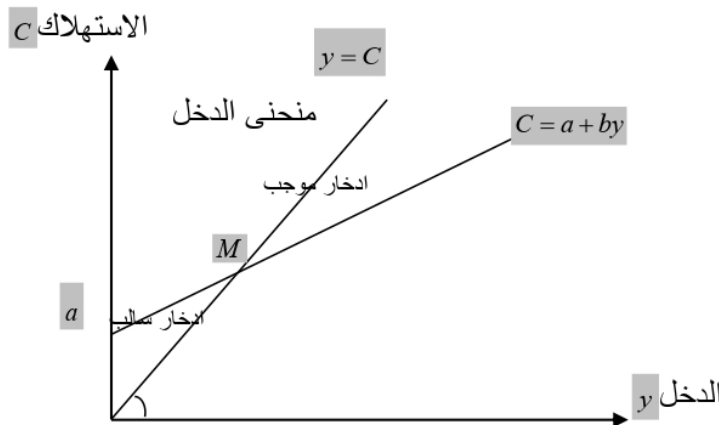
يعرف الاستهلاك في مفهوم **KEYNES** بأنه الإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، والطلب الاستهلاكي يحتل أهمية كبيرة في الطلب الكلي باعتباره يمثل المكون الرئيسي من مكوناته، حيث يزيد في معظم الحالات عن 50٪ منه، كما أن التغيرات في الطلب الاستهلاكي يحدث أثراً مضاعفاً ملموسة على الناتج والدخل الوطنيين، وعلى الاستخدام وهو ما يؤكد أهميته في الاقتصاد الكلي ومن ثم ضرورة تحليل دالة الاستهلاك، أي العوامل التي يتم من خلالها تحديد الطلب الاستهلاكي.

هذا، و يتحدد حجم الطلب الاستهلاكي وفقاً للعوامل الموضوعية، مثل الدخل، الأسعار، اليسر المصرفي، حالة الاقتصاد...، وكذا وفقاً للعوامل الذاتية، مثل التوازن والإعتدال في الإنفاق، التقدير و البخل، الإسراف، المفاخرة بالإنفاق، التقليد في الإنفاق، التنبؤ للمستقبل، التشاؤم أو التفاؤل بالحالة المستقبلية للاقتصاد....

1- دالة الاستهلاك

تبين دالة الاستهلاك الكينزية العلاقة بين الاستهلاك والدخل ويعتبر **KEYNES** أول من اعتبر أن الاستهلاك دالة للدخل، أي أن الاستهلاك يعتمد على الدخل حيث صاغ هذه العلاقة في شكل دالة تعبر عن العلاقة الطردية بينهما وذلك كما يلي: $C = a + b y_d$

حيث: C : حجم الاستهلاك الكلي، a : يمثل الاستهلاك المستقل عن الدخل مهما كان مستوى الدخل مرتفعاً، منخفضاً أو معدوماً، حيث يمثل a من مدخرات الفترات السابقة أو من الإقتراض، أي حجم المبلغ الذي يجب أن ينفق حتى ولو كان الدخل معدوماً، ويحصل الأفراد على هذا المبلغ عن طريق الاقتراض أو من المدخرات السابقة. b : يمثل الميل الحدي للاستهلاك حيث: $0 < b < 1$ ، y_d : يمثل الدخل المتاح، حيث في هذا النموذج البسيط لإقتصاد به قطاعان، لا يوجد القطاع الحكومي، وبالتالي لا توجد ضرائب ومنه فإن الدخل الوطني هو نفسه الدخل المتاح، فالمحدد الأساسي للاستهلاك هو الدخل الممكن التصرف فيه، وعليه فهناك علاقة هامة بين الدخل المتصرف فيه و الاستهلاك، وهذا ما يطلق عليه بدالة الاستهلاك.



رسم دالة الاستهلاك
عند KEYNES

يتضح من الشكل أعلاه أن هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل، فعند النقطة M يتساوى الاستهلاك مع الدخل، أي أن كل الدخل يوجه للاستهلاك وبالتالي الإدخار معدوم، وقبل النقطة M نلاحظ أن الاستهلاك أكبر من الدخل، وبالتالي فالمستهلكون إما إقترضوا أو إستعملوا مدخراتهم، ومنه الفرق بين حجم الدخل وحجم الاستهلاك يمثل الادخار السالب، وبعد النقطة M نلاحظ أن الدخل أكبر من الاستهلاك والفرق بينهما يمثل الادخار الموجب.



ملاحظة تفصيلية

إن **KEYNES** يعرف دالة الاستهلاك على أنها العلاقة بين الاستهلاك المتوقع ومستوى الدخل المتاح ، وأن هذه العلاقة تخضع لما أسماه بالقانون السيكولوجي الأساسي الذي يعرف **بالقانون السيكولوجي لـ KEYNES**، حيث يقول: "إن الأفراد يميلون في المتوسط وكقاعدة عامة إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي كلما زاد دخلهم ولكن بنسب أقل من نسبة زيادة الدخل".

1-1- الميل المتوسط للاستهلاك APC

إن الميل المتوسط للاستهلاك Average Propensity to Consume يبين العلاقة بين الاستهلاك والدخل، أي معدل الاستهلاك، والذي يطلق عليه الميل للاستهلاك، حيث أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما زاد الدخل، و معادلته:

$$APC = \frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}} = \frac{C}{y}$$

ويمكن للـ APC أن يكون أكبر أو أقل أو يساوي 1 ولكن لا يمكن أن يكون مستويا للميل الحدي للاستهلاك، وهذا حسب الحالات التالية:

$C = Y_d$ عندما يكون $C/Y_d = 1$

$C > Y_d$ عندما يكون $C/Y_d > 1$

$C < Y_d$ عندما يكون $C/Y_d < 1$

2-1 الميل الحدي للاستهلاك MPC

إن الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to consume هو مقدار الزيادة في الاستهلاك بسبب زيادة الدخل بوحدة واحدة، أو هو تلك النسبة من الزيادة في الدخل التي تخصص لزيادة الاستهلاك، والذي يمثل ميل دالة

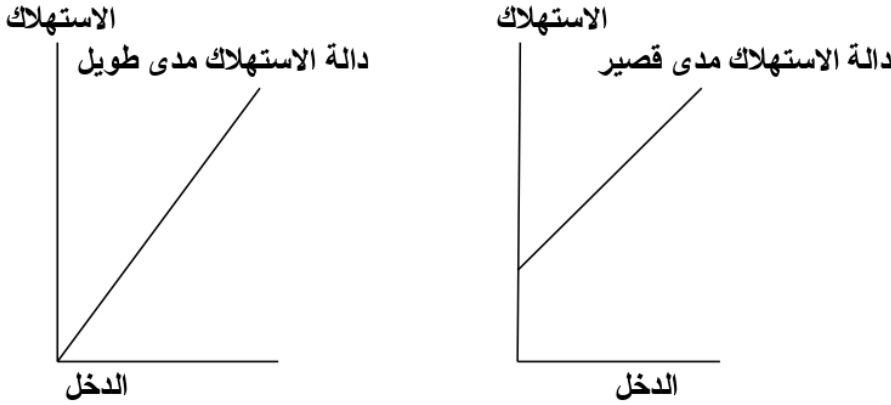
الاستهلاك ويعبر عن العلاقة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل، ومعادلته $APC = \frac{\Delta C}{\Delta y} = b$

2- دالة الاستهلاك في الأجل القصير، وفي الأجل الطويل

أظهرت الدراسات والبحوث الميدانية أن هناك دالتين للاستهلاك:

1-2 دالة الاستهلاك في الأجل الطويل: حيث يتحقق فيها التناسب بين C و Y ، أي دالة الاستهلاك تبدأ من نقطة الأصل، ومن ثم فإن MPC يساوي APC بالصيغة الخطية لدالة الاستهلاك هذه، وبحيث تتخذ خطا مستقيما منصفًا لزاوية نقطة الأصل وبحيث يكون ميل دالة الاستهلاك ثابتا.

2-2 دالة الاستهلاك في الأجل القصير: والتي لا يتحقق معها مثل هذا التناسب بين C و Y ، وبحيث تتضمن دالة الاستهلاك كمية ثابتة موجبة يمثلها a ، أي الكمية من C التي لا تتغير مع تغير Y ، ومن ثم فإن هذا يعني أن MPC يكون في هذه الدالة أقل من APC. (خلف، 2007، صص 139-154، بتصرف)



ثانيا: الادخار عند KEYNES

الادخار S يمثل الجزء من Y الذي لم يتم إنفاقه على C ، ومنه زيادة الاستهلاك يخفض الادخار، والعكس بالعكس، وفي مفهوم KEYNES يمثل S ذلك الجزء المتبقي من Y بعد عملية C ، حيث يتم الاحتفاظ به في المؤسسات المالية إذ يستعمل في تمويل الاستثمارات.

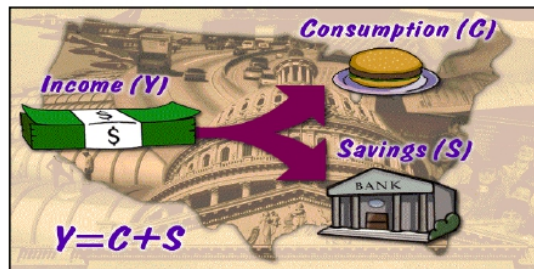
1- دالة الادخار

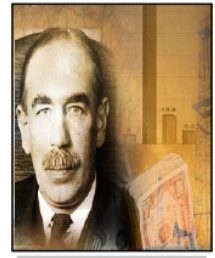
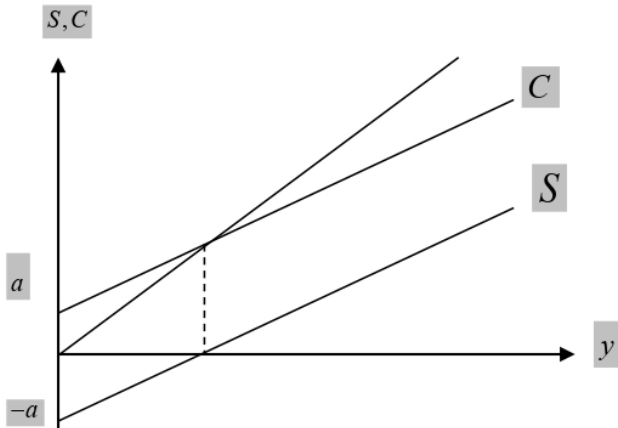
تبين دالة الادخار الكينزية العلاقة بين الادخار كمتغير تابع والدخل كمتغير مستقل، وعلى اعتبار أن الادخار هو

$$S = y - C \Rightarrow S = y - (a + by) \Rightarrow S = -a + (1 - b)y$$

ومنه فإن دالة الادخار تكتب بالمعادلة التالية: $S = -a + (1 - b)y$

حيث: S يمثل حجم الادخار الكلي، a تمثل قيمة المسحوبات من مدخرات سابقة لتغطية الاستهلاك عندما يكون الدخل معدوماً، و $(1 - b)$ يمثل الميل الحدي للادخار حيث: $0 < 1 - b < 1$ ، و y يمثل الدخل المتاح وهو نفسه الدخل الوطني في هذا النموذج البسيط ذي قطاعين.





رسم دالة الإدخار
عند KEYNES

1- الميل المتوسط للإدخار APS

يمثل الميل المتوسط للإدخار Average Propensity to Saving مقدار أو نسبة ما يمثلته الادخار بالنسبة للدخل،

$$APS = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}} = \frac{S}{y} \text{ أي:}$$

2- الميل الحدي للإدخار MPS

و يمثل مقدار الزيادة في الادخار بسبب زيادة الدخل بوحدة واحدة، أي :

$$MPS = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta S}{\Delta y} = 1 - b$$

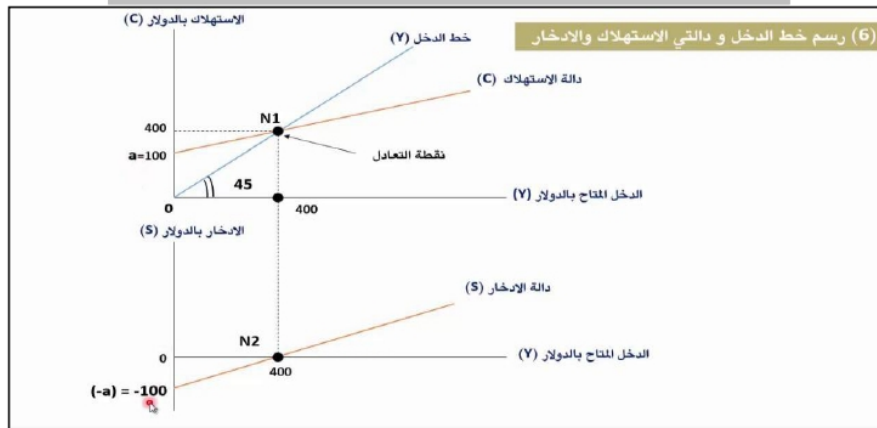
ملاحظة حسابية

إن الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للإدخار = 1

$$y = c + s \Leftrightarrow \frac{y}{y} = \frac{c}{y} + \frac{s}{y} \Rightarrow 1 = APC + APS$$

إن الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للإدخار = 1

$$y = c + s \Leftrightarrow \Delta y = \Delta c + \Delta s \Leftrightarrow \frac{\Delta y}{\Delta y} = \frac{\Delta c}{\Delta y} + \frac{\Delta s}{\Delta y} \Rightarrow 1 = MPC + MPS$$



ومن الشكل أعلاه يتضح ما يلي:

- 1- أن المحور العمودي يبين أي نقطة على دالة C والخط المنصف للزاوية القائمة (خط 45) يبين حجم I عند المستوى المعين للـ Y.
 - 2- عندما تكون دالة الاستهلاك فوق الخط المنصف للزاوية القائمة فإن C يكون أعلى من Y ، وبما أن C يفوق Y فإن هذا يعني أن S يكون سالبا لأن $S = Y - C$.
 - 3- عندما تتقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45 فإن Y في نقطة التقاطع يساوي C ومن ثم فإن S عند النقطة هذه يكون 0.
 - 4- عندما تكون دالة الاستهلاك دون الخط المنصف للزاوية القائمة (خط 45) يكون C أقل من Y، ومن ثم فإن S يكون موجبا ومقدار الجزء من Y الذي يفوق C في كل مستوى من مستويات Y بعد نقطة التقاطع.
- ومما سبق يتبين أن C يعتمد على Y، وأن S يعتبر المكمل للـ C في تكوين Y لأنه يمثل الجزء من Y الذي لم يتم إنفاقه على C، وبذلك فإن S هو الآخر يعتمد على Y، وأن S يكون سالبا عندما يزيد C على Y، وأن S يكون موجبا عندما يزيد Y على C، وأن C لا يمكن أن يكون سالبا، في حين أن S يمكن أن يكون سالبا في مستويات Y التي تقل عن C.

ثالثا: الاستثمار عند KEYNES

يعرف الإستثمار على أنه استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين أصول رأسمالية أي موجودات ثابتة، لكي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، ومنه فإن المقصود بالاستثمار في التحليل الكلي هو ذلك الجزء من الاستثمار العيني الذي يساهم في خلق مناصب شغل جديدة وإنتاج جديد أو يحافظ عليها.



و للاستثمار أنواع تتمثل في كل من الاستثمار الحقيقي، والاستثمار المالي، والاستثمار الاحلالي، والاستثمار الصافي، ومنه فإن:

$$\text{الاستثمار الإجمالي} = \text{الاستثمار الصافي} + \text{الاستثمار الإحلالي}$$

وأهمية الاستثمار ترتبط بإسهامه في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يتم الربط بين معدل نمو الاقتصاد ومعدل الاستثمار بافتراض معامل رأسمال معين، وبذلك فإن:

$$\text{معدل النمو} = \text{معدل الاستثمار} / \text{معامل رأس المال}$$



و تحدد الإستثمار مجموعة من العوامل منها الدخل، و الذي تجمعه به علاقة طردية، و سعر الفائدة و الذي تربطه به علاقة عكسية، و مردود الاستثمار أو ما يسمى بالكفاية الحدية لرأس المال، و الذي تربطه به (ها) علاقة طردية، و توقعات رجال الأعمال اتجاه المستقبل فإن كانت متفائلة زاد الإستثمار و إن كانت متشائمة قل، وأخيرا و ليس آخرها السياسة الاقتصادية للحكومة، فإن كانت توسعية أقدم المستثمرون على زيادة إستثماراتهم، و إن كانت انكماشية، أحجم هؤلاء المستثمرون عن زيادة إستثماراتهم.



1- دالة الاستثمار

ترى النظرية الكينزية أن الاستثمار يتحدد من خلال سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال MEC Marginal Efficiency of Capital، أي أنه دالة لهما، باعتماده عليهما، وأن سعر الفائدة يتحدد من خلال عرض النقود والطلب على النقود في السوق النقدية، ويمكن التعبير عن الاستثمار في شكل ثلاث علاقات دالية هي :

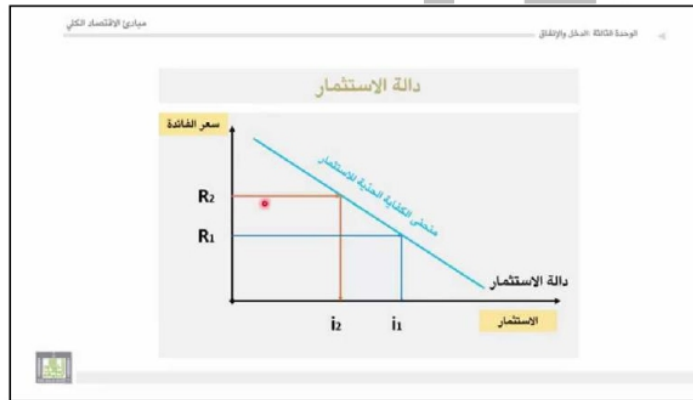
1-1- الاستثمار بدلالة سعر الفائدة في شكل علاقة عكسية بينهما، أي: $I = f(i) / \frac{\partial I}{\partial i} < 0$

2-2- الاستثمار بدلالة الدخل في شكل علاقة طردية: $I = I_0 + dy$

I : حجم الاستثمار، I_0 : الاستثمار المستقل عن الدخل.

d : الميل الحدي للاستثمار، y : الدخل الوطني.

3-3- الاستثمار مستقل عن الدخل أي: $I = I_0$ حيث I_0 قيمة موجبة.



ملاحظة تحليلية

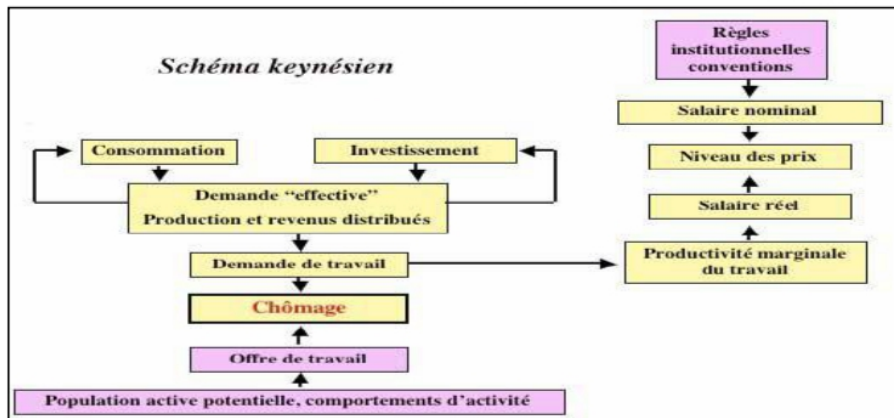
طبقا لمفهوم KEYNES فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة ، و قد حذر KEYNES من إرتفاع سعر الفائدة بمقدار كبير ، مما يؤدي إلى تخفيض الإستثمار ، و بوجه آخر يمكن القول أن KEYNES اعتقد أن إنخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الإستثمار.



ويقول KEYNES كلما زاد حجم الاستثمار تناقص معدل الكفاية الحدية لرأس المال ومن ذلك يمكن الحكم على أن معدل العائد (r) تابع عكسي لحجم الطلب على السلع الرأسمالية (I)، وبحكم أن معدل الكفاية الحدية لرأس المال يجب دائما مقارنته بسعر الفائدة الجاري في السوق فتصبح العلاقة إذن عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة حيث أن زيادة سعر الفائدة سوف تجعل المؤسسات تتخلى عن الاستثمار الحقيقي وتقبل على توظيف تلك المبالغ غير المستثمرة في البنوك والسندات لأنها أصبحت تدر عائدا إضافيا عن الاستثمار في المشاريع التي مردوديتها مساوية أو أقل من سعر الفائدة في السوق، ومنه يمكن التعبير رياضيا عن حجم الاستثمار بدلالة سعر الفائدة وفق ما يلي:

$$I = f(i) \therefore f'(i) < 0$$

ومنه: (حجم) دالة الاستثمار تربطها علاقة عكسية بسعر الفائدة.

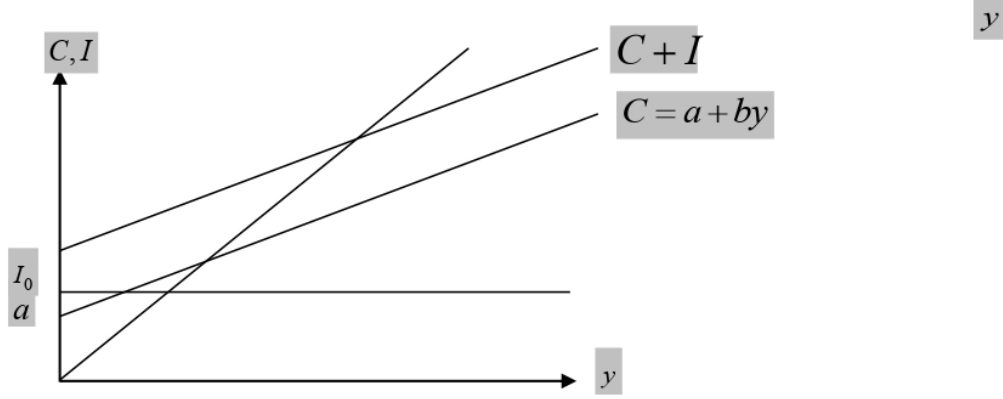


رابعاً: تحقيق التوازن الكلي بقطاعين عند KEYNES

و نعني بتحقيق التوازن الكلي بقطاعين عند KEYNES التعادل أو المساواة بين العرض الكلي أي الإنتاج الكلي، والطلب الكلي أي الإنفاق الكلي، والهدف منه هو تحديد قيمة الدخل التوازني أي قيمة الإنتاج عند التوازن وتمثل دخلاً للمجتمع ككل، ويتحقق شرط هذا التوازن بإحدى الطريقتين وهما:

1- طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي

و التي يمكن تمثيلها بالرسم البياني التالي:



لدينا دالة الاستهلاك: $C = a + by$ ولدينا الاستثمار مستقل عن الدخل، $I_0 = I$ عند التوازن يكون: الطلب الكلي = العرض الكلي

$$y = c + I$$

$$y = a + by + I_0$$

$$y - by = a + I_0$$

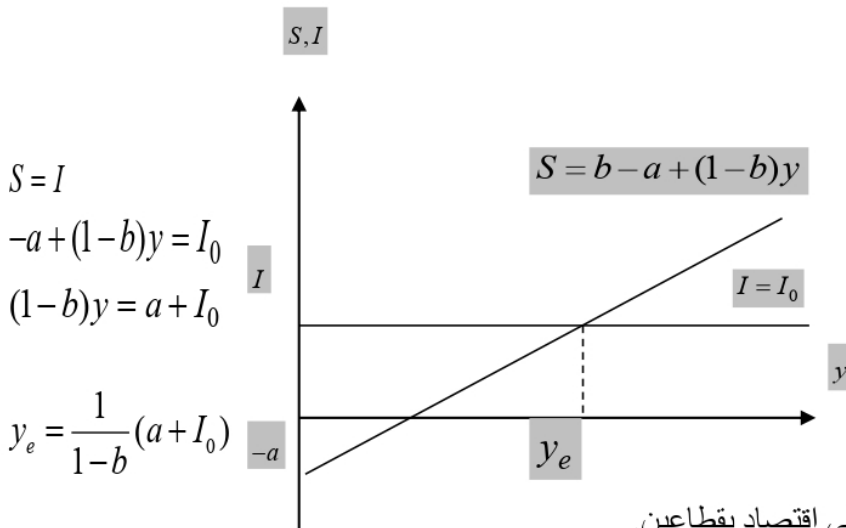
$$y(1 - b) = a + I_0$$

$$y_e = \frac{a + I_0}{1 - b}$$

$$y_e = \frac{1}{1 - b}(a + I_0)$$

2- طريقة الموارد والاستخدامات S و I

فعند التوازن يكون لدينا: الاستخدامات = الموارد، أي $S = I$



$$S = I$$

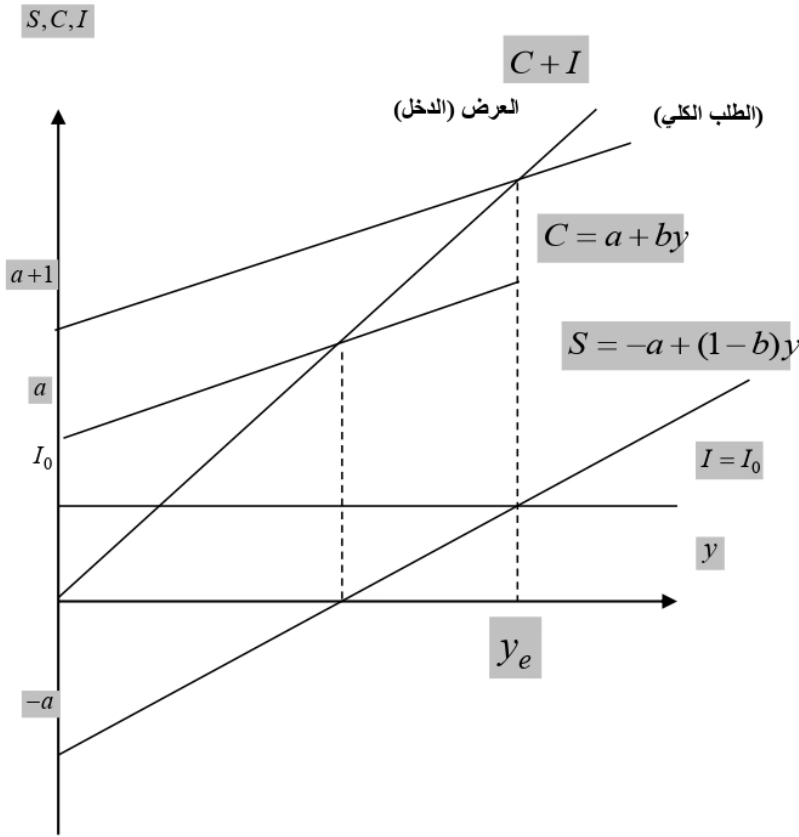
$$-a + (1 - b)y = I_0$$

$$(1 - b)y = a + I_0$$

$$y_e = \frac{1}{1 - b}(a + I_0)$$

و هذه الأخيرة تمثل معادلة الدخل التوازني في إقتصاد بقطاعين.

و من خلال رسم بياني واحد يمكن أن نمثل التوازن الإقتصادي الكلي بقطاعين عند KEYNES بإستعمال الطريقتين معا كما يلي:



خامسا: نظرية المضاعف عند KEYNES

بداية يجب العلم أن المضاعف من بنات أفكار KEYNES بحيث لم يسبقه أحد في ذلك، حيث يقيس عدد المرات التي يزيد بها الدخل الوطني عندما يزيد الاستثمار المستقل أو الاستهلاك المستقل بقيمة معلومة، أي أن مضاعف الاستثمار يبين أثر التغير في الدخل الناجم عن تغير الاستثمار المستقل بحيث أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بما مقداره عدة أضعاف الزيادة في الاستثمار، وعدد المرات التي يتضاعف بها الدخل الوطني نتيجة لذلك يحددها مضاعف الاستثمار، و الذي معادلته تكتب على الشكل التالي :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{\text{التغير في الدخل الوطني} / \text{التغير في الاستثمار}}{1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك}}$$

Pour Keynes, les conséquences de l'investissement sur la croissance sont particulièrement importantes...



J.M. KEYNES

Le multiplicateur keynésien

Le multiplicateur de Keynes

- La formule du multiplicateur est
- $\frac{1}{1 - PmC}$
- La PmC est
La Propension marginale à consommer
- Le multiplicateur sera fort si la Pmc est élevée

abdennahim IC-HMED
Logistique et export

1- حالتا حساب المضاعف

تتم عملية حساب المضاعف وفقا لحالتين هما:

1-1- حالة كون الاستثمار مستقلا عن الدخل $I = I_0$

نبدأ بمعادلة الدخل التوازني $y_{e1} = \frac{1}{1-b} = (a + I_0) \rightarrow 1$ ونفترض أن الاستثمار المستقل I_0 زاد بمقدار ΔI فنحصل على الوضعية التوازنية الجديدة كما يلي: $y_{e2} = \frac{1}{1-b} (a + I_0 + \Delta I) \rightarrow 2$ وبطرح المعادلة 1 من 2 نجد:

$$y_{e2} - y_{e1} = \frac{1}{1-b} \Delta I \Rightarrow \Delta y = \frac{1}{1-b} \Delta I \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

نحصل على معادلة المضاعف التالية: $k = \frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$ والمدلول الإقتصادي للمضاعف $\frac{1}{1-b}$ أن كل وحدة نقدية إضافية سواء في الاستثمار المستقل I_0 أو الاستهلاك المستقل تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار المضاعف $\frac{1}{1-b}$ أي يزداد الدخل الوطني بمقدار الزيادة في I_0 أو مضروبا في قيمة المضاعف، فإذا كان $\frac{1}{1-b} = 5$ فإن كل وحدة نقدية مستثمرة تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار 5 وحدات نقدية، ونسجل أن المضاعف خلال معادلته له علاقة بالميل الحدي للاستهلاك b ، حيث كلما كان كبيرا كلما كان المضاعف كبيرا.

1-2- حالة كون الاستثمار تابعا للدخل $I = I_0 + dy$

بدايتنا معادلة التوازن الأصلية $y_{e1} = \frac{1}{1-b-d} (a + I_0) \rightarrow 1$ ثم نفرض أن I_0 زاد بمقدار ΔI فننتحصل على الوضعية التوازنية الجديدة $y_{e2} = \frac{1}{1-b-d} (a + I_0 + \Delta I) \rightarrow 2$ وبطرح 1 من 2 نجد أن:

$$y_{e2} - y_{e1} = \Delta y = \frac{1}{1-b-d} \Delta I \Rightarrow k = \frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b-d}$$

قيمة المضاعف.

2-أنواع المضاعف:

هناك أربعة أنواع من المضاعف هي:

1-2- المضاعف البسيط وهو القيمة $\frac{1}{1-b}$ حيث يرتبط فقط بـ PMC.

2-2- المضاعف المركب وقيمه $\frac{1}{1-b-d}$ حيث يرتبط بعدة ميول حدية.

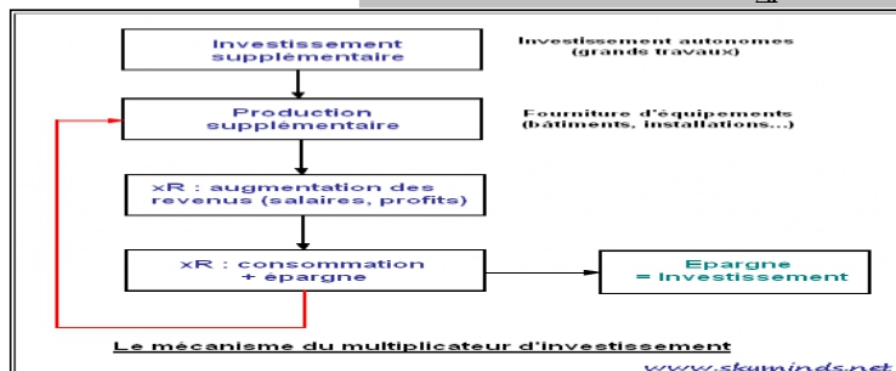
3-2- المضاعف الساكن لا يأخذ بعين الاعتبار الزمن مثل القيمة $\frac{1}{1-b}$

4-2- المضاعف الديناميكي يأخذ بعين الاعتبار الزمن، لأن أثر المضاعف يتطلب عدة فترات لكي يتحقق بالكامل وهو

الذي يأخذ الصيغة التالية: $k_t = 1 + b + b^2 + b^3 + \dots + b^{n-1}$ حيث أن عدد السنوات الكافية لكي يتحقق أثر المضاعف بالكامل هي عدد السنوات (n) اللازمة لكي تجعل المضاعف الديناميكي مساويا للمضاعف الساكن.

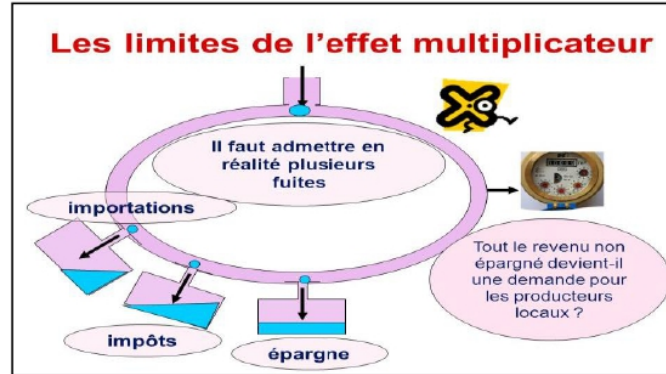
و آلية عمل المضاعف الديناميكي توجب إدخال عنصر الزمن، فلو فرضنا أن الاستثمار قد زاد بمقدار (ΔI) ، هذا يعني أن بائعي السلع الرأسمالية يحصلون على دخل جديد قدره (ΔI) ، وهم لا يقومون بإنفاق كل هذا الدخل، وإنما ينفقون ما قيمته $(b\Delta I)$ على السلع الاستهلاكية (حيث b هو PMC)، فيحصل بائعو السلع الاستهلاكية على دخل قدره $(b\Delta I)$ ، ثم ينفقون منه ما قيمته $(b(b\Delta I))$ ، وهكذا يمكن في النهاية أن نجمع الدخول المتولدة عند زيادة حجم الاستثمار بمقدار ΔI كما يلي:

$$\Delta y = \Delta I + b\Delta I + b(b\Delta I) + \dots \Rightarrow \Delta y = \frac{\Delta y}{\Delta I} = 1 + b + b^2 + b^3 + \dots + b^{n-1}$$



ملاحظة تحليلية

إن أثر المضاعف على Y نتيجة I_a حتى يتحقق ينبغي افتراض بقاء كل من دالة C ودالة I على حالها دون تغيير في الفترة التي تتولد فيها الزيادة في Y نتيجة زيادة الانفاق الاستثماري، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه واقعياً، ذلك لأن MPC يمكن أن يتغير مع تغير Y وهو ينطبق على MPS ، وهو ما ينبغي أخذه في الاعتبار عند حساب المضاعف وتأثير التغير في الانفاق الاستثماري المستقل على Y . والمنهج الموضوعي يحتم علينا ذكر حدود المضاعف من الناحية العملية، و المتمثلة في عدة تسربات، كما في الشكل التالي: .



إن ما سبق يتضمن أن المضاعف، وبالتالي الزيادة في Y نتيجة زيادة I_a تعتمد على كل من MPC و MPS ، إذ أن ارتفاع الأول وانخفاض الثاني يرفع المضاعف، وبالعكس.

سادساً: نظرية المعجل عند KEYNES

إذا كان مضاعف I يبين أثر التغير في Y الناجم عن تغير I_a ، فإن المعجل يبين أثر الزيادة في Y على I ، أي أن المعجل = تغير الاستثمار / تغير الدخل، ذلك لأن الزيادة في Y الناجمة عن زيادة I_a والتي هي الزيادة في I_a مضمرة في المضاعف تؤدي إلى تغير حجم الاستثمار التابع، أي المتسبب أو الناجم عن التغير (الزيادة) في Y ، حيث أن الزيادة في Y التي تتحقق نتيجة الانفاق الاستثماري المستقل تؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية الزيادة في الطلب الاستهلاكي الناجم عن زيادة Y هذه، والتي يحددها MPC ، ومن ثم زيادة I المتسبب والتابع أي المتولد نتيجة لذلك، حيث أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة Y الناجمة عن زيادة I_a تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية ومن ثم زيادة إنتاجها وبالمقدار الذي تحدده العلاقة بين كل من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية.

وبافتراض أن العلاقة هذه بينهما هي $1/1$ ، أي أن إنتاج قدر من السلع الاستهلاكية يتطلب إنتاج قدر مماثل له من السلع الاستثمارية وبافتراض أن السلع الاستهلاكية المطلوبة 100م، وأنها تزداد وفقاً لافتراضات التي يتضمنها الجدول أدناه، وأن السلع الاستثمارية المطلوب استبدالها هي 10م.

الافتراض	السلع الاستهلاكية	السلع الاستثمارية	السلع الاستثمارية الجديدة المطلوبة	السلع الاستثمارية المطلوبة استبدالها	مجموع السلع الاستثمارية المطلوبة
1	100	100	-	10	10
2	120	120	20	10	30
3	140	140	20	10	30
4	130	130	10	10	20
5	130	130	-	10	10
6	120	120	-10	10	صفر

ويتبين مما جاء في الجدول أعلاه:

- 1- إن الافتراض الأول يتضمن قدراً من السلع الاستثمارية مماثلاً للسلع الاستهلاكية باعتبار أن العلاقة بينهما $1/1$ ، ويقتصر الاستثمار الجديد على ما يتم استبداله.
- 2- إن زيادة C في الافتراض 2 أي من 100م إلى 120م، أي بنسبة 20٪ وبمقدار 20م أدت إلى زيادة I من 10م إلى 30م أي بزيادة 200٪.
- 3- إن زيادة C وفقاً للافتراض 3 بالقدر ذاته الذي زاد به في الافتراض 2 بمقدار 20م أدت إلى ثبات الزيادة في I عند مقدارها في الافتراض 2.

4- إن زيادة C في الافتراض 4 من 120 م € إلى 130 م € بدلا من 120 م € كما في الافتراض 2 و 3، أي بزيادة قدرها 10 م € بدلا من 20 م € أدت إلى انخفاض I بمقدار 10 م €، أي أن مقداره أصبح 20 م € بدلا من 30 م € مقارنة بالافتراضين 2 و 3 السابقين.

5- إن افتراض بقاء الطلب على السلع الاستهلاكية على حاله في الافتراض السابق، فإن I ينخفض من 20 م € إلى 10 م € مقارنة بالسابق، حيث يقتصر I كما في الافتراض 1 على I المطلوب للاستبدال.

6- بافتراض أن الطلب على السلع الاستهلاكية قد انخفض من 130 م € كما هو عليه في الافتراض السابق إلى 120 م €، أي انخفاضه بمقدار 10 م €، وينخفض معه الطلب على السلع الاستثمارية الجديدة بالمقدار ذاته أي 10 م € بحيث يكون سالبا، ويقتصر I في هذه الحالة على السلع الاستثمارية المطلوب استبدالها، وبذلك يكون مجموع السلع الاستثمارية المطلوبة 0، أي $(0=10+10)$.

وبذلك تتبين العلاقة بين الزيادة في Ia المتولدة عن زيادة C والناجمة عن زيادة Y والتي يوضحها المعجل ويفسرها.

سابعا: التفاعل بين المضاعف والمعجل

جرت العديد من المحاولات للجمع بين المضاعف والمعجل في تأثيرها على Y وعن طريق ما يترتب على عمل المضاعف من تغيير في C بأضعاف ما يحدث من تغيير في I، ومن ثم زيادة Y بأضعاف الزيادة هذه في الانفاق الاستثماري المستقل، وكذلك ما يترتب على عمل المعجل من تغيير في مقدار الاستثمار المتولد (المتسبب) أو التابع لدورة Y، بحيث أن الزيادة في Y تؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي، ومن ثم زيادة الانفاق الاستثماري الناجم عن ذلك والمرتبطة به، حيث أن التغيير في Ia يؤدي إلى تغييرات في Y و C، وهذه تقود إلى إحداث تغييرات في الاستثمار التابع، ومن ثم Y و C، وهكذا تستمر الزيادة التراكمية في Y نتيجة التفاعل بين المضاعف والمعجل والتي يطلق عليها بالمؤرجح.

إن المثال أدناه يوضح ما سبق بافتراض أن PMC 80٪ وأن المعجل واحد صحيح أي أن العلاقة بين الطلب على السلع الاستهلاكية ونتاج السلع الاستثمارية اللازمة لانتاج ما يلي هذا الطلب هي 1/1 وكذلك بافتراض وجود Ia ومتواصل وبالمقدار ذاته أي 1000 م € في كل فترة من الفترات المتتالية، وكما يلي:

الفترة	Io	الزيادة في الاستهلاك	الزيادة في الاستثمار التابع	الزيادة في الدخل
-	1000	-	-	1000
1	1000	800	800	2600
2	1000	2080	1280	4360
3	1000	3488	1408	5896
4	1000	4716.8	1228.8	6945.6
5	1000	5556.5	839.7	7396.2
6	1000	5917.0	360.5	7277.5
7	1000	5822.0	-95	6727
8	1000	5381.6	-440.4	5941.2
9	1000	4753	528.6	5224.4
10	1000	4179.5	-573.5	4606.0

ومن الجدول يتبين أن حصول Ia بمبلغ 1000 م € يؤدي إلى زيادة Y 1000 م €، وزيادة C 800 م € لأن PMC المفترض هو 80٪، وزيادة C يرافقها زيادة في الاستثمار التابع بمقدار 800 م € كذلك بحكم أن العلاقة بين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية هي 1/1، وبذلك يزداد Y 2600 م € والتي تمثل الاستثمار المستقل + الزيادة في الاستهلاك + الزيادة في الاستثمار التابع وهي $1000+800+800=2600$ م €، وهو الأمر الذي ينطبق على الفترات اللاحقة.

والجدول يبين أن الزيادة في C و I و Y تتزايد في البداية، ثم تتجه نحو التناقص بعد ذلك، وهو التآرجح في أثر المضاعف والمعجل على Y هو الذي يفسر حصول الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل وهذا يمكن أن يرتبط بالتغيرات في التخزين، أي وجود تخزين من السلع يمكن أن يقلل من أثر المعجل، ورغم ذلك فإن المضاعف والمعجل والتفاعل بينهما من خلال المؤرجح يمكن أن يفسر الزيادة التراكمية في النشاطات الاقتصادية وفي Y الذي يبينها، وكذلك تفسير الانخفاض التراكمي فيهما، رغم أن الدراسات لم تؤكد قطعا وجود علاقة دقيقة بين الزيادة في Y والاستثمار التابع بالرغم من وجود هذه العلاقة، علما بأن KEYNES أكد على المضاعف و MEC ولم يؤكد على المعجل وتفاعله مع المضاعف في التأثير على Y.

ثامنا: الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية عند KEYNES

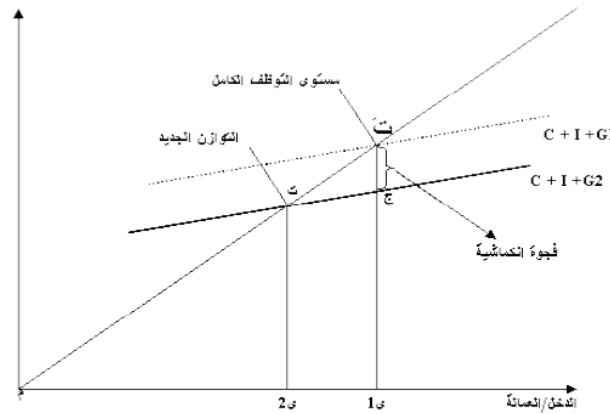
في البداية يجب التفريق بين نوعين من الدخول و هما:

1- **الدخل الممكن** أي الدخل عند مستوى التشغيل التام، و يحصل في حالة الإستخدام الأمثل لكل الموارد المادية والبشرية، ورمزه (y^*) .

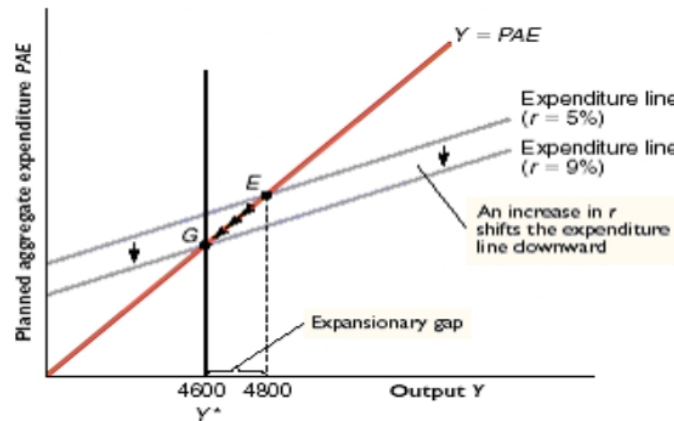
2- **الدخل التوازني** هو الدخل الفعلي الذي ينتج عن المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي، ورمزه y_e .

ويمكن حساب فجوة الإنتاج بإستعمال المعادلة $\Delta y = y^* - y_e$ حيث يجب التمييز بين الإنكماشية ،التضخمية والمعدومة منها.

أ- **الفجوة الإنكماشية** وتحدث إذا كانت فجوة الإنتاج (Δy) موجبة أي $y_e < y^*$ وهذا يعني وجود فجوة انكماشية في الطلب و هي مقدار التغير في إحدى مركبات الطلب الكلي اللازم للقضاء على فجوة الإنتاج أي لزيادة الدخل التوازني وجعله مساويا لدخل التشغيل التام.

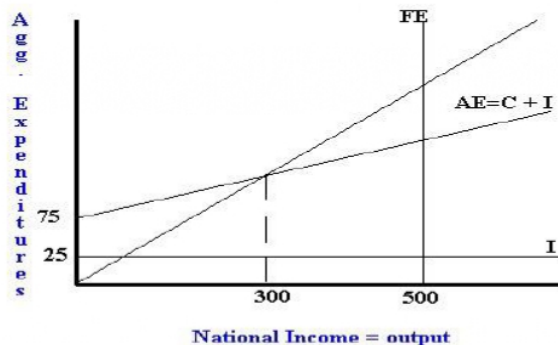


ب- **الفجوة التضخمية** وتحدث إذا كانت فجوة الإنتاج (Δy) سالبة أي $y_e > y^*$ وهذا يعني وجود فجوة تضخمية في الطلب و هي عبارة عن مقدار التغير في إحدى مركبات الطلب الكلي لإلغاء فجوة الإنتاج أي لتخفيض الدخل التوازني وجعله مساويا لدخل التشغيل التام y^* .



ج- **الفجوة المعدومة** وتقع إذا كانت فجوة الإنتاج $(\Delta y) = 0$ وهي حالة توازن التشغيل التام حيث $y^* = y_e$ وهي الحالة المثلى.

Basic Keynesian Graph



المبحث الثالث: التوازن الكلي بثلاثة قطاعات عند KEYNES

تمهيد

رأينا عزيزي الطالب أخي القارئ، في المبحث الثاني التوازن الكلي الكينزي في اقتصاد بسيط مغلق مكون من قطاعين استهلاكي وإنتاجي. وفي هذا المبحث الثالث سنضيف إليه القطاع الثالث وهو الإنفاق الحكومي، لما للتدخل الحكومي من أثر واضح في الحياة الاقتصادية.

أولاً: نتائج إدخال القطاع الثالث G على النموذج

تترتب على عملية إدخال القطاع الثالث و هو الإنفاق الحكومي G على النموذج الكينزي المبسط، عدة نتائج هي:

1- الإنفاق الحكومي G للقطاع الحكومي دور كبير في النشاط الاقتصادي، حيث يضاف الإنفاق الحكومي ليشكل المكون الثالث للإنفاق الكلي إلى جانب C و I، ويتمثل في مجموع النفقات التي تقوم بها الحكومة أو إحدى هيئاتها مقابل الحصول على سلع وخدمات حيث: $G = G_0$ إذ يمثل G_0 أي أن الإنفاق الحكومي هو متغير مستقل عن الدخل لأنه يخضع لاعتبارات سياسية.

2- فرض الضرائب T تتمثل في تلك المبالغ التي تحصل عليها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لتمويل ميزانيتها العمومية وبالتالي قدرتها على الإنفاق، حيث يمكن أن تكون الضرائب مستقلة عن الدخل أي: $T = T_0$ لكن واقعياً هي مرتبطة بالدخل أي: $T = T_0 + ty$ حيث: T: يمثل مجموع الضرائب، T_0 : يمثل الضرائب المستقلة عن الدخل، t : معدل الضريبة أي الميل الحدي للضريبة، ty : الضرائب المرتبطة بالدخل.

و **T** تأثير عكسي على الإنفاق ومن ثم Y ، فخفض **T** يزيد القدرة الشرائية للأفراد فيزيد **C** وبالتالي يزيد الإنفاق الكلي والعكس بالعكس

3- منح التحويلات R تتمثل في مجموع المبالغ التي تقدمها الحكومة للأفراد على شكل إعانات بدون مقابل، مثل، منحة البطالة، حيث غالباً ما تكون التحويلات مستقلة عن الدخل أي: $R = R_0$ ، لكن يمكن أن تكون مرتبطة بالدخل ولكن بعلاقة

$$R = R_0 - ry$$

4- اعتبار الدخل المتاح Y_d أصبح الاستهلاك مرتبطاً بالدخل المتاح Y_d وليس بالدخل Y كما في نموذج

القطاعين، ويحسب Y_d بالمعادلة التالية: $Y_d = Y - T + R$ ومنه: $C = a + b(y - T + R)$

ملاحظة تحليلية

نطلق على زيادة G وتخفيض T السياسة التوسعية والتي تتبعها الحكومة في حالات الانكماش والركود، أما تخفيض G وزيادة T فتعرف بالسياسة الانكماشية وتتبع في حالات التضخم، وكلتا السياستين تعرف بالسياسة المالية، و هي تمثل كذلك القسم الثاني للسياسة الاقتصادية، فضلاً عن السياسة النقدية و هي قسمها الأول.



ثانياً: حساب الدخل التوازني

يمكن في هذا النموذج ذي القطاعات 3 أن نحسب الدخل التوازني في حالتين، و كل حالة يمكن حسابه وفقها بطريقتين، و ذلك كالتالي:

1- الحالة الأولى

وهي حالة كون T مستقلة عن Y أي $T = T_0$ ويحسب الدخل التوازني وفقها بطريقتي العرض و الطلب و طريقة الموارد و الاستخدامات.

1-1 طريقة العرض الكلي والطلب الكلي

بما أن: $C = a + b_y$ و $I = I_0$ و $G = G_0$ فعند التوازن يكون: الطلب الكلي = العرض الكلي $Y = c + I + G$

$$Y = a + b_{y_d} + I_0 + G_0$$

$$Y = a + b(y - T + R) + I_0 + G_0$$

$$Y = a + by - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$Y - by = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$Y(1 - b) = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$ye = \frac{1}{1 - b} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

أما إذا كان الاستثمار مرتبطاً بالدخل $(I = I_0 + dy)$ ، في هذه الحالة فإن معادلة الدخل التوازني هي:

$$ye = \frac{1}{1 - b - d} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

1-2- طريقة الموارد والاستخدامات

على اعتبار أن $R = R_0$ و $I = I_0$ و $G = G_0$ و $C = a + b_{y_d}$

فإنه عند التوازن تكون: الاستخدامات = الموارد أي :

$$S + T = I + R + G$$

$$-a + (1 - b)y_d + T_0 = I_0 + R_0 + G_0$$

$$-a + (1 + b)(y - T_0 + R_0) + T_0 = I_0 + R_0 + G_0$$

$$-a + y - T_0 + R_0 - by + bT_0 - bR_0 + T_0 = I_0 + R_0 + G_0$$

$$y - by = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$y(1 - b) = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$ye = \frac{1}{1 - b} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

أما إذا كان الاستثمار مرتبطاً بالدخل $I = I_0 + by_d$ فإن معادلة الدخل

$$ye = \frac{1}{1 - b - d} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0) \text{ : التوازني هي :}$$

2- الحالة الثانية

وهي حالة كون T مرتبطة بـ Y أي $T = T_0 + ty$ أو $T = ty$ ويحسب ye وفقها كذلك بطريقتي العرض والطلب وطريقة

الموارد الاستخدامات.

1-2- طريقة العرض الكلي والطلب الكلي

لتكن لدينا المعادلات: $C = a + b_{y_d}$ ، $T = T_0 + ty$ ، $R = R_0$ ، $I = I_0$ ، $G = G_0$

يمكن الوصول إلى معادلة الدخل التوازني كما يلي :

فعند التوازن :

$$Y = C + I + G$$

$$Y = a + b_{y_d} + I + G$$

$$Y = a + b(y - T + R) + I_0 + G_0$$

$$Y = a + b[y - (T_0 + ty) + R] + I_0 + G_0$$

$$Y = a + by - bT_0 - bty + bR + I_0 + G_0$$

$$y - by + bty = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$ye = \frac{1}{1 - b + bt} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

2-2- طريقة الموارد والاستخدامات

وهي نفس طريقة العرض والطلب حيث نتبع نفس الخطوات ونصل إلى نفس المعادلة وهي

$$ye = \frac{1}{1 - b + bt} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

أما إذا كان الاستثمار مرتبطاً بالدخل أي: $I = I_0 + dy$

$$ye = \frac{1}{1 - b - d + bt} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0) \text{ : فإن معادلة الدخل التوازني هي :}$$

ثالثا- حساب رصيد الميزانية الحكومية

يتمثل رصيد الميزانية الحكومية في الفرق بين الإيرادات الحكومية أي الضرائب T والنفقات الحكومية أي الإنفاق الحكومي G + التحويلات R ورمزه BS ومعادلته $BS = T - (R + G)$

رصيد الميزانية = الإيرادات العامة - النفقات العامة، أي رصيد الميزانية = الضرائب - (الإنفاق الحكومي + التحويلات).

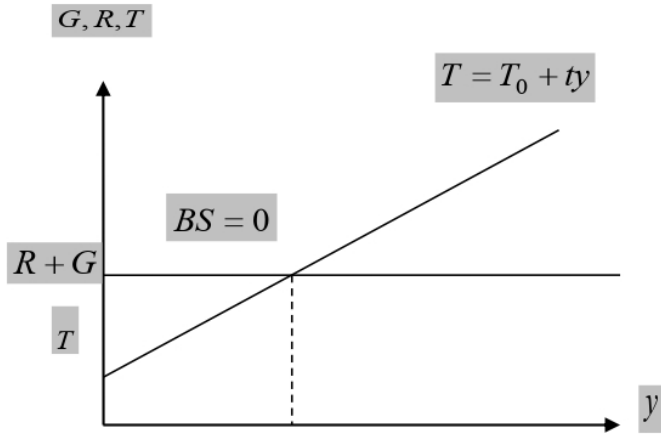
هناك ثلاث حالات لرصيد الميزانية الحكومية هي:

1- حالة الفائض، و تحدث إذا كان: $0 < BS$

2- حالة التوازن، و تحدث إذا كان $0 = BS$

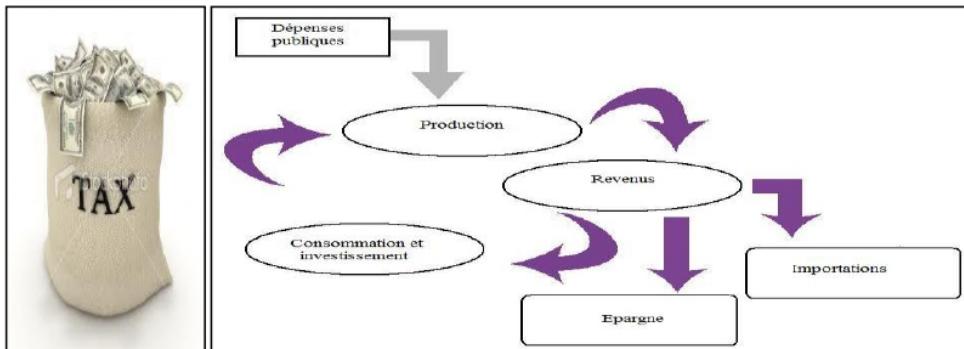
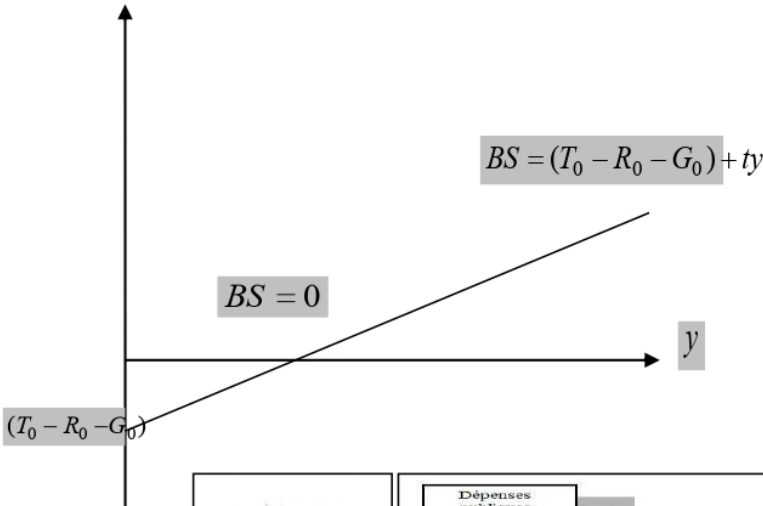
3- حالة العجز، و تحدث إذا كان: $0 > BS$

1- التمثيل البياني لرصيد الميزانية في حالة $T = T_0 + ty$, $R = R_0$, $G = G_0$



2- التمثيل البياني لرصيد الميزانية في حالة

$$BS = (T_0 - R_0 - G_0) + ty, \quad BS = T - (R + G), \quad BS = T_0 + ty - R_0 - G_0$$



رابعاً- حساب المضاعفات

تجدر الملاحظة ابتداء أنه في النموذج الإقتصادي الكينزي ذي الثلاثة قطاعات، فإن تغير إحدى مكونات الطلب الكلي، وهي الاستهلاك، الاستثمار و الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التغير في الدخل الوطني، لذلك ومن أجل معرفة قيمة التغير و إتجاهه نحو الرفع أو الخفض، توجب علينا حساب أربعة أنواع من المضاعفات و هي:

1- مضاعف الإنفاق

هو مضاعف الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي والتي تكون كلها متساوية، و يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما يتغير الاستهلاك المستقل أو الاستثمار المستقل أو الإنفاق الحكومي G_0 بمقدار معين.

$$C = a + by_d, \quad I = I_0, \quad G = G_0, \quad R = R_0$$

والمضرائب مستقلة عن الدخل $T = T_0$ تكون لدينا معادلة الدخل التوازني

$$Y_1 = \frac{1}{1-b}(a + bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0) \dots \dots \dots (1)$$

كما نفترض أن الإنفاق الحكومي زاد بمقدار ΔG ، فيكون لدينا دخل توازني جديد هو:

$$Y_2 = \frac{1}{1-b}(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + \Delta G) \dots \dots \dots (2)$$

ولمعرفة مقدار التغير الحاصل في الدخل بسبب زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG نقوم بطرح 1 من 2 فنجد أن :

$$(2) - (1) = Y_2 - Y_1 = \frac{1}{1-b} \Delta G$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta G$$

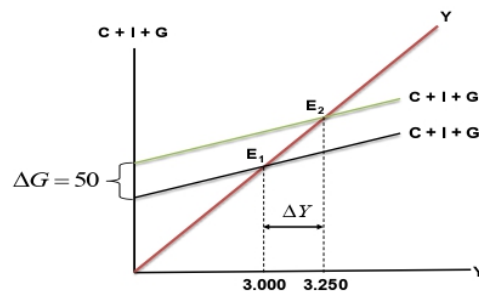
وهو مضاعف الإنفاق : $k = k_a = k_1 = k_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$

و عندما تكون الضرائب مرتبطة بالدخل أي: $T = T_0 + ty$ فإن مضاعف الإنفاق في هذه الحالة هو : $K = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+bt}$

- $Y_t = C_0 + c_1 Y_t + I_t + G_t$
- $Y_t(1-c_1) = C_0 + I_t + G_t$
- $Y_t = (C_0 + I_t + G_t) / (1-c_1)$
- $\Delta Y = 1 / (1-c_1) \Delta G$

$1 / (1-c_1)$ est le multiplicateur keynésien. Keynes est le premier à l'avoir formulé

L'augmentation des dépenses de l'État entraîne une augmentation d'un montant plus important des revenus



من الرسم البياني أعلاه نستنتج أنه بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 50 مليون \$ زاد الطلب الكلي مباشرة، وانتقل توازن الاقتصاد من E_1 حيث الكساد، وارتقاع البطالة إلى E_2 حيث الاستخدام الكامل، وزاد الدخل الوطني بمقدار 250 مليون \$ وهي تمثل خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي.

2- مضاعف الضرائب

نعتبر نفس المعطيات السابقة، أي $C = a + by_d, I = I_0, G = G_0, R = R_0$

ونفترض هنا تغير الضرائب بمقدار ΔT فيؤدي ذلك إلى حصول دخل توازني جديد هو:

$$Y_3 = \frac{1}{1-b}(a - b(T_0 + \Delta T) + bR_0 + I_0 + G_0)$$

$$Y_3 = \frac{1}{1-b}(a - bT_0 - b\Delta T + bR_0 + I_0 + G_0) \dots \dots \dots (3)$$

ولمعرفة مقدار التغير في الدخل بسبب التغير في الضرائب بـ ΔT

نطرح 1 من 3 فنحصل على:

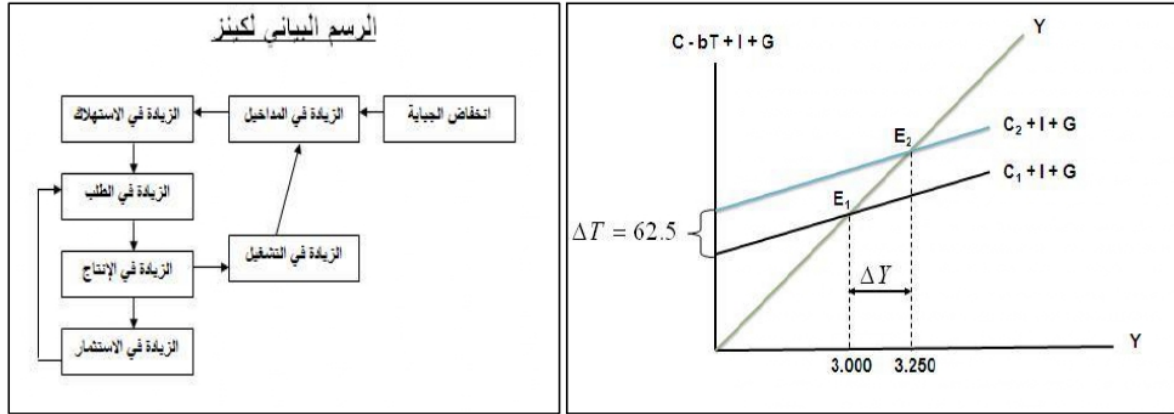
$$(3) - (1) = y_3 - y_1 = \frac{1}{1-b}(-b\Delta T)$$

$$\Delta y = \frac{-b}{1-b} \Delta T$$

وهو مضاعف الضرائب : $k_T = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b}$

وتدل الإشارة السالبة لمضاعف الضرائب على وجود علاقة عكسية بين التغير في الضرائب والتغير في الدخل، حيث تؤدي زيادة الضرائب إلى انخفاض في الاستثمار والاستهلاك وبالتالي تراجع الإنتاج وانخفاض الدخل الوطني.

وفي حالة إرتباط الضرائب بالدخل أي: $T = T_0 + ty$ فإن مضاعف الضرائب في هذه الحالة هو : $K_T = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b+bt}$



من الرسم البياني أعلاه، نستنتج أن خفض الضريبة ΔT بمقدار 62.5 مليون \$ زاد الإنفاق الإستهلاكي نتيجة لزيادة الدخل المتاح، وانتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الاستخدام الكامل، وزاد الدخل الوطني بمقدار 250 مليون \$ وهي تعادل أربعة أضعاف الخفض في الضريبة.

3- مضاعف التحويلات

و يحسب من أجل قياس عدد مرات تغير الدخل الوطني نتيجة تغير التحويلات بمقدار معلوم. ومن ذات المعطيات أي : $C = a + by_d, I = I_0, G = G_0, R = R_0$ نفترض تغير التحويلات بمقدار ΔR فنحصل على

$$Y_4 = \frac{1}{1-b} (a - bT_0 + b(R_0 + \Delta R) + I_0 + G_0)$$

$$(4) - (1) = y_4 - y_1 = \frac{1}{1-b} (b\Delta R)$$

$$\Delta y = \frac{-b}{1-b} \Delta R$$

$$Y_4 = \frac{1}{1-b} (a - bT_0 - bR_0 + b\Delta R + I_0 + G_0) \quad (4)$$

وهو مضاعف التحويلات $k_R = \frac{\Delta y}{\Delta R} = \frac{-b}{1-b}$

نلاحظ أن مضاعف التحويلات يساوي تماما مضاعف الضرائب ولكن إشارته موجبة مما يدل على العلاقة الطردية بين التحويلات والدخل الوطني .

أما إذا كانت الضرائب مرتبطة بالدخل أي $T = T_0 + ty$ فإن مضاعف التحويلات في هذه الحالة هو :

$$k_R = \frac{\Delta y}{\Delta R} = \frac{-b}{1-b+bt}$$

4- مضاعف الميزانية المتوازنة

إن شرط تحقق الميزانية المتوازنة هو كون الإيرادات العامة (T) مساوية للنفقات العامة ($R+G$) أي: $BS = T - (R + G) = 0$ و يقيس مضاعف الميزانية المتوازنة عدد المرات التي يتغير بها الدخل عندما يتغير الإنفاق الحكومي والضرائب في نفس الوقت وب نفس المقدار وفي نفس الاتجاه، خفضا أو رفعا.

و ننطلق من ميزانية متوازنة نفرض معها تغير الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG وفي نفس الوقت تغير الضرائب بحيث:

$$\Delta G = \Delta T \quad Y_5 = \frac{1}{1-b}(a - b(T_0 + \Delta T) + bR_0 + I_0 + G_0 + \Delta G) : \text{ فنحصل على دخل توازني جديد هو}$$

$$Y_5 = \frac{1}{1-b}(a - bT_0 - b\Delta T + bR_0 + I_0 + G_0 + \Delta G) \quad (5) \text{ وبطرح 1 من 5 نجد:}$$

$$(5) - (1) = y_5 - y_1 = \frac{1}{1-b}(-b\Delta T + \Delta G)$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}(-b\Delta T + \Delta G)$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}(-b\Delta T + \Delta G) \quad \Delta T = \Delta G \text{ وبما أنه لدينا: ومنه:}$$

$$\Delta y = \frac{1-b}{1-b} \Delta G$$

$$K_{T=G} = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1-b}{1-b} = 1 \text{ وهو مضاعف الميزانية المتوازنة.}$$

المعطيات	$C = a + by_d \quad T = T_0 + ty \quad I = I_0 + dy$ $R = R_0 \quad G = G_0$
مضاعف الانفاق	$K_G = K_1 = K_a = \frac{1}{1-b-d+bt}$
مضاعف الضرائب	$K_T = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{-b}{1-b-d+bt}$
مضاعف التحويلات	$K_R = \frac{\Delta y}{\Delta R} = \frac{-b}{1-b-d+bt}$
مضاعف الميزانية المتوازنة	$K_{T=G} = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{-b}{1-b-d+bt}$

ملاحظات تحليلية

1- من أجل المحافظة على توازن الميزانية، لابد أن يكون $T = G$ ، وعند زيادة G بمقدار معين و T بنفس المقدار نكون قد أبقينا على توازن الميزانية مع زيادة الدخل التوازني، وذلك وفقا لمبدأ "نظرية الميزانية المتوازنة" **Budget Equilibrium Theory** والتي تنص على أنه: "إذا تغير G بمقدار يساوي مقدار التغير في T فإن مستوى Y سيتغير بنفس المقدار مهما كانت قيمة التغير في G و T ".

2- عندما تكون T مستقلة عن Y فإن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي 1 ، بمعنى زيادة G و T في نفس الوقت وب نفس المقدار يؤدي إلى زيادة Y بنفس ذلك المقدار.

3- إذا كانت T مرتبطة بـ Y أي $T = T_0 + ty$ فإن مضاعف الميزانية المتوازنة في هذه الحالة هو: $K_{T=G} = \frac{1-b}{1-b+bt}$

4- يعبر عن الوضع التوازني الخاص بأسواق السلع والخدمات بيانيا بالنحو المبين بالرسم أدناه (العلوي) والمعروف بالتقاطع الكينزي أو "المقص الكينزي" **Keynesian Scissor** ، حيث يتحدد توازن سوق السلع والخدمات بتقاطع الطلب الكلي مع العرض الكلي، ويتقرر مستوى الدخل التوازني بتقاطعهما عند Y^* .

ويمكن تصوير التوازن أيضا بتساوي جانبي الحقن والتسرب أي الموارد والاستخدامات، حيث يمثل G جانب الحقن بينما يمثل S و T جانب التسرب، وبتقاطع المنحنيين كما في الرسم أدناه (السفلي) يتحدد التوازن.

المبحث الرابع: التوازن الكلي بأربعة قطاعات عند KEYNES تمهيد

و في نهاية الفصل الخامس هذا، و في مبحثه الرابع والأخير، سوف نفتح النموذج الإقتصادي الكينزي البسيط على العالم و نضيف له قطاع العالم الخارجي، و بالتالي يصبح إقتصادا مفتوحا ذا أربعة قطاعات.
و منه، عزيزي الطالب أخي القارئ، سوف نعيد صياغة المعادلات السابقة مضيفين إليها معطيات جديدة خاصة بالقطاع الجديد أي قطاع العالم الخارجي، وبالتالي سوف نتحصل على نتائج جديدة تتناسب و حالة الإقتصاد الجديدة.

أولا: نتائج إدخال العالم الخارجي (القطاع الرابع) على النموذج

تترتب على عملية إدخال القطاع الرابع و هو العالم الخارجي على النموذج الكينزي المبسط، إضافة مجموعة من المعادلات تعبر عن المعاملات التجارية للإقتصاد الوطني مع العالم الخارجي، وهي:

1- الصادرات ورمزها X ، وتمثل طلب العالم الخارجي على المنتجات المحلية، فهي خروج لسلع و خدمات من الداخل و دخول لأموال من الخارج، وتتحدد الصادرات بناء على عوامل خارجية أكثر منها داخلية أي على مدى إحتياج العالم الخارجي لمنتجاتنا المحلية أي أن الصادرات مستقلة عن الدخل الوطني وتكتب بالشكل التالي: $X = X_0$

2- الواردات

ورمزها M ، وتمثل في جزء من الطلب الكلي على المنتجات الأجنبية، أي مجموع المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة لشراء السلع، والخدمات من العالم الخارجي، إذ تمثل دخول سلع وخدمات من الخارج وخروج أموال من الداخل، وهي تتحدد بعوامل داخلية وتتوقف على مدى إحتياج الإقتصاد الوطني للعالم الخارجي وبالتالي فهي ترتبط بالدخل الوطني أي :

$$M = M_0 + y$$

حيث : M : مجموع الواردات، M_0 : الواردات المستقلة عن الدخل

m : الميل الحدي للاستيراد، Y : الدخل الوطني

ثانيا : تحديد الدخل التوازني

بإدخال العالم الخارجي أصبح الإقتصاد مفتوحا و متكونا من 4 قطاعات هي: القطاع العائلي وفيه تتحدد دالة الاستهلاك:

$$C = a + by$$

القطاع الاستثماري وتتحدد فيه دالة الاستثمار : $I = I_0 + dy$ القطاع الحكومي وتتحدد فيه المعاملات التالية: الانفاق

الحكومي: $G = G_0$ التحويلات $R = R_0$ الضرائب $T = T_0 + ty$ وأخيرا قطاع العالم الخارجي وتتحدد فيه الصادرات $X = X_0$

والواردات $M = M_0 + my$.

و عليه يتحدد التوازن في الإقتصاد المفتوح عندما تتحقق المساواة بين العرض والطلب الكليين أي : **الطلب الكلي = العرض الكلي**

$$Y = c + I + G + (x - M)$$

$$Y = a + by_d + I_0 + dy + G_0 + X_0 - (M_0 + my)$$

$$Y = a + b(y - (T_0 + ty) + R) + I_0 + dy + G_0 + X_0 + M_0 - my$$

$$y - by - dy + bty + my = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$y(1 - b - d + bt + m) = abT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Ye = \frac{1}{1 - b - d + bt + m} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

ونصل إلى نفس النتيجة باستعمال طريقة الموارد والاستخدامات حيث: **الاستخدامات = الموارد**

$$S + T + M = I + G + R + X$$

ثالثا: حساب المضاعفات

في الإقتصاد المفتوح ذي الـ 4 قطاعات، نجد 5 أنواع من المضاعفات، و التي تقيس لنا مقدار التغير في الدخل الوطني عندها تتغير إحدى مكونات الطلب الكلي بقيمة معينة، و هذه المضاعفات هي:

1- مضاعف الإنفاق

هو مضاعف a أو G أو X والتي تكون كلها متساوية ولها نفس التأثير وتأخذ الصيغة التالية:

$$K = K_a = K_1 = k_G = k_X$$

$$K = \frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{1}{1 - b - d + bt + m}$$

2- مضاعف الضرائب

نحسبه عندما نريد قياس عدد مرات تغير الدخل الوطني عندما تتغير الضرائب بقيمة معينة ومعادلته:

$$k_T = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b-d+bt+m}$$

3- مضاعف التحويلات

ونقيس به عدد مرات تغير الدخل الوطني عندما تتغير التحويلات بقيمة معينة ومعادلته:

$$k_R = \frac{\Delta y}{\Delta R} = \frac{-b}{1-b-d+bt+m}$$

4- مضاعف الميزانية المتوازنة

يقاس به عدد مرات تغير الدخل الوطني عندما تتغير الضرائب والإنفاق الحكومي بنفس القيمة وفي نفس الوقت وفي نفس الاتجاه ويحسب بالمعادلة التالية:

$$k_{T=G} = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1-b}{1-b-d+bt+M}$$

5- مضاعف الواردات

ويقاس عدد مرات تغير الدخل الوطني عندما تتغير الواردات بقيمة معينة ومعادلته:

$$K_M = \frac{\Delta y}{\Delta M} = \frac{-1}{1-b-d+bt+M}$$

رابعاً : حساب رصيد الميزان التجاري

يمثل رصيد الميزان التجاري E الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات منها حيث: $E = X - M$ وله 3 حالات هي:

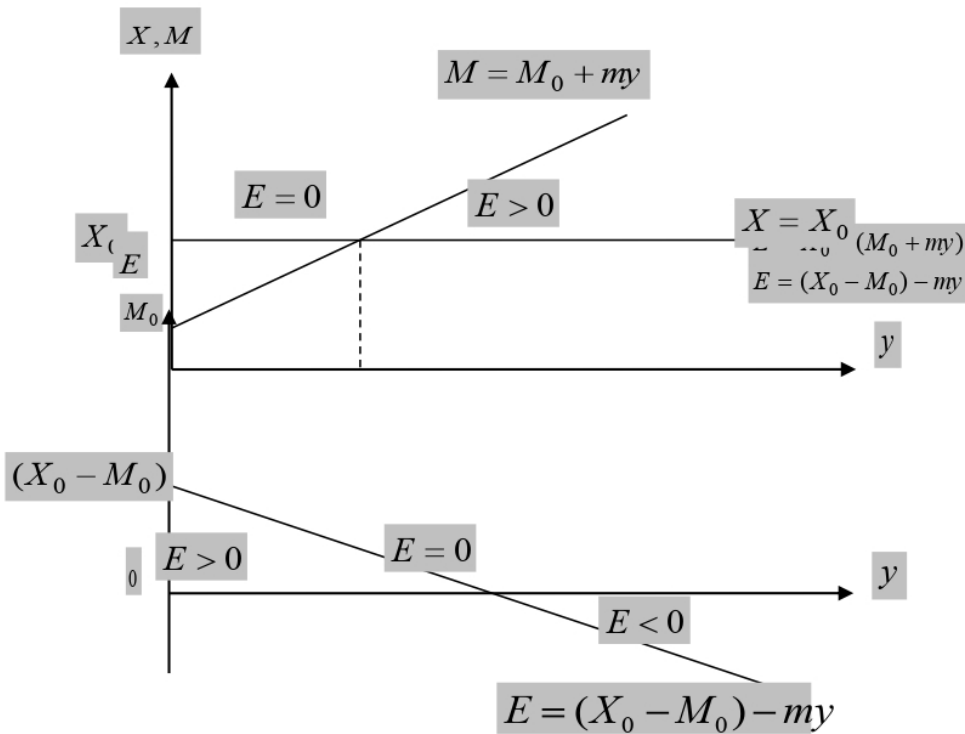
1- حالة الفائض، و تحدث إذا كان: $E > 0$

2- حالة التوازن، و تحدث إذا كان $E = 0$

3- حالة العجز، و تحدث إذا كان: $E < 0$

ويمكن تمثيله بيانياً بطريقتين

الطريقة الأولى لدينا: $M = M_0 + my$; $X = X_0$



الطريقة الثانية لدينا: $E = X - M$

خلاصة

وهكذا، أخي الطالب عزيزي القارئ، نسدل الستار عن أهم وأشهر مدرسة إقتصادية في المذهب الرأسمالي في القرن العشرين، والتي ما زالت أفكارها تطبق إلى الآن، خاصة بعد التعديلات التي أجراها أتباع المدرسة الكينزية، والتحسينات التي أدخلوها عليها، خاصة إعتبارها في المدى الطويل، هؤلاء الأتباع الذين يعتبرون أنفسهم تلاميذ المعلم KEYNES والذين جددوا فكره وطوروا نظرياته، ومن بين النظريات التي طوروها نظرية دالة الإستهلاك. ومنه فإن موضوع الفصل السادس الموالي هو دوال الإستهلاك الحديثة، و التي جاءت من بعد KEYNES والتي وضعها أتباعه وتلاميذه من بعده.